الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر الطور الثاني

ميدان العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية

شعبة:علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

دور التمويل البنكي في دفع عمليات التجارة الخارجية قبل وبعد أزمة كوفيد

دراسة حالة بنك FRANSABANK

إعداد الطلبة:

- مقراني أسامة
- معرف سارة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

بن محياوي سميحة

تهامي محمد رضا	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
بن محياوي سميحة	أستاذ محاضر – أ–	مقررا
غطاس عبد الغفار	أستاذ محاضر – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية 2021 /2022

الشكر

بداية نتقدم بشكرنا إلى الله سبحانه وتعالى الذي منحنا القوة والصبر
في انجاز هذا العمل المتواضع؛
كما نتقدم بالشكر الجزيل بكل صدق وإخلاص إلى المشرفة الأستاذة
بن محياوي سميحة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى
توجيهاتها وإرشاداتها القيمة؛

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين، الأهل، الأصدقاء

كما اخص بالذكر، رفيقة الدرب نصيرة

كما اشكر كل من ساعدنا من قريب او بعيد

أسامة مقراني

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين، الأهل، الأصدقاء

كما اشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

معرف سارة

الملخص :

تعتبر التجارة الخارجية من بين القطاعات التي توليها مختلف دول العالم اهتماما بالغا نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة من دور بارز في تطوير اقتصاديات الدول عن طريق تحريك وتنشيط العلاقات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين ، ومن أجل تسهيل وتسريع هذه المبادلات تتدخل البنوك التجارية لتمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى كفاءة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية قبل و بعد انتشار جائحة كوفيد-19 باعتبارها العصب الحساس والمحرك الأساسيلها.

بعد الدراسة التي قمنا بها لبنك فرنسبنك الجزائر ،توصلنا إلى أن البنكيستعمل عدة تقنيات لتمويل التجارة الخارجية و يعد من أهم البنوك على المستوى الوطني وذلك لمساهمته الكبيرة في تطوير ورفع مستوى التجارة الخارجية داخل الوطن ،حيث استطاع تحقيق الاستقرار في حجم التمويل عبر تسهيل تقديم القروض و توفير السيولة و تقديم النصائح و التوجيهات للعملاء .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية ، البنوك تجارية ، جائحة كوفيد ، تقنيات التمويل البنكي ، القروض ، الودائع .

Abstract

Foreign trade is considered as one of the sectors that various countries of the world give so match attention, because of it recent and prominent role in the development of countries economies, by moving and activate relations between various economic agents residing in different countries. Inorder to facilitate and accelerate these exchanges, commercial banks interject to finance various foreign trade operations.

The aim of this study is to try to find out how is efficient the role that commercial banks play in financing foreign trade befor and after cofid 19, because of its importance.

the study that we conducted for Fransabank of Algeria, we concluded that the bank uses several techniques to finance foreign trade and is one of the most important banks at the national level due to its great contribution to developing and raising the level of foreign trade within the country, as it was able to achieve stability in the volume of financing by facilitating the provision of loans Providing liquidity and providing advice and guidance to clients

Keywords: foreign trade, commercial banks, Covid pandemic, bank financing techniques, loans . deposits.

قائمة المحتويات

الجزء	العنوان	الصفحة
الإهداء		
كلمة الشكر		
الملخص		
فهرس المحتويات		I
قائمة الجداول		III
قائمة الأشكال		I
قائمة الملاحق		V
المقدمة العامة		أ– د
الفصل الأول	**البنوك التجارية و تمويل التجارة الخارجية**	
تمهيد		2
المبحث الأول	مدخل حول التجارة الخارجية	3
المطلب الأول	ماهية التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني	المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية	7
المطلب الثالث	تقنيات تمويل التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني	التمويل البنكي للتجارة الخارجية	27
المطلب الأول	ماهية البنوك التجارية	27
المطلب الثاني	التمويل البنكي للتجارة الخارجية	31
المطلب الثالث	تدخلات البنوك التجارية في عمليات التجارة الخارجية عن طريق التمويل البنكي	41
خلاصة الفصل الأول		47
الفصل الثاني	**دراسة تطبيقية لطرق التمويل التي يستخدمها بنك fransabank قبل و بعد جائحة كوفيد**	48

تمهيد الفصل الثاني		49
المبحث الأول	عموميات حول بنك Fransabank	50
المطلب الأول	نشأة و تقديم بنك Fransabank	50
المطلب الثاني	مهام و أهداف بنك Fransabank	53
المطلب الثالث	موارد و استخدامات بنك Fransabank	58
المبحث الثاني	طرق تمويل البنك لعمليات التجارة الخارجية قبل و بعد كوفيد	65
المطلب الأول	التمويل البنكي لعمليات التجارة الخارجية قبل جائحة كوفيد	65
المطلب الثاني	التمويل البنكي لعمليات التجارة الخارجية بعد جائحة كوفيد	72
المطلب الثالث	مقارنة لإحصائيات و نسب التمويل خلال الفترتين	79
خلاصة الفصل الثاني		88
الخاتمة		90
قائمة المراجع		95
قائمة الملاحق		100

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين قرض المورد وقرض المشتري	24
02	ميزانية البنك التجاري	61
03	مقارنة بين حجم التمويل" التحويلات الى الخارج" 2017 – 2018**(قبل كوفيد 19)**	68
04	مردودية الاستثمار و رأس المال بالمقارنة مع الناتج للسنوات من 2017 الى 2019 **(قبل كوفيد 19)**	70
05	مقارنة بين نسب حجم تمويل بنك فرنسبك للتجارة الخارجية (حجم التحويلات الى الخارج)	75
06	مقارنة لحجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية **(قبل و بعد كوفيد)**	80
07	مقارنة بين تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية **(قبل و بعد كوفيد)**	84
08	القروض الممنوحة و الودائع الخاصة بالزبائن **(بعد كوفيد)**	87

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط توضيحي لسير تقنية الاعتماد المستندي	18
02	مخطط يوضح سير تقنية التحصيل المستندي	20
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك فرنسبنك	56
04	توزيع القروض حسب تعاملات البنك **(قبل كوفيد 19)**	64
05	عدد العمليات الدولية نحو الخارج سنة 2017 – 2018 **(قبل كوفيد 19)**	66
06	حجم التمويل البنكي "التحويلات الى الخارج " سنة 2017 –2018**(قبل كوفيد 19)**	67
07	تطور الميزانية العمومية و النتيجة الصافية**(قبل كوفيد 19)**	69
08	تطور معدل عائد البنك (ROE) و (ROA) من 2017 الى 2019**(قبل كوفيد 19)**	70
09	تطورودائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك**(قبل كوفيد 19)**	71
10	تطور مؤشرات بنك فرنسبنك 2018**(قبل كوفيد 19)**	72
11	حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية التي يستخدمها بنك فرنسبنك **(بعد جائحة كوفيد)**	73
12	تقسيم العمليات الدولية حسب طرق الدفع السابقة **(بعد جائحة كوفيد)**	75
13	تطور الميزانية العمومية و النتيجة الصافية بعد جائحة كوفيد	76
14	تطور ودائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك **(بعد جائحة كوفيد)**	77
15	القروض الممنوحة وودائع العملاء وإجمالي الميزانية **(بعد جائحة كوفيد)**	78
16	حجم التجارة العالمية للبضائع للفترة 2000–2022**(بعد جائحة كوفيد)**	83
17	الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019 – مارس 2020) **(بعد جائحة كوفيد)**	86

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	تعليمة الرابطة المهنية للبنوك و المؤسسات المالية لترشيد الواردات	100
(2)	تعليمة الرابطة المهنية للبنوك و المؤسسات المالية حول شروط الإستراد عبر FOB	101
(3)	حساب نتائج بنك فرنسبنك بعد جائحة كوفيد بالمليار دينار الجزائري	102
(4)	حساب نتائج بنك فرنسبنك قبل جائحة كوفيد بالمليار دينار الجزائري	103
(5)	جدول يوضح عمليات على رأس مال البنك فرنسبنك بالمليار دينار جزائري	104

مقدمة

مقدمة :

نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول ، و كذا الأحداث و المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية و العالمية ، تسعى الدول جاهدة الى تنويع إنتاجها وتحسينه حتى يتم توجيهه الى العالم الخارجي في شكل صادرات لهذا تحتاج هذه الدول و بالأخص المؤسسات الاقتصادية الى توفر الاموال اللازمة لإتمام عملية الانتاج مع زيادة المعاملات الدولية و الانفتاح على الاسواق العالمية مما يستوجب تدخل بعض الجهات كالبنوك و المؤسسات المالية باختلاف وظائفها.

حيث تقوم البنوك التجارية بدور أساسي في التجارة الخارجية من خلال الدعامة التي تقدمها في مجال التمويل خاصة مساهمتها في المشاريع الاستثمارية و تطوير النشاط الاقتصادي و جعلها أكثر فاعلية اما من خلال توفير التمويل اللازم للمصدر لإنتاج السلعة و تسهيل تصديرها ، و كذا المستورد للقيام بعملية الاستيراد او عن طريق تسهيل التسوية المالية الناشئة عن الصفقات الدولية مع توفير الضمانات اللازمة لخلق الثقة و التقليل من الاخطار.

غير أن الأوضاع الاقتصادية التي صادفت ظهور جائحة كوفيد اتسمت بعدم الاستقرار و تأثرت بشكل كبير بالأزمة و كبلت قطاع التصدير عالميا و فرضت ضغطا غير مسبوق على سلاسل الإمداد و اتخذت العديد من الدول تدابيرا احترازية كالغلق في سبيل احتواء الفيروس ، و كذا التخوف من ولوج عالم اقتصادي محفوف بالمخاطر و عدم التأكد من امكانية البنوك من تغطية عمليات التجارة الخارجية فيما استفاد البعض الاخر من الوضع . و يبقى السؤال الذي يتبادر في أذهان الجميع كيف استعدت البنوك التجارية لمواجهة هذا الوضع .

و انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية :

فيما يتمثل دور التمويل البنكي في تمويل و دفع التجارة الخارجية قبل و بعد جائحة كوفيد ؟

أ -**الأسئلة الفرعية**

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية و للتوضيح أكثر يمكن طرح أدناه :

- ما المقصود بالتجارة الخارجية و البنوك التجارية ؟

- فيما تتمثل أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية في فرنسبك قبل جائحة كوفيد ؟
- كيف أثرت الجائحة على حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية في فرنسبنك ؟

ب – الفرضيات :

و لمعالجة الإشكالية الرئيسية و الإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الإقتصاد ، أما البنوك التجارية فهي الوسيط المالي الذي يقوم بجمع الودائع من أصحاب الفائض الى أصحاب العجز لتمويل و تشجيع الاستثمار، و تنشيط التجارة الخارجية .
- يعتبر التحصيل المستندي و الاعتماد المستندي من أهم أنواع تقنيات التمويل لتجارة الخارجية لدى فرنسبنك قبل جائحة كوفيد.
- تراجع حجم التمويل لدى فرنسبنك بسبب انخفاض إيراداته بشكل كبير جراء الحجر الصحي العالمي المفروض في أغلب دول العالم بالإضافة لشلل معظم القطاعات الحيوية .

ج – منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفاهيم البنوك التجارية و كذا عمليات التمويل البنكي في الفصل الأول، أما الفصل الثاني تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من أجل تحليل البيانات المأخوذة من التقارير السنوية المالية الخاصة ببنك (فرنسبنك) وذلك لتدعيم الدراسة.

د – أهداف الدراسة : الغرض من هذه الدراسة يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- تحديد مفهوم التجارة الخارجية و ابراز دور البنوك التجارية في تفعيل التجارة الخارجية .
- تسليط الضوء على طرق و تقنيات التمويل البنكي التي تعتمدها البنوك التجارية .
- إظهار مدى تأثر البنوك التجارية بالجائحة التي ضربت العالم من خلال احصائيات حجم التمويل البنكي و الضغوطات المفروضة على البنوك لمواجهة الأزمة .

هـ – حدود الدراسة (الزمانية / المكانية) :

الحدود الزمانية : فترة الدراسة من 2018 /2020

الحدود المكانية : المقر فرنسبنك الجزائر .

و – دوافع إختيار الموضوع :

– الموضوع له علاقة بالتخصص الذي تم إختياره في الجامعة .

– الإهتمام والرغبة الشخصية بالبحث و التعرف أكثر على الموضوع .

– إظهار التغيرات التي أحدثتها الجائحة على التجارة الدولية والبنوك التجارية .

– التعرف على أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الإقتصادية .

– الإطلاع على أهم وسائل وتقنيات تمويل التجارة الخارجية قبل و بعد جائحة كوفيد.

ز– تقسيمات خطة البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الموضوع ولهذا قمنا بتقسيم البحث الى فصلين .

– الفصل الأول قمنا بالتطرق فيه الى البنوك التجارية و التجارة الخارجية ، و من أجل التفصيل أكثر قمنا بتقسيمه الي مبحثين من أجل التوسع في كل من البنوك التجارية والتجارة الخارجية .

– الفصل الثاني خصصناه للتمويل البنكي قبل و بعد جائحة كوفيد حيث قسمناه الي مبحثين، في المبحث الأول قمنا بتعريف كل ما يتعلق ببنك فرنسبنك و أهدافه و انجازاته ، أما المبحث الثاني قمنا بمقارنة الإحصائيات الخاصة بالتمويل البنكي قبل وبعد الجائحة مبرزين أهم الأسباب المؤدية لذلك.

الدراسات السابقة :

1/ عقبة نصيرة ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في النقود و التمويل بعنوان : فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2014– 2015 .

لقد خلصت الباحثة في دراستها الى أن برنامج التمويل التي تعتمده البنوك يعاني من نقص المبادرة و عدم استقرار الأوضاع المالية ، بسبب سوء تسيير الديون التي كانت تتوجه للقطاع العام ، و عدم تنويع المصادر المالية مع ضرورة تسوية الضمانات المفروضة في اطار منح القروض ، و تأهيل البنوك للخوض في التجارة الخارجية و التحرر لمواجهة الأسواق العالمية و تفعيل الوساطة البنكية الحديثة و المرونة في تمويل المشاريع الاستثمارية .

2/ عادل هبال ، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير بعنوان : اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2011-2012 .

من خلال هذه الدراسة استنتج الطالب أن البنوك التجارية تعرف فائضا في السيولة و بالمقابل لا توجد طلبات تمويل مكافئة ،حيث الطريقة المثلى لعلاج هذا التعثر هو تحديد الأسباب التي أدت الى ذلك مع ضرورة الاهتمام باستقرار النظام المالي و المصرفي ووضع أجهزة رقابة فعالة ، و انتهاج سياسات ائتمانية سليمة عند منح القروض .

3/بوالصوف سامية بوقشور أمينة، مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل 48 ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، السنة الجامعية 2015-2016 .

لقد حاول الطالب ابراز أن التجارة الخارجية من بين القطاعات التي توليها مختلف دول العالم اهتماما بالغا ، حيث هذه الدراسةتهدف الي معرفة مدى كفاءة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية بإعتبارها العصب الحساس و المحرك الأساسي لها ، و تم التوصل بعد الدراسة التطبيقية لوكالة جيجل للبنك الخارجي أن البنك يعتمد على تقنيتي الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي و قد تم الإستغناء عن باقي التقنيات و خاصة تلك المتعلقة بالتمويل المتوسط و طويل الآجل إضافة الي التركيز على تمويل مجال الواردات و إهمال مجال الصادرات .

4/ خالدي إبراهيم، تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل في، بنك البركة وكالة بسكرة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، السنة الجامعية 2018 -2019 .

و يمكن إجمال نتائج الدراسة كما يلي :

* تحتل التجارة الخارجية مكانا مؤثرا وحيويا في دائرة النشاط الإقتصادي، حيث تعتبر الدعامة الأساسية في البنيان الإقتصادي كما أنها تساهم في تطور النمو الإقتصادي للبلاد.

*تمول التجارة الخارجية من طرف البنوك عن طريق مجموعة من التقنيات تمثلت في التقنيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل .

*تحصل المؤسسة على تشكيلة من الأموال من أجل تمويل استثماراتها تعرف بما يسمى بمصادر التمويل وتوجد مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل.

*رغم تطور التجارة الخارجية ظلت تقنيات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الآجل أكثر التقنيات استعمالا في الجزائر في ظل عزوف البنوك والمتعاملين على التعامل بتقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الآجل.

5/ بوضياف فاطمة ، مذكرة بعنوان آليات البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد بنكي ، السنة الجامعية 2018-2019

من خلال الدراسة حاول الطالب ابرازأهم التقنيات و الأدوات المستخدمة في مجال التجارة الخارجية من طرف البنوك التجارية من أجل تسهيل و تنشيط حركة التبادل التجاري ، و خلص الى أنه يمكن اللجوء الي الضمانات البنكية الدولية المتعامل بها التي يمكن أن تقدمها هذه الآليات لأطراف المبادلات التجارية .

6/ ضيف خلاف ، مذكرة بعنوان البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000-2014 ،وهي مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسير، تخصص مالية و بنوك، السنة الجامعية 2014-2015

بحثت هذه الدراسة في البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية من خلال التطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة أم البواقي و من خلال هذه الدراسة تم التوصل الي :

- عمليات التجارة الخارجية ثاني أهم أنشطة البنوك التجارية

- تعتبر تقنية الإعتماد المستندي الطريقة الأحسن و الأضمن في تمويل التجارة الخارجية.

الهدف من الدراسات السابقة :إظهار أوجه الشبه و الإختلاف مع الدراسة الحالية :

عنوان المذكرة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
عقبة نصيرة / رسالة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	*كلا المذكرتين أبرزتا دور التمويل البنكي و أهميتة .	*في دراستنا ركزنا على دور التمويل في الخارجية التجارة ، أما الجانب الغالب على الرسالة هو دور التمويل في الاقتصاد الوطني .
عادل هبال / رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير بعنوان اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر .	* كلا المذكرتين تطرقتا الى البنوك التجارية و دورها في تقديم القروض .	* ركزنا في دراستنا على حجم القروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك قبل و بعد جائحة كوفيد .

بوالصوف سامية / بوقشور أمينة ، دورالبنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية مذكرة لنيل شهادة الماستر .	*كلا المذكرتين ركزتان على البنوك التجارية كنقطة أساسية و التمويل التجارة الخارجية	* تم ربط المذكرة الخاصة بنا بالتغيرات التي أحدثتها جائحة كورونا . * تم التركيز في المذكرة على التمويل البنكي و دوره في دفع عمليات التجارة الخارجية أما في دراستنا ركزنا على التمويل البنكي أثناء جائحة كوفيد . * تم الإعتماد في دراستنا على بنك تجاري أما في المذكرة الأخرى تم التطرق الى البنك الخارجي .
خالدي إبراهيم / تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر .	*تقنيات التمويل التجارة الخارجية	* ركزت دراستنا على البنوك التجارية و طرق التمويل و مدى تأثر القطاع المصرفي بالجائحة في حين أن الباحث ركز في دراسته على تقنيات التمويل الخاصة بالتجارة الخارجية .

بوضياف فاطمة / آليات البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية مذكرة لنيل شهادة ماستر .	*البنوك التجارية التجارة الخارجية	*ركزنا في دراستنا على البنوك التجارية والآليات المتبعة في تمويل التجارة الخارجية و قمنا بتحليل حجم التمويل قبل و بعد كوفيد.
ضيف خلاف / البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2017 مذكرة لنيل شهادة ماستر .	*البنوك التجارية *تمويل التجارة	* كانت دراستنا التطبيقية في بنك فرنسبنك حيث قمنا بدراسة مقارنة لأوضاع البنك قبل و بعد جائحة كوفيد ، في حين الدراسة التطبيقية في هذه المذكرة كانتفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالةأم البواقي .

ح – صعوبات الدراسة :

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي :

– صعوبة الإلمام بالموضوع من كل جوانبه وذلك لأنه موضوع شامل ومهم ونظرا للمتغيرات المتعلقة بالموضوع .

– عدم وجود معلومات و إحصائيات حديثة و دقيقية حول حجم التمويل البنكي بعد جائحة كوفيد .

الفصل الأول

البنوك التجارية وتمويل التجارة الخارجية

تمهيد:

أصبح لزاما على كل دولة إقامة علاقات تجارية دولية وذلك في ظل التطورات السريعة التي تشهدها توفر للاقتصاد العالمي من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال عمليات الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكن من تصريف الفائض من المنتجات من خلال عمليات التصدير، لهذا أصبح ضروريا تسهيل وتطوير التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل والمخاطر التي تواجهها من خلال الوسائل المستخدمة فيها والبحث عن أفضل طرق التمويل التي تفيد كل أطراف التبادل، حيث تلعب البنوك التجارية دورا رياديا وهاما في تحريك دواليب التجارة الخارجية والاقتصاد العالمي، فهي المدعم الرئيسي للمشروعات الاقتصادية الكبرى من خلال توفير التمويل اللازم والشروط اللازمة لضمان السير الحسن للصفقات التجارية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

تلجأ معظم المؤسسات سواء كانت مصدرة أو مستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة امتيازات من أجل السير الحسن للمعاملات التجارية وذلك من خلال إجراءات وقواعد متفق عليها وقوانين تحكم هذا التبادل، لذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مدخل حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: التمويل البنكي للتجارة الخارجية

المبحث الأول: مدخل حول التجارة الخارجية

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الخارجية، فتعدد حاجات الأفراد وتباين توزيع المواد والمنتجات الزراعية والصناعية والاستخراجية بين الدول أوجب قيام التجارة الخارجية، كما تعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا، حيث أنها تعمل على توسيع القدرة التسويقية من خلال ما تتيحه من فتح أسواق جديدة والرفع من مستوى الدخل الوطني .

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب ماهية التجارة الخارجية من خلال ثلاثة فروع، الفرع الأول تعريف التجارة الخارجية، الفرع الثانيأسباب قيام التجارة الخارجيةوالفرع الثالث أهمية التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

" تشير التجارة الخارجية إلى جميع عمليات تبادل السلع والخدمات بين بلد وبقيةدول العالم، وينطوي هذا التبادل على السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات".[1]

يلاحظ أن هذا التعريف غير شامل لكل نواحي التجارة الخارجية حيث اقتصر على توضيح العلاقات الاقتصادية متجاهلا كل نواحي التجارة الخارجية.

كما عرفت التجارة الخارجية " تعتبر التجارة الخارجيةأحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، كما تُعتبر من الركائز الاساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة .[2] "

و عرفها البعض الآخر على: أنها "تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان وتتعلق اليوم بالقواعد المنظمة لانتقال وتبادل السلع والخدمات والتصدير والاستيراد فيما بين الدول وفي مناطق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية ".[3]

وتعرف أيضا على أنها: "عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المُنتجات بين دولة مُعيّنة ودولٍ أُخرى، وتُعرَّف بأنّها تبادل الخدمات، ورؤوس الأموال، والسّلع؛ عن طريق الحدود

---

[1] Madeleine NGUYEN-THE, **« Importer »**, Edition d'organisation, France, 2010, P 05

[2] السيد محمد أحمد السبرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر، 2009، ص7.

[3] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 9 .

الدوليّة أو الإقليميّة، وتُشكّل التّجارة الخارجيّة جُزءاً مُهماً من اقتصاد أغلب دُوَل العالم، كما تؤثّر بشكلٍ مُباشرٍ على ناتجها المحليّ الإجمالي."[1]

بسبب تطور التجارة الخارجية السريع والعولمة الاقتصادية وكثرة الأراء والتعريفات حول التجارة الخارجية ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لناالتعريف الشامل الأقرب للدراسة.

التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد فهي : حركة السلع والخدمات أي مبنية على عمليات التصدير والاستيراد، فلا يمكن أن تتحقق تجارة خارجية دون تصدير أو استيراد، فالتجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة فلهذا تحتل التجارة الخارجية مركز الصدارة في العلاقات الدولية الحديثة .

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية فيمكن تصنيفيها إلى ما يلي:

- تبادل السمع الملموسة، كالسلع الإستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية .
- تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية .
- حركة رؤوس الأموال و المعاملات المالية والخارجية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية .
- تبادل عناصر الإنتاج المختلفة، المتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات، أو بالهجرة بحثا عن عمل أخر .

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها حيث قد تنعدم الموارد اللازمة لإنتاج بعض السلع في مناطق معينة، وبالتالي لابد من استيرادها من الدول التي يتوفر بها لإشباع الحاجات لمواطنيها من هذه السلع.

لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة كما أن هناك مجموعة من الأسباب يمكن ابرازها في ما يلي [2]:

1 – التخصص الدولي: إن الدول التي تستطيع أن تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يحب على كل

[1] عمر سعدالله، **قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.31 .

[2] موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2008، ص17 .

دولة أن تتخصص في انتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وامكانياتها الاقتصادية ان تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية .

2 – اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير. وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

3– اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.

4 – اختلاف الميول والأذواق: هناك بعض الدول يفضلون المنتجات الأوروبية حتى لو توفر البديل في موطنهم الأصلي وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل القومي في الدولة.

5 – اختلاف العوامل الاقتصادية: يُقصد بها الموارد البشرية، رؤوس الاموال وتكاليف الإنتاج، وهي بدورها تختلف من دولة لأخرى.

6 – العوامل التكنولوجية: التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، أما التقدم التكنولوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات.[1]

الفرع الثالث: أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن إشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول.[2]

تقوم التجارة الخارجية بدور متميز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظهر والأشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، كما أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحده تعيش مكتفية ذاتيا . فلو نظرنا إلى دول غرب أوروبا التي يزيد عدد سكانها 320مليون نسمة لوجدناها تعيش على مساحة محدودة نسبيا من الأرض ذات الموارد المحدودة، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذا وعطاء، ولما كانت دول غرب أوروبا لا يمكنها العيش بدون تجارة دولية فمن

[1] عمر سعدالله، مرجع سابق، ص 37

[2] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010، ص 12

المؤكد أن الدول النامية أكثر حاجة إلى التجارة الدولية . وإن كانت المساحة الأرضية ذات الموارد المحدودة نسبيا لدول أوروبا هي السبب في اعتمادها على التجارة الخارجية.

يتضح مما سبقمدى أهمية التجارة الخارجية لدول العالم فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة الصناعة والخدمات التي لا يمكن انتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة انتاجها محليا، فالتجارة الخارجية تتيح لدول العالم امكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات ومن ثم تسهم في زياده مستوى رفاهية دول العالم.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

- التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة .
- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك، والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام .
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومالها من آثار على الميزان التجاري .
- المساهمة الكبيرة في زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا .
- تمثل التجارة الخارجية في السلع والخدمات مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي للدول، ويؤدي ذلك إلى تقوية المنافسة للدول مما يؤدي إلى التخصص وزيادة كفاءة الإنتاج .
- عدم قدرة اي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافيا الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا .
- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلع بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعه معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الاخرى لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج .

وبناء على ما سبق يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلاتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دوله واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات .

المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب تعريف المخاطر في الفرع الأول وتصنيفاتها في الفرع الثاني، ثم أساليب مواجهتها في الفرع الثالث .

الفرع الأول: مفهوم المخاطر وتصنيف الخطر

أولا: مفهوم المخاطر

تعرف المخاطر على أنها "احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظمة في الأجل الطويل أو القصير"[1]

وتعرف أيضا بأنها "إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه. وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمونة، كما ينظر إليها على أنها توقع اختلاف اتفيالعائدبينالمخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه. وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة. فمفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له [2]."

مما سبق يمكننا تعريف المخاطرعلى أنها :"حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية، ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقو م به من مختلف الأنشطة وينبع الخطر أساسا من عدم ا لتأكد والذي يحيط بالفرد من كل جانب ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسيين هما:

- عدم القدرة على التنبؤ.
- عدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ".

ثانيا: تصنيف الخطر

هناك طرق عديدة لتصنيف الخطر، نستعرض فيما يلي أهمها:

1 أنواع المخاطر من حيث طبيعتها:

تصنف المخاطر من حيث طبيعتها على النحو التالي :

[1] طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة**، مكتبة الشقيري، 1998، ص52.

[2] د. بلعزوز بن علي، **استراتيجياتإدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث العدد 07، جامعة الشلف، 2009، ص331.

1 – مخاطر السوق :مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة) علما أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور منها (سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلبه أسعار الفائدة ومدة العقد) أو هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق وهي تشمل المخاطر الناتجة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة.

2 – مخاطر الائتمان: تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطرالناشئةعناحتمالعدموفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها، أو "هي المخاطر المرتبطة بفشل الطرف الآخر في الوفاء بالالتزامات التي تعهد به .

3 – مخاطر السيولة: هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (المستحقة) وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

4 – مخاطر النماذج: تنطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ، مما ينتج عنه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيدا ومخاطرة.

5 – مخاطر الملائمة: يمكن للخسائر أن تنشا وتتضاعف بسبب قضايا ملائمة المعاملات. وهذا الخطر كثيرا ما يحدث عندما يطالب الطرف المقابل بتعويض مالي نتيجة معاملة معينة يعتقد أنها كانت أكثر عرضة للمخاطر مما كان معلنا عنه أو بسبب عدم الإفصاح الكافي عن آثارها المتوقعة أو الفشل في اتخاذ التدابير الاحتياطية الصحيحة في هذه الحالة، فإن الطرف المقابل قد يرفض المعاملة أصلا أو قد يرفع دعوى للحصول على تعويضات. وفي حين أن الإجراءات القانونية ليست دائما مضمونة لإعطاء فرصة للتسوية، فإن احتمال أن ينتج ذلك تحمل خسارة يبقى قائما.

6 – مخاطر عمليات التشغيل: تعتبر مخاطر التشغيل من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة إما لا تحققها، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر

العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: (الاحتيال المالى، الاختلاس، التزوير تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية.

7 – المخاطر القانونية: وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات اتجاه هذه الأطراف. [1]

2) أنواع المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة:

وفقا لهذا التصنيف –وهو التصنيف الذي تعتمد عليه النماذج الحديثة في نظرية التمويل– ويتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مجموعتين من المخاطر هما:

1 – مخاطر منتظمة: وهي المخاطر "العامة" التي تتعرض لها جميع المؤسسات بالسوق بصرف النظر عن خصائص المؤسسة (من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية...الخ)وتنشأ المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بالتنويع، ولذا تسمى أيضا المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، أو مخاطر السوق.

2 – مخاطر غير منتظمة: وهي المخاطر "الخاصة" التي تواجه منشأة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المؤسسة. ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنويع. وتلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنويع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص منشاة معينة .[2]

3) أنواع المخاطر من حيث الميزة التنافسية المعلوماتية:

يرى البعض أنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المؤسسة تبعا للميزة التنافسية المعلوماتية المتوافرة لديها إلى مجموعتين من المخاطر، على النحو التالي:

1 – المخاطر المالية: وهي المخاطر الناشئة عن متغيرات لا تتوافر لدى المؤسسة عنها ميزة تنافسية معلوماتية، ويجب على المؤسسة أن تتبع استراتيجيات جيدة لإدارة هذه المخاطر لأجل تغطيتها أو السيطرة عنها، لأن تحمل هذه المخاطر لا يحقق للمنشأة أية عوائد اقتصادية. وهي مخاطر ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الأساسي للمنشاة، ولكنها ترتبط بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة.

2 – مخاطر الأعمال: وهي تلك المخاطر التي يجب على المؤسسة تحملها لأجل آداء النشاط الأساسي الذي تعمل فيه، ولا بد وأن تمتلك المؤسسة بعض المزايا التنافسية المعلوماتية بالنسبة للمتغيرات

---

[1] بن علي بلعزوز، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، عدد7، جامعة الشلف، 2009، ص 334 .

[2] محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة جامعة القاهرة، .2005، ص 9، 10 .

التي تنشا عنها هذه المخاطر، إذ أن هذه المتغيرات تمثل عناصر أساسية للقيام بنشاط المؤسسة، وتوليد التدفقات النقدية بها. فضلا عن ان المؤسسة تحقق عوائد اقتصادية مقابل تحمل هذه المخاطر.[1]

الفرع الثاني: أساليبمواجهة المخاطر

هناك عدة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة نذكر أهمها وهي:

أولا: تقليل الخطر

وهي أول استراتيجية ينبغي النظر إليها. فبعد أن نكون قد تأكدنا من وجود الخطر وقمنا بقياس أهميته، من المنطق أن نتدبر أمر استئصاله كليا أو تقليله إلى الحد الذي يمكن فيه مواجهته بوسائل تنظيمية وبكلفة اقتصادية معقولة.

ثانيا: الوقاية أو الحماية من الخطر

وتتمثل في السعي إلى تحقيق أهداف تقليل الخطر ذاتها ولكن باستعمال وسائل مادية لتحقيقها فتركيب أجهزة كشف ومكافحة الحريق أو تقليل إمكانية الحوادث هي بعض الوسائل التي يمكن تحقيق ذلك بها.

ثالثا: نقل أو تحويل الخطر

فهو وسيلة لتقليل تعرضنا للأخطار المعنية باتخاذ ترتيبات يتحمل بمقتضاها طرف آخر عبء هذه الأخطار كلها أو جزء منها. ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام شروط تعاقدية تفرض على طرف آخر التعويض عن أنواع معينة من المسؤولية أو الخسارة أو الضرر. إن أكثر أنواع تحويل الخطر التعاقدي شيوعا هو التأمين حيث يوافق المؤمن على تحويل مخاطر معينة محددة مقابل قسط يدفعه المؤمن له .[2]

الفرع الثالث: تصنيف مخاطر التجارة الخارجية

عادة تصنف هذه المخاطر حسب عدة معايير إما حسب موضوع الخطر أو مدى تحققه أو حسب طبيعة الخطر وهو التصنيف الأكثر استعمالا.

ونستطيع أن نذكر خمسة أنواع من هذه الأخطار حسب طبيعتها وهي:

أولا: المخاطر السياسية

يحدث هذا الخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد المستورد وكذا قيام حروب أهلية أو أجنبية، ثورات انقلابية...الخ. أو إصدار قوانين ضد الشركات الأجنبية كالتأمين أو نزع الملكية في حالة عرقلة نشاط داخلي للشركة الأجنبية بمعوقات ذات طبيعة قانونية أو مالية أو جبائية.

---

[1] محمد علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] محمد علي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 56..

ثانيا: المخاطر الاقتصادية

وهي متعلقة بالتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الداخلي مثل: ارتفاع الأسعار الداخلية للبلد المصدر نتيجة الارتفاع غير المرتقب لأعباء العمال أو تكلفة المواد الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير. نستطيع التقليل من حد هذا الخطر باستخدام وسيلتين:

- إما وضع فقرة (بند) في العقد التجاري ينص على مراجعة السعر فيحدد بذلك سعر البيع بدلالة التغيير في التكاليف الناتجة عن المنتج موضوع الصفقة، وهذا يحول قسم من خطر أو كله على عاتق المستورد إذا قبل ذلك البند في العقد الذي لا يخدم مصلحته .
- إما اللجوء إلى التأمين المتعلقة بالخطر الاقتصادي.

ثالثا: المخاطر التكنولوجية

إن عمليات التجارة الخارجية تلزم على المؤسسة أن تترقب التكنولوجيا المستعملة في مختلف الأسواق التجارية وذلك لأن استخدام معايير تكنولوجية مختلفة، يؤدي إلى خسارة محققة للمؤسسة.

رابعا: المخاطر القانونية

إن المؤسسة في تطورها الخارجي تلجأ إلى إبرام عقود دولية مع أطراف خارج إقليم الدولة لذلك يجب أن تكون على دراية تامة بالقوانين المطبقة على مثل هذه العقود وكذلك القوانين المطبقة في الدول التي ينتمي إليها الزبون أو محل استثمار المستثمر الأجنبي، والتأكد من عدم انتمائها إلى مجموعة اقتصادية أو اتحاد معين تطبق قوانينه مثال على ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

خامسا: المخاطر المالية

إن التسيير المالي الدولي للمؤسسة، لا يقتصر فقط على تسيير التدفقات المالية، وإنما يشمل أيضا تسيير مختلف المخاطر التي لها علاقة أو تأثير على نتيجة الاستغلال وكذا القيمة المالية للمؤسسة.

كما أن نشاط المؤسسة ينشئ العديد من المخاطر المالية أهمها هي مخاطر الصرف، معدل الفائدة سعر المواد الأولية، الائتمان أو عدم السداد.[1]

المطلب الثالث: تقنيات تمويل التجارة الدولية

سنعالج في هذا المطلب ثلاث نقاط مهمة النقطة الأولى سنتطرق إلى التمويل بصفة عامة أما ثانيا وثالثا سنمر بطرق تمويل التجارة الخارجية في الأجل القصير، وفي الأجل المتوسط والطويل على التوالي .

الفرع الأول: التمويل

[1] 5. G. Legran, H. Martini, **Gestion des opérations Imports- Exports**, Paris, France, édition DONOD, 2008.p 228

حتى تقوم المؤسسة بوظائفها، فهي بحاجة إلى التمويل الكافي لذلك، كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية، حتى تتم عمليات التصدير والاستيراد فهي بحاجة إلى التمويل.

لقد جاءت العديد من التعاريف اخترنا منها:

1 – يمكننا تعريف التمويل بأنه عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في أي مؤسسة من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية، وتختلف مصادر الحصول على التمويل اللازمة للمشروعات وتكلفة كل مصدر باختلاف حجم وطبيعة المشروع الممول. وتعتبر الأسواق المالية مصدرا رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات وذلك عن طريق توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلكالوحدات التي تعاني من عجز مالي.[1]

2 – يعرف التمويل بأنه " توفير الأموال من أجل انفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس مال بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك [2]

في التعريف الأول قمنابالتركيز على الجانب النقدي ومصادر التمويل اما في التعريف الثاني قمنا بل التركيز على أهمية التمويل ولهذا ما يمكن استخلاصه هو أن التمويل يتعلق بالمبالغ النقدية ويتم بدون زيادة أو نقصان لهذه الأموال وهدفه الأساسي هو تغطية الاحتياجات الحالية لمختلف الأعوان الاقتصادية لأنهم بحاجة للتمويل بمختلف أنواعه.

الفرع الثاني: تقنيات تمويل التجارة الخارجيةقصيرة الأجل

لم يعد الجهاز البنكي يقتصر على التقنيات التقليدية في تمويل التجارة الخارجية، حيث ساعد في تطور هذه الآليات على ضمان حق البائع والمشتري لذلك قام الجهاز البنكي بتقديم جملة من الخدمات للمؤسسات المصدرة والمستوردة في أقل وقت لحل مشكل التمويل الذي يعتبر أكبر عائق للتجارة الخارجية، وتستعمل هذه المؤسسات تقنيات تمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل وسنعالج في هذه النقاط التالية أدوات يتم الإعتمد عليها بشكل كبير ومباشر هم والإعتماد المستندي والتحصيل المستندي

اولا: الإعتماد المستندي

1 -التعريف:

عرفه البعض أنه: " الإعتماد الذي يفتحه البنك بناءا على طلب شخص يسمى الآمر مهما كانت طريقة تنفيذه أي سواء كان بقبول الكمبيالة أو بخصمها أو بدفع مبلغ لصالح عميل لهذا الآمر ومضمون بحيازة المستندات الممثلة لبضاعة في الطريق أو المعدة للإرسال".[1]

---

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة** ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 35.

[2] هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل الدولي**، دارالصفاء للنشروالتوزيع، عمان 1998 ص20

–

2 -**خصائص الإعتماد المستندي**

تميز الإعتماد المستندي بخصائص عديدة نذكر منها:

– **خاصية الضمان:** يضمن الإعتماد المستندي للمشتري المستورد بأن يستلم البضاعة بذات الشروط التي تعاقد عليها مع البائع المصدر، وبالمقابل فإنه يضمن للبائع بأن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقيده بالشروط الموضوعة في خطاب الإعتماد باعتبار أن التزام المصرف تجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن قيد البيع الذي يتركز إليه.

–**خاصية الإتمان :** إن الإعتماد المستندي يلعب دو را مهما لناحية الإئتمان سواء كان بالنسبة للمشتري (المستورد) أو البائع (المصدر).

كما يمكن ان نقول هناك خصائص متعلقة بطرفي الاعتماد

- **بالنسبة المشتري(المستورد):**

– تمكنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثلة بعدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من سلامة وصحة المستندات.

– تمكنه من بيع البضاعة حتى قبل استلامها.

- **بالنسبة للبائع (المصدر):**

– يستطيع الحصول على قيمة الإعتماد بمجرد تقديمه المستندات المطلوبة للمصرف وأبرزها سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة، أي تكون البضاعة قد خرجت من حوزته وأصبحت في طريقها إلى المشتري .

– يمكنه خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل حلول موعد استحقاقها .

خاصية الوفاء: يشكل الإعتماد المستندي وسيلة لوفاء كل من البائع والمشتري بالتزاماته تجاه الآخر.

3 -**أطراف الإعتماد المستندي:**

إن أطراف الإعتماد المستندي هم في الأساس ثلاثة.

---

[1] مازن عبد العزيز فاعور، **الإعتماد المستندي والتجارة الإكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الداخلي** ، منشور ات الحلبي الحقوقية بيروت، 2006، 19 ص.

– المستورد: هو الطرف الذي يطلب من المصرف أن يفتح اعتمادا لمصلحة البائع المستفيد أو المصدر وذلك تنفيذا لعقد البيع السابق على طلب فتح الإعتماد، وللمصرف الحرية في قبول فتح الإعتماد أو عدمه فهو غير ملزم بذلك ولكن عند موافقته يلتزم بتعليمات المشتري ولاسيما فيما يتعلق بالمستندات.

– المصرف المنشئ أو فاتح الإعتماد: هو الذي يقوم بفتح الإعتماد لمصلحة المستفيد البائع بناء على طلب العميل المشتري متعهدا بالدفع أو القبول أو التداول للسحوبات المسحوبة عليه، وذلك ضمن الشروط المنصوص عنها في خطاب الإعتماد، وهو ملزم تجاه المشتري بفحص المستندات فحصا دقيقا للتثبيت في صحتها ومن ثم تسليمها له ليسترد ما دفعه مضافا إليه العمالات.

– المستفيد البائع أو المصدر: هو الطرف الذي صدر الإعتماد في مصلحته بناء على الإتفاق السابق مع المشتري والذي يقوم لدى تبليغه خطاب الإعتماد بإرسال المستندات المطلوبة إلى المصرف فاتح الإعتماد لقبض مبلغ الإعتماد منه أو لسحب كمبيالة عليه.

4 خصائص الإعتماد المستندي

تميز الإعتماد المستندي بخصائص عديدة نذكر منها:

– **خاصيةالضمان:** يضمن الإعتماد المستندي للمشتري المستورد بأن يستلم البضاعة بذات الشروط التي تعاقد عليها مع البائع المصدر، وبالمقابل فإنه يضمن للبائع بأن يستوفي ثمن البضاعة وذلك مقابل تقيده بالشروط الموضوعة في خطاب الإعتماد باعتبار أن التزام المصرف تجاهه نهائي ومباشر ومستقل عن قيد البيع الذي يتركز إليه.

–**خاصية الإتمان:** إن الإعتماد المستندي يلعب دو ار مهما لناحية الإئتمان سواء كان بالنسبة للمشتري (المستورد) أو البائع (المصدر).

كما يمكن ان نقول هناك خصائص متعلقة بطرفي الاعتماد

- **بالنسبة المشتري(المستورد):**

– تمكنه من الحصول على تسهيلات مصرفية متمثلة بعدم التسديد للمصرف حتى يتأكد من سلامة وصحة المستندات.

– تمكنه من بيع البضاعة حتى قبل استلامها.

- **بالنسبة للبائع (المصدر):**

– يستطيع الحصول على قيمة الإعتماد بمجرد تقديمه المستندات المطلوبة للمصرف وأبرزها سند الشحن الذي يثبت شحن البضاعة، أي تكون البضاعة قد خرجت من حوزته وأصبحت في طريقها إلى المشتري .

– يمكنه خصم الكمبيالات المسحوبة على المصرف قبل حلول موعد استحقاقها .

خاصية الوفاء: يشكل الإعتماد المستندي وسيلة لوفاء كل من البائع والمشتري بالتزاماته تجاه الآخر.

4-1أنواع الإعتماد المستندي والمستندات المطلوبة فيه: [1]

- يمكن تصنيف الإعتماد المستندي إلى عدة أنواع
- الإعتماد المستندي القابل للإلغاء: هذا الإعتماد يمكن تعديله أو إلغاؤه في أي وقت دون الحاجة إلى إخطار المستفيد ولهذا لا يعتبر هذا اعتمادا بالمعنى الحقيقي إلا أنه لا يقدم أي ضمان للدفع ولذلك فإنه نادرا ما يستخدم.
- الإعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء: هو ذلك الإعتماد الذي يكون فيه البنك فاتح للإعتماد، يكون ملتزما بتنفيذ شروط الدفع أو القبول أو التداول المنصوص عليه في عقد فتح الإعتماد وبشرط أن تكون المستندات مطابقة لبنود وشروط الإعتماد، ويجب أن يبين كل اعتماد بوضوح ما إذا كان قابل لإلغاء أو غير قابل لإلغاء وعندما لا يوضح ذلك فإن الإعتماد يعتبر قابلا لإلغاء.
- الإعتماد قابل للتحويل: في هذا النوع يمكن للمصدر تحويل قيمة الإعتمادات لصالح مستفيد آخر، ويجب على المصدر إعلام المستورد باسم الشخص الذي سيحول لصالحه الإعتماد ولا يحول الإعتماد أكثر من مرة واحدة.
- الإعتماد غير قابل للتحويل : لا يحق للمصدر تحويل قيمة صادراته إلى مستفيد آخر، بمعنى آخر إذا صدر الإعتماد لصالح مصدر معين يجب أن ينفذ هنا المصدر الإعتماد لصالحه. وإلا اصبح الإعتماد ملغى .
- الإعتماد المستندي القابل للتجزئة : في هذا النوع من الإعتمادات يحق للمصدر (البائع)أن يشحن البضاعة المتعاقد عليها على عدة دفعات، وأن يحصل على قيمة كل دفعة بمجرد تسليم مستندات (وثائق) شحنها إلى البنك
- الإعتماد المستندي غير قابل للتجزئة : يلتزم المصدر بشحن البضاعة دفعة واحدة كما يتم الدفع به مرة واحدة عند تسليم المستندات اللازمة.
- الإعتماد المقابل أو الإعتماد الظهير : هي عملية تتضمن إعتمادين يفتح الأول لمصلحة مستفيد لكي يقوم بتوريد بضاعة واستنادا إلى هذا الإعتماد يفتح المستفيد اعتمادا آخر لمستفيد آخر عن نفس البضاعة وفق شروط الإعتماد الأول وسمي الإعتماد الثاني الإعتماد الظهير أو المساند، ويقوم هذا الإعتماد في الحالة التي يكون فيها المستفيد من الإعتماد الأصلي مجرد وسيط وليس منتج بضاعة .الإعتماد الذي

[1] صالح مفتاح، **محاضرات في مقياس المالية الدولية**، مطبوعة منشورة لطلبة سنة رابعة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006 ص113/112.

يتجدد بقيمته تلقائيا بنفس الشروط خلال فترة معينة منصوص عليها باللإعتماد لعدة مرات لإستخدام محدد للإعتماد وقد يكون هذا الإعتماد مجمعا وغير مجمع[1].

– إعتماد الدفعات أو اعتماد البند الأحمر : يقوم البنك المبلغ بدفع جزء من قيمة الإعتماد بناءا على طلب من البنك مصدر الإعتماد مقابل مستند عادة ما يكون بشكل خطاب ضمان دفعة مقدمة كما يمكن تقديم هذه الدفعات مباشرة من حساب العميل فاتح الإعتماد، أو أن تدفع مقابل ضمانات بنكية يقدمها المستفيد ويتم مصادرتها في حال فشلها في شحن البضاعة في الآجال المحددة. كما يمكن الدفع بمنح المستفيد قرضا بقيمة الإعتماد أو جزء منه قبل شحن البضاعة وتقديم المستندات من طرف المستفيد، وهذا كلهمقابل تعهد أو التزام كتابي من طرف المستفيد بتوفير المستندات الضرورية وشحن البضاعة وإرسالها مع احترام الآجال.[2]

(أما عن تسميته باعتماد البند الأحمر فيرجع إلى الشرط أو مقدار الدفعة المقدمة عادة مايكتب باللون الأحمر وهذا للفت الإنتباه إلى الطبيعة الخاصة لهذا الشرط).

5– المستندات المطلوبة في الإعتماد المستندي :

بعد أن قمنا بتوضيح أنواع الإعتماد المستندي سنتطرق الي المستندات والوثائق المطلوبة اثناء العملية سنبرز أهم الوثائق وفق تقسيمات معينة: مستندات السعر، الشحن ، التأمين ...الخ .

5– 1 مستندات السعر: تنقسم الي الفاتورة المبدئية والفاتورة التجارية

أ الفاتورة المبدئية:

هي فاتورة تقدم عند التعاقد بين البائع والمشتري مبينة مكونات البضاعة وثمن الوحدة والثمن الإجمالي، وعلى ضوئها يفتح المشتري الإعتماد المستندي لدى البنك وكثيرا ما يرفق صورة منها مع طلب فتح الإعتماد.

ب الفاتورة التجارية:

هي بيان عن كمية البضائع ووحداتها وأوصافها وسعر الوحدة منها وإجمالي قيمتها وقيمة النقل والتأمين عليها، وقد ذكر فيها رقم الإعتماد الذي حررت بشأنه، فهي مستند شامل لجميع ما يطلبه المستفيد من الإعتماد ولذلك يمكن الإكتفاء بتقديمها مع سائر المستندات دون سحب كمبيالة ويجب أن يكون وصف البضاعة في الفاتورة مطابقا لما هو مذكور في الإعتماد، وأن تكون الفاتورة موقعة من المستفيد.[3]

---

[1] جمال يوسف عبدالنبي، **الإعتمادات المستندية**، مركز الكاتب الأكاديمي للنشروالتوزيع، عمان، ص27/26

[2] ضيف الله خيرت، **محاسبة** البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 129

[3] محي الدين اسماعيل علم الدين، **الإعتمادات المستندية**، المعهد العالمي للفكر الإسالمي، مصر، 1996، ص 35

5-2مستندات الشحن:

هو الوثيقة التي يوقعها ربان السفينة إثباتا منه لعقد النقل واستلام البضاعة ويتخذ سند الشحن شكل من أشكال التداول المدنية والتجارية فقد يكون سندا إسميا وقد يكون سندا إذنيا أو لأمر وقد يكون سندا للحامل[1]

و تتعدد مستندات الشحن المطلوبة منها ما يلي: [2]

- مستندات الشحن عن طريق النقل البحري: فيتم من خلال سفينة أو باخرة.
- مستندات الشحن عن طريق النقل الجوي: تصدعن شركة طيران أو أحد وكلائها المعتمدين.
- مستندات الشحن عن طريق النقل البري: وتنقسم إلى وصل الشحن بالسيارة، وصل الشحن بالسككالحديدية، وصل الشحن عن طريق الطرود البريدية.

5-3 مستندات متعلقة بالتأمين:

هي المستند الذي بموجبه تتعهد فيه شركة التأمين بتعويض المستفيد من الوثيقة في حالة تلف البضاعة أو غرقها، وهي إما أن تتمثل في صورة بوليصة التأمين أو إشعار تغطية عن بوليصة شاملة، وتكون بوليصة التأمين خاصة بالتأمين على بضاعة معينة أو شهادةالتأمين فتثبت البضاعة المذكورة بها شهادة التأمين.[3]

5-4- مستندات أخرى تكميلية: بالإضافة إلى المستندات السابقة هناك مستندات أخرى يجب أن تتوفر ضمن عقد الإعتماد المستندي ومن أبرز هذه المستندات ما يلي: [4]

إيصال الإيداع ، إذن التسليم ، الفاتورة القنصلية، شهادة المنشأ، شهادة الوزن أو الخواص أو التحليل، شهادة الخلو من الآفات الزراعية.

6- الخطوات العملية في مسار الإعتماد المستندي: تبدأ حلقة الإعتماد المستندي من الطلب الذي يتقدم به المشتري لفتح الإعتماد وتغلق الحلقة باستلام المشتري للبضاعة ودفع القيمة للبنك. بصفة عامة يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية لفتح وتنفيذ الإعتماد المستندي ويمكن تحديدها في الخطوات الثمانية التالية:

1 6 قيام المشتري بطلب فتح الإعتماد لدى البنك لصالح المستفيد بمبلغ محدد مقابل بضاعة يتم توصيفها بصورة كامل

---

[1] جمال يوسف عبدالنبي، مرجع سابق، ص30

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، الإعتمادات المستندية، الدار الجامعية، مصر، ص 66 – 67

[3] صالح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 96.

[4] محي الدين علم الدين، مرجع سابق، ص 35، 33.

6 2 يقوم البنك مصدر الإعتماد بإصدارالإعتماد لصالح المستفيد وإبلاغهبذلك وبالشروط التي يتضمنها الإعتماد المستندي.

6 3 بعد موافقة البائع على شروط الإعتماد المستندي المرسلة إليه يقوم البائع بتجهيز البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها وتسليمها إلى شركة الشحن ويحصل منها على وثيقة تثبت إتمام الشحن البحري أو البري

6 4 يقوم البائع بتجميع كافة المستندات المطلوبة في االإعتماد وبصفة خاصة مستندات الشحن وبوليصة التأمين، وتتم تقديمها إلى البنك الذي قام بتبليغه الإعتماد المستندي.

6 5 يقوم البنك المراسل أو البنك معزز الإعتماد (البنك البائع) بفحص المستندات المقدمة وتحديد مدى مطابقتها لشروط الإعتماد المستندي الوارد من بنك المصدر وإذا كان البنك المراسل هو البنك المعزز يتوجب عليه دفع كامل قيمة الصفقة فورا للبائع.

6 6 بعد التأكد من مطابقة مستندات البائع لشروط الإعتماد ويطلب منه سداد قيمة الصفقة وفقا لشروط المبرمة بينهما.

6 7 يقوم البنك مصدر الإعتماد بفحص المستندات الواردة من البنك المراسل فحصا دقيقا وبعد التأكد من مطابقتها لشروط الإعتماد يقوم سداد المبلغ المستحق للبنك المراسل أو البنك معزز الإعتماد.

6 8 أخيرا يقوم البنك مصدر للإعتماد بتسليم المستندات المتعلقة بالصفقة إلى المستورد والتي تفيد بأن البضاعة جاهزة لإستلام في ميناء الوصول.[1]

شكل رقم (1): مخطط توضيحي لسير تقنية الاعتماد المستندي

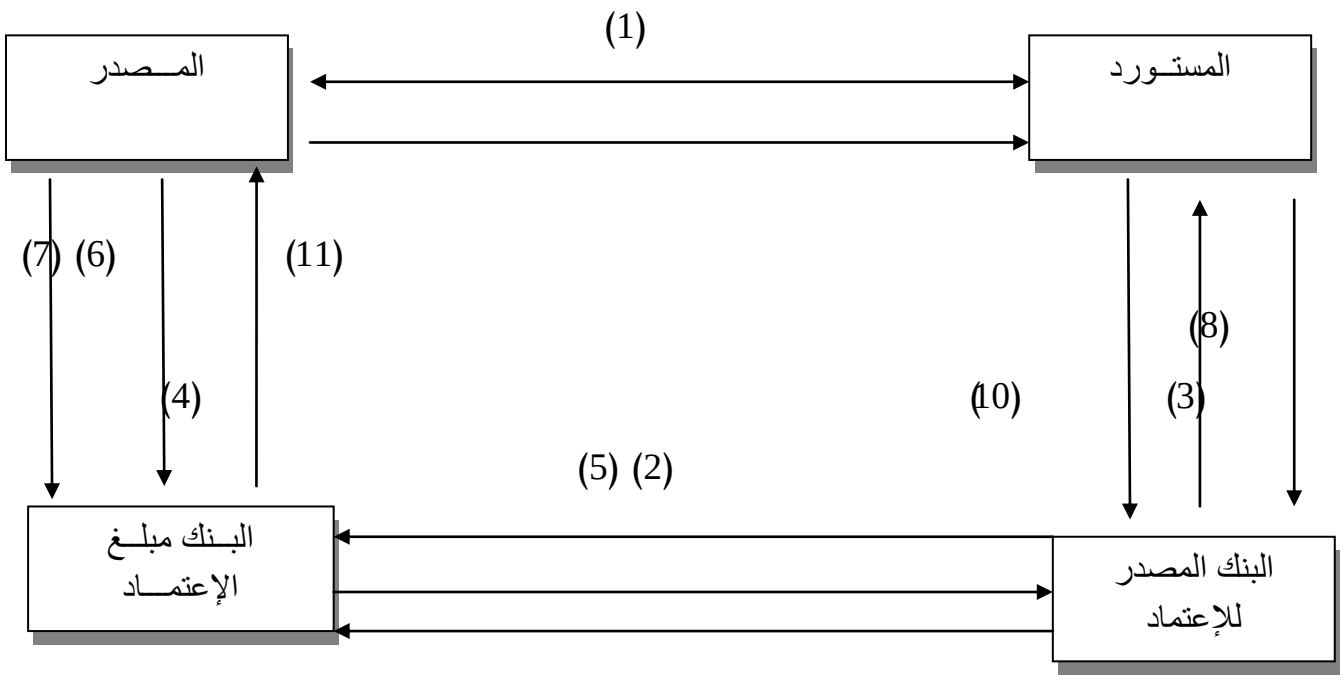

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 22-24

(9)

المصدر: صادق مدحت، 2001 ادوات و تقنيات مصرفية دار الغريب،مصر،2001 ص 61

(1): عقد استيراد بضاعة معينة

(2): طلب فتح اعتماد

(3): الإبلاغ بفتح الإعتماد

(4): الإبلاغ بفتح الإعتماد

(5): شحن البضاعة وإرسالها

(6): إرسال مستندات البضاعة

(7): سداد قيمة البضاعة

(8): إرسال المستندات.

(9): سداد قيمة الإعتماد.

ثانيا: التحصيل المستندي

1 –تعريف:

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة

التحصيل المستندي أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة، وعلى كل جهد ممكن في التحصيل، غير أنه لا يتحمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعملية تصدير البضاعة لمطابقتها على أمر التحصيل، إلا أنه لا توجد مسؤولية على البنك في فحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة فهذا أمر يتم تسويته بين طرفي التعاقد .

و يستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية:

- لدى البائع ثقة في قدرة المشتري واستعداده للسداد
- استقرار الأحوال السياسية والإقتصادية في بلد المستورد.
- عدم وجود أية قيود على الإستيراد في بلد المستورد، مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة إستخراج تراخيص إستيراد... إلخ[1]

[1] صادق مدحت **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،2001، ص 31/30

2 أطراف عملية التحصيل المستندي:

يوجد عادة أربعة أطراف في عملية التحصيل المستندي وهي:

- المسحوب عليه(المستورد): وهو الشخص المعني بإستلام المستندات والكمبيالة المرفقة بها وذلك مقابل الدفع النقدي أو قبول الكمبيالة.
- الساحب (المصدر): هو العميل المصدر للبضاعة والذي يو كل عملية التحصيل إلى البنك الذي يتعامل معه مقابل تقديم كافة مستندات البضاعة اللازمة لعملية التحصيل.
- البنك المكلف بالتحصيل: هو البنك الذي يعهد إليه البنك المسلم أو الساحب بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه (المستورد) مقابل الدفع أو القبول وذلك وفقا للتعليمات الصادرة إليه من البنك المسلم.
- البنك المحول أو المسلم: وهو الطرف الذي يوكل المصدر إليه عملية التحصيل أو هو الذي يستلم المستندات من المصدر ليقوم بإرسالها إلى البنك المحصل.

سنقوم في هذا الشكل بتوضيح التحصيل المستندي

شكل رقم (2): مخطط يوضح سير تقنية التحصيل المستندي

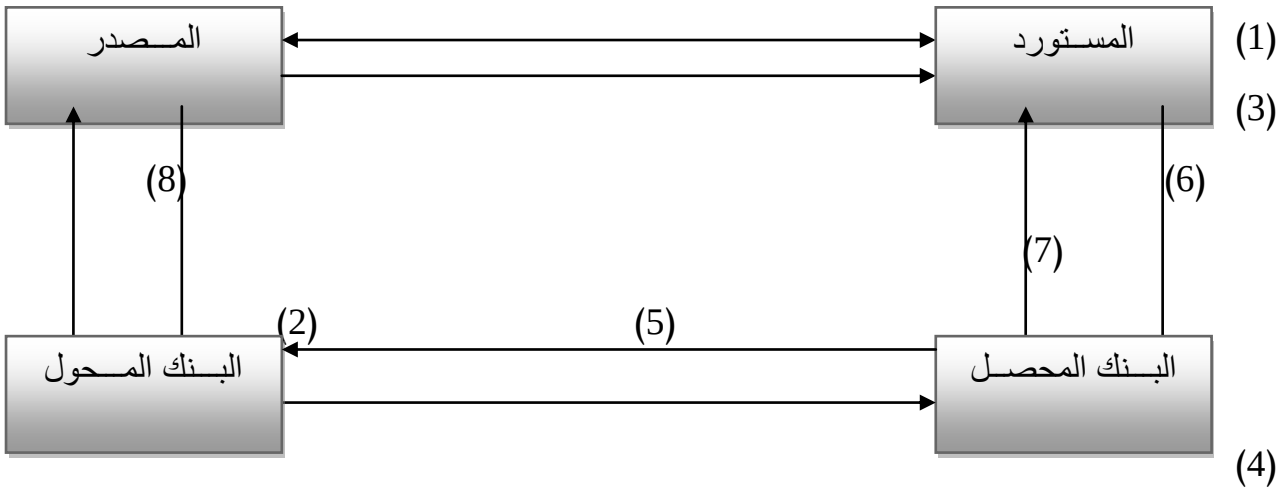

المصدر: صادق مدحت أدوات وتقنيات مصرفية 2001 . دار الغريب ، مصر، 2001 ص 73

3 سير تقنية التحصيل المستندي:

يتضمن عقد بيع البضاعة المحررة بين المصدر والمستورد الشروط الخاصة بسداد قيمة البضاعة، وهي لا تخرج هنا عن ثلاثة طرق للتحصيل وهي:

3-1 تسليم المستندات مقابل الدفع: يسمح للبنك المحصل تسليم المستندات للمشتري مقابل الدفع الفوري. ومعنى الدفع الفوري في العرف التجاري الدولي أن لا يتأخر الدفع عن تاريخ وصول البضاعة

إلى ميناء التفريغ. فإذا لم يرغب البائع الإنتظار حتى وصول البضاعة فإنه يشترط قيام المشتري بالسداد عند تقديم المستندات إليه وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن كل من عقد البيع والفاتورة التجارية شرطا ينص على تقديم المستندات إلى المستورد فورا عقب وصولها إلى البنك المحصل.

3-2 تسليم المستندات للمشتري مقابل قبوله للكمبيالة المسحوبة عليه: يسمح للبنك المحصل بتسليم المستندات إذا قام المشتري بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه والتوقيع عليها، وهذه الكمبيالة تكون مسحوبة عادة لمدة تتراوح بين 31 يوما و181 يوما بعد الإطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل. في هذه الحالة يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي ويستطيع بالتالي أن يبيعها لكي يدر المبلغ اللازم لسداد الكمبيالة، معنى هذا أن المشتري قد حصل على ائتمان من البائع يمتد لفترة استحقاق الكمبيالة ويتحمل البائع في هذه الحالة مخاطر عدم السداد، ولذلك يمكنه أن يطلب من المشتري الحصول على ضمان البنك المحصل أو أي بنك آخر لهذه الكمبيالة. وبهذه الطريقة يمكنه القيام بخصم الكمبيالة لدى البنك الذي يتعامل معه أو يقدمها كضمان مقابل حصوله على تسهيل ائتماني من البنك.

3-3 تسليم المستندات مقابل توقيع المشتري على كمبيالة: لمدة 61 يوما مثال على أن لا تسلم المستندات إليه إلا بعد سداد الكمبيالة عند استحقاقها. في هذه الحالة يكون البائع قد منح المشتري فترة ائتمان ولكن تظل المستندات في حيازة البنك المحصل طوال هذه الفترة ولا يسلمها للمشتري إلا مقابل سداد قيمة الكمبيالة نقدا، وي لاحظ أن هذه الطريقة للتحصيل نادرا ما تستخدم في الحياة العملية، وتمر تقنية التحصيل بثلاثة مراحل أساسية[1]

المرحلة الأولى: إعطاء أمر التحصيل من طرف المصدر

المرحلة الثانية: إثبات الوثائق.

المرحلة الثالثة: الدفع

الفرع الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية متوسطة وطويلة الآجل:

بعض الحالات يكون التمويل العاجل لعمليات التجارة الخارجية صعب التحقيق، مما يحتم اللجوء إلى أساليب تمويل متوسطة وطويلة الآجل مناسبة لهذه الصفقات، وهناك العديد من التقنيات أبرزها قرض المورد وقرض المشتري بعض التقنيات الأخرى مثل قرض الإيجار الدولي والقرض الجزافي التي تستعمل في هذا المجال والهدف منها توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية، وسوف نحاول التعرف على أهم التقنيات المستعملة في التمويل متوسط وطويل الآجل.

أولا: قرض المورد

نوضح أهم النقاط المتعلقة بيه كتالي

[1] صادق مدحت، مرجع سابق، ص 33 – 34

1 -تعريف قرض المورد

إن هذا القرض برز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الإقتصاديين، الذين يريدون كسب أسواق جديدة أوالحفاظ على أسواقهم وذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة متمثلة في تسهيلات عملية تسديد قيمة الصفقة التجارية، من أجل ربح أكبر عدد من المتعاملين، وهو قرض يمنح للمورد المحلي الذي منح للمستورد الأجنبي آجال للتسديد حيث يتمكن المورد من تحصيل المبالغ التي يدين بها المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة، فالبنك إذن يمنح القرض للمورد الوطني، ومن هنا أتت تسمية قرض المورد.[1]

2 -الشروط العامة

- الموضوع: تستفيد منه المؤسسات الصناعية والتجارية في تمويل ذاتها من التجهيزات والخدمات المصاحبة لها .
- القاعدة الممولة: كل قيمة للحقوق الناشئة التي يملكها المورد على المشتري إلا التسبيقات.
- مدة القرض: من 18 شهرا إلى 7 سنوات حسب مدة الدفع المرخصة من طرف الإدارة.
- نسبة الفائدة: محددة حسب بلد المشتري ومدة القرض.
- التسديد: عند تحصيل الكمبيلات المخصومة من طرف البنك.
- الضمانات: تأمين القرض، ضمان البنك، ضمان الإنتهاء الجيد للعقد.

3 -الوثائق المستعملة

تتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

- الأوراق الموضحة على المشتري الأجنبي
- دليل تسوية التسبيقات
- وثيقة أصلية من وثيقة رسمية من هيئة التأمين[2]
- الضمان المقدم من طرف المشتري الأجنبي

4 -مزايا وعيوب قرض المورد

لقرض المورد عدة مزايا كما لا يخلو من عدة عيوب، وتتمثل عموما المزايا والعيوب فيما يلي:[3]

مزايا قرض المورد

---

[1] لحلو بوخاري، العايب وليد، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت– لبنان، 2013 ص–ص: 263–264.

[2] بوقندورة عواطف، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014 ص–ص: 47–48

[3] مرجع سابق بوخاري، ص: 265

- يتم قرض المورد بإصدار وثيقة واحدة وفي ذلك ربح للوقت
- يتمتع المورد بحرية التصرف بما أنو الشخص الوحيد الذي يفاوض المستورد

عيوب قرض المورد

- يتحمل المستورد تكاليف التأمين والتحويل؛
- يواجه المورد مخاطر أهمها مخاطر عدم التسديد من طرف المستورد
- لا يمكن للمستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري، حيث أن الكثير من المستوردين يعطون أهمية اكبر لشروط التمويل مقارنة لعناصر العملية الأخرى

ثانيا: قرض المشتري

هذه التقنية أكثر سيولة من الناحية العملية مقارنة بقرض المورد، فهو قرض يمنح مباشرة من طرف مؤسسة بنكية توجد ببلد المصدر للمشتري الأجنبي بهدف تشجيع الصادرات.

1 -تعريف قرض المشتري

هو آلية يقوم بها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر ويمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا ويلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه فكلا الطرفين سيستفيد من هذا النوع من القروض حيث يستفيد المستورد من تسهيلات مالية نسبيا مع استلام الآني للبضاعة، كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك وذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة[1]

2 -الهيكل القانوني للعقد يتم هذا النوع من القروض بإمضاء عقدين مستقلين

2-1 العقد التجاري: يبين في هـ نوعية السمع ومبالغ ها وشروط تنفيذ الصفقة، فـهو يحدد شروط البائع واجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري

2-2 عقد القرض: يبين فيه شروط إتمام القرض وانجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة، فـهو يسمح للبنوك بوضع في الوقت اللازم وتحت بعض الشروط المبالغ الضرورية حسب التزامات المشتري بالدفع تحت تصرف هذا الأخير[2]

ثالثا: في هذا العنصر سنتطرق الي أهم الفروقات بين قرض المورد والمشتري

المورد في الجدول الموالي:

جدول رقم: (1) الفرق بين قرض المورد وقرض المشتري

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، الطبعة الأولى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص-ص: 122-123

[2] العايب، بوخاري، مرجع سابق ص 266

	قرض المشتري	قرض المورد
التعريف	يمنحه بنك لمشتري قام بإبرام صفقة مع مصدر لتوريد سلعة أو خدمة معينة	قرض يمنح لصالح المصدر و ذلك من خلال خصم أوراق تجارية
المستندات التقاعدية	وجود عقدين: عقد تجاري بين المصدر و المستورد و عقد المالي بين المشتري و لبنك	وجود عقد واحد: عقد تجاري بين المستورد و المصدر يتضمن طريقة الدفع
التسوية	يقوم البنك بالدفع الصالح المصدر نقدا لصالح المستورد أثناء التوريد و أثناء التقدم في العقد التجاري	يسمح للمصدر بأن يقوم بخصم حقوقه لدى البنك التجاري و التي يمتلكها على حساب المستورد
مبلـغ القرض	**100%** من مبلغ الصفقة مع تخفيض مبلغ الضمان في حالة القروض المضمونة	**100%** من مبلغ الصفقة مع تخفيض مبلغ الضمان في حالة القروض المضمونة
المدة الأدنـى	24 شهر في حالة القروض الإدارية ، 12 شهر في حالة القروض المضمونة، 6 أشهر في حالة القروض غير المضمونة	أكثر من 18 شهر

المصدر: العايب، بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ص253

رابعا: التمويل الجزافي وقرض الإيجار الدولي

التمويل الجزافي وقرض الإيجار الدولي تعتبر تقنية التمويل الجزافي أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية وتتضمن بيع سندات أو كمبيالات من أجل الحصول على تمويل نقدي فوري، أما قرض الإيجار الدولي فهو آلية لتمويل التجارة الخارجية ويمكن تعريفهما من خلال ما يلي وفي البداية نتطرق الي التمويل الجزافي:

1_ تعريف التمويل الجزافي:

يمكن تعريفه على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن. وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات

متوسطة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السمع والخدمات.

2_ خصائص التمويل الجزافي:

يتمتع التمويل الجزافي بخاصيتين أساسيتين:

- وتتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات ولكن لفترات متوسطة
- وهي أن تشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة أي (ممتلكو هذا الدين) وذلك مهما كان السبب.

وإن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة وحتى تاريخ الإستحقاق. ونظرا لأن مشتري هذا الدين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار.[1]

3 مزايا التمويل الجزافي إن الإستفادة من التمويل الجزافي يتيح للمصدر التمتع بعدد كبير من المزايا يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- إن المبيعات الآجلة التي قام بها المصدر يستطيع أن يحصل على قيمتها نقدا
- إن الحصول على هذه القيم ونقدا يسمح للمصدر بتغذية خزينته وتحسين وضعيته المالية
- تسمح للمصدر أيضا بإعادة هيكلة ميزانيته وذلك بتقليص رصيد الزبائن مقابل زيادة السيولة الجاهزة.
- التخلص من التسيير الشائك لملف الزبائن، حيث يتعهد بهذا التسيير البنك الذي قام بشراء الدين
- تجنب التعرض للأخطار المحتملة التجارية والمالية، والمرتبطة بطبيعة العمليات التجارية
- تجنب احتمالات التعرض إلى أخطار الصرف الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ تنفيذ الصفقة التجارية وتاريخ التسوية المالية

ثانيا: قرض الإيجار الدولي: يعتبر احد تقنيات المهمة في التجارة الخارجية

1 –تعريف قرض الإيجار الدولي

هو عبارة عن آلية للتمويل متوسط وطويل الآجل للتجارة الخارجية، ويتمثل مضمون هذه العملية في بيع مصدر في دولة ما بعض المعدات التي ينتجها في شركة تأجير في نفس الدولة، وقامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى، غير أنها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار، وفي معظم الأحوال يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير، وبهذا تعتبر عملية التأجير هذه كأنها تصدير معدات استغرقت سداد قيمت ها مدة عقد

[1] لطرش، مرجع سابق، ص: 126

الإيجار ويحدث التأجير التمويلي عبر الحدود في حالة السلع الرأسمالية، كما هو الحال بالنسبة للطائرات والبواخر التي تستأجرها بعض الدول من دول أخرى.

2 -مزايا الإيجار الدولي:

- المصدر غير معرض لخطر الصرف وخطر عدم دفع المشتري
- المستورد ليس عليه أن يجمد الأموال لدفع ثمن المواد المستوردة، يكفي لو أن يدفع قيمة الإيجار التي يمكن أن تتعدل في الزمن حسب وضعيته المالية.

3 -عيوب الإيجار الدولي:

- تكاليف الإيجار تكون بصفة عامة مرتفعة عن تكاليف القرض متوسط الآجال الذي يمنحه البنك، وذلك لأن مبلغ الإيجار يتضمن ثمن التجهيزات المؤجرة، أعباء الإستغلال وهوامش الربح لشركة قرض التأجير.
- قد تواجه الشركة المؤجرة مشاكل قانونية وضريبية من جهة، ومخاطر مالية وسياسية من جهة أخرى.[1]

المبحث الثاني: التمويل البنكي للتجارة الخارجية

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي، فقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات العالمية، والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي، فهي تقوم بجمع الأموال اللازمة من أجل القيام بعمليات التمويل الضرورية للاقتصاد، فالبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لأي دولة .

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

[1] العايب، بوخاري، مرجع سابق ص- ص: 271-273.

سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم البنوك التجارية في الفرع الأول، يليه أهداف البنوك التجارية في الفرع الثاني، أما الفرع الثالث وظائف البنوك التجارية .

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

"كلمة بنك هي كلمة إيطالية معربة banco كمعظم الألفاظ المستعملة في الأعمال المصرفية، ترجع هذه التسمية إلى تجار النقود الذين كانوا يجلسون في الأسواق وأمامهم منضدة banco لمزاولة أعمالهم وكانوا يحطمون بنك التاجر الذي لا يستطيع أن يفي ما عليه من ديون.[1] "

هذا التعريف أغفل عدة جوانب نظرا لكونه تعريفا من الجانب التاريخي، لأن البنوك في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها، وتنص هذه القوانين عادة على تعريف البنوك فلا يوجد تعريف موحد لها.

وتعرف أيضا: "البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساساً إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير.[2] "

وتعرف أيضا "البنوك التجارية هي وسيط مالي، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة للدفع، مخزن للقيمة، ومقياسا لها)هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها نقود الودائع".[3]

كما أنه هناك من عرفوها بأنها " بنوك تعتمد على ودائع العملاء كمصدر أساسي للأموال التي تقوم باستخدامها فهي تتلقى الودائع من الجمهور والشركات سواء كانت تحت الطلب أم ودائع زمنية تقوم بتشغيلها بعد أن تكو ن قد عملت على تكوين ما يسمى بالاحتياطي النقدي وفقا لأحكام قانون البنوك والائتمان وبالمعدلات التي تتحدد من قبل البنك المركزي "[4]

مع اختلاف التعاريف والتشريعات القانونيةإلا أنها تنصب في نفس المفهوم، فالبنوك التجارية هي المؤسسات التي تلعب دور الوسيط في العمليات المالية، وتقوم بصفة أساسية بقبول وتلقي الودائع تحت

---

[1] محمد عبد العزيز عجيبة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 61

[2] حسين جميل البديري، **البنوك: مدخل إداري ومحاسبي**، الرواق للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 50.

[3] GUY GAUDAMINE ET MONTIER J, « **Banque et marché financier**», édition, ECONOMICA, PARIS 1999 P 123

[4] وسيم محمد حداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتنويع والطباعة ، عمان، 2012، ص 24 .

الطلب ولأجل قصير وتتعامل في الائتمان قصير الأجل، وهذا يؤكد أن للبنوك أعمال هامة كاستقبال الودائع، ومنح القروض، وتوفير وسائل الدفع وتيسيرها .

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: الربحية، السيولة، الأمان.

1 – الربحية:

من المفروض أن فوائد الودائع تشكل جزء كبير من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية، فضال عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك أرباحاً أم لم يحقق، ويفرض الوضع السابق على البنوك التجارية ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات، فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح .

2 – السيولة:

السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو خلال فترة قصيرة والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية، لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه، إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا .

3 – الأمان:

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، وبالتالي تسعى البنوك التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.[1]

وتوجد أهداف أخرى للبنوك التجارية نوجزها فيما يلي:

4 – نمو الموارد:

تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأس مالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها واستقطابها .[2]

5 – الحصة في السوق المصرفي:

[1] طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2007، ص 152 .

[2] حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص207 .

لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمة وتمييزا تنافسيا .

6 –الانتشار الجغرافي:

ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة تجمع شركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، ومهما كانت الحصة في السوق المصرفي، لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة، وكل قرية مسألة ضرورية، ولهذا فإنها تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينيها، حتى لو كانت بعض الفروع تحقق خسائر.

7 –كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري:

ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي أمور غير كافية ولذلك فإنها تضع أهدافاً مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة الت ازم الموظفين وانسجامهم .

8 – أهداف الابتكار:

فالقيادة الإدارية الكفأة للبنوك التجارية لابد وأن تضع أهداف الابتكار وأهداف الاستعداد للمستقبل بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومي حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى للسوق المصرفي.[1]

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

إن تشعب أوجه النشاط الاقتصادي واتساع نطاقه أدى إلى تطور مجال تدخل البنوك التجارية وتنوعه، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم وظائف البنك التجاري إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.[2]

أولا: الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:

1 –قبول الودائع بمختلف أنواعها: وتتألف من:

أ – ودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها من البنك.

ب– ودائع تحت الطلب "الحساب الجاري": وهي الودائع التي تودع لدى البنك دون قيد أو شرط، ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء بشرط أن يكون أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

---

[1] حسين بني هاني، مرجع سيق ذكره، ص 208 .

[2] مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، دار نسيم للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص 22 .

ت- ودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها.[1]

2- تشغيل موارد البنك: ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار نجد:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها .
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراء .
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتماد المستندي .
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية .
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها .
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة . - لمحفظتها أو لمصلحة عملائها .
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة .

ثانيا: الوظائف الحديثة : وقد سميت كذلك بسبب السبق التاريخي لظهور الوظائف التقليدية وكذلك باختلاف المجتمعات التي نشأت بها وباختلاف البيئة التشريعية التي ساعدت على ظهورها أو إلغائها وتتمثل هذه الوظائف في:

تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يخص أو يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك، بالإضافة إلى: - تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ولكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.[2]

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض للآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبياً.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ مبدأالتخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

-وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية-الطرق المحاسبية الحديثة**-، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2000، ص36.

[2] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص41.

– وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض.[1]

المطلب الثاني: التمويل البنكي

يعبر التمويل البنكي عن عملية إمداد للبنوك والمؤسسات المالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين بالموارد المالية اللازمة عند الحاجة إليها، ويمكن أن يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من مفهوم التمويل البنكي ومبادئه وخطوات وأشكال التمويل البنكي بالإضافة إلى مخاطر وضمانات التمويل البنكي.

أولا: التمويل البنكي

سيتم التركيز في هذا المطلب على أهم النقاط المتعلقة بتمويل البنكي اهمها التعريف ، الأهمية ، الأهداف أشكال المصادر ... الخ

1 .تعريف التمويل البنكي

توجد عدة تعاريف للتمويل نذكر منها:

يمكننا تعريف التمويل بأنه عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في أي مؤسسة من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية، وتختلف مصادر الحصول على التمويل اللازمة للمشروعات وتكلفة كل مصدر باختلاف حجم وطبيعة المشروع الممول. وتعتبر الأسواق المالية مصدرا رئيسيا للأموال التي تحتاجها المؤسسات وذلك عن طريق توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي.[2]

كما يعرف " مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة للأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة[3]

يعرف التمويل البنكي بأنه " توفير الأموال من أجل انفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس مال ثالث بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك [4]

---

[1] ، مرجع سابق خالد أمين عبد الله ، ص 37.

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، : الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 35.

[3] حمزة الشيخي، إبراهيمالجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دارالصفاءللنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998 ص 20

[4] هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل الدولي**، دارالصفاء للنشروالتوزيع، عمان، 1998 ص20

ويعرف التمويل البنكي أيضا بأنه أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من قبل الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[1]

ومنه يمكن القول بأن التمويل البنكي عبارة عن مجمل العمليات والوسائل المستعملة في الإقتراض والتي تمكن الأفراد وكذا المؤسسات من تلبية احتياجاتهم من رؤوس الأموال وتسمح لهم بضمان استمرارية نشاطهم. ومن خلال هذه التعاريف نستخلص ما يلي:

- التمويل البنكي يكون في صورة مبالغ نقدية وليس سلع وخدمات
- أن يكون التمويل البنكي بالمبالغ الأزمة دون زيادة أو نقصان
- التمويل البنكي يكون بهدف تطوير المشاريع سواء كانت عامة أم خاصة
- أن يقدم التمويل البنكي في أوقات الحاجة إليه.

2. أهمية التمويل البنكي

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد مجتمعه، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلد على التمويل.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل البنكي من أجل نموها، حيث يعتبر التمويل البنكي بمثابة الدم الجاري للمشروع وبالتالي يمكن القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية[2]، وذلك عن طريق:

أ. توفير رؤوس الأموال الأزمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب عمل جديدة للتقليل من البطالة
- تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد
- تحقيق الأهداف المسطرة للدولة. توفير السكن، العمل...إلخ

ب. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم

3. أهداف التمويل البنكي

تتمثل أهداف التمويل البنكي في النقاط التالية[1]

---

[1] فرد ويستون، يوجين برجام، ترجمة عبد الرحمان دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، التمويل الإداري، .دار المريخ للنشر، 1923 ص20 السعودية

[2] عاشور كتوش، قورين حاج قويدر، **دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان بوشوشا محمد **سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والإقتصاديات النامية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21و22 نوفمبر ص 20 الجزائر 2016

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الإستثماري لإمداده بالتجهيزات اللازمة
- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الإقتصادية الأخرى بكل موضوعية
- دراسة فعالة لتكاليف المشروع الإستثماري ومحاولة تغطية جزء منها
- التعاون بين الأطراف الإقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.

4. أشكال التمويل البنكي ومصادره

سيتم التطرق إلى مختلف أشكال التمويل في هدا المطلب ودلك من خلال عدة معايير.

يمكن تقسيم أشكال التمويل من عدة نواحي ندرجها فيما يلي: [2]

4-1: من حيث المدة

يصنف التمويل من حيث المدة إلى :

التمويل البنكي قصير الأجل: يقصد بالتمويل البنكي قصير الأجل تلك الأموال التي تأخذها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تتجاوز سنة.

التمويل البنكي متوسط الأجل: يعرف بأنه ذلك النوع من التمويل الذي يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة وتقل عن خمس سنوات.

التمويل البنكي طويل الأجل: وهو التمويل الذي يمتد لأكثر من خمس سنوات، يكون موجها للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل .

4-2: من حيث المصدر: يصنف التمويل البنكي من حيث المصدر إلى [3]

تمويل البنكي داخلي: هو مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الإستثمارات وكذلك زيادة رأس المال العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة .

تمويل البنكي خارجي: هو تنفيذ الاستثمارات الجديدة للمؤسسة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

4-3: من حيث غرض التمويل: يشمل التمويل من حيث الغرض إلى: [1]

---

[1] نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012 ص31

[2] منير إبراهيمهندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997 ض 5-6

[3] ناصردادي عون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دارالمحمية العليا، الجزائر 1999 ص83

تمويل الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية

تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة في مواجهة النفقات التي تترتب عنها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع كإقتناء آلات وتجهيزات وما إلى ذلك.

5: مصادر التمويل

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها، فهناك مصادر تمويل قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل .

5-1: مصادر التمويل البنكي قصيرة الأجل

الائتمان التجاري: هو ائتمان قصير الأجل، ويقصد به ذلك القرض الممنوح لمؤسسة معينة نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة دون أن تترتب عليها دفع قيمة هذه المشتريات نقدا، إنما تأخذ صفة المشتريات الآجلة حيث يسمح للمؤسسة بدفع قيمة مشترياتها الآجلة خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة الواحدة[2]

الائتمان المصرفي: يقصد به القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الإئتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من درجة اعتماد المؤسسة عليه كمصدر للتمويل قصير الأجل ويتميز الإئتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الإئتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الإستفادة من الخصم، يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الإئتمان التجاري إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة.[3]

5-2: مصادر التمويل البنكي متوسط الأجل

تتمثل في القروض التي تتراوح آجالها بين 5-7 سنوات وتشمل: [4]

القروض المباشرة متوسطة الأجل: تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القرض التي تلتزم المؤسسة عند حصولها عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين

الإستئجار: تشير عملية الإستئجار إلى إتفاق بين مؤسستين بحيث تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمؤسسة الأخرى وذلك مقابل إلتزامها بدفع مبلغ معين، وفقا لهذا

---

[1] -حسن عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية، الإسكندرية، 2005 ص203

[2] حمزة محمود الزبيري، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الأوائل للطباعة والنشر الإسكندرية 2001 ص338

[3] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1997 ص 8-9

[4] محمد صالح الحناوي، نهال فريدم صطفى، وآخرون، **الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004 ص 234 - 235

الأسلوب تستطيع المؤسسة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه.

5-3: مصادر التمويل البنكي طويل الأجل

- تعتبر أموال الملكية المصدر الأساسي للتمويل بالنسبة للمشروعات الجديدة كما أن التمويل بأموال الملكية يتمتع بالمزايا التالية:

- تستخدم أموال الملكية في تمويل الاستثمار الدائم للمشروع مثل إنشاء العقار الخاص بهذا المشروع
- تستخدم أموال الملكية في تمويل جزءا من الإستثمارات طويلة الأجل الخاصة بالمشروع
- تمثل أموال الملكية صمام الأمان بالنسبة للدائنين وذلك لوقايتهم في حالة تعرض المشروع للفشل
- تعتبر أموال الملكية مصدرا للوفاء بالديون

مصادر أموال الملكية:

- إصدار الأسهم العادية
- إصدار الأسهم الممتازة
- الأرباح المحتجزة
- السندات.

6- مبادئ التمويل البنكي وخطواته

6-1 مبادئ التمويل البنكي[1]

ويتركز التمويل على العديد من المبادئ نذكر منها:

- ضرورة الموازنة بين العائد والمخاطرة: حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من العملية.

- الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود: إن للنقود قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه في العام القادم .

- كفاءة أسواق رأس المال: بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية، والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول في أي لحظة.

- الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية: معنى هذا أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضريبة.

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان،2000 ،ص 78

– إشكالية الوكالة: تبدأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير ونظرا لهذا الفصل فإن المسيرين قد يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك في تعظيم قيمة الأسهم على الأقل في الأجل القصير، كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز وذلك على حساب الملاك كما أنهم يتجنبون الدخول في مشروعات ذات مخاطر مرتفعة على الرغم من ارتفاع العائد ألنها قد تكلفهم فقدان مناصبهم

2-6 خطوات التمويل البنكي: إن أهم الخطوات الأساسية التي يجب أن تتوفر أثناء وظيفة التمويل تتمثل في ما يلي: [1]

• التعرف على الإحتياجات المالية للمؤسسة: على المؤسسة أن تعرف باستمرار الاحتجاجات المالية في الفترة الحالية والمستقبلية، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتجاجات وفق أهميتها وأولويتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي وضع خطة مالية تتسم بالمرونة، وعند تأسيس أي مشروع فإنه البد من تحديد متطلبات المشروع من أصول ثابتة كالأراضي والمباني

– تحديد حجم الأموال المطلوبة: بعد أن يتم التعرف على الإحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الإحتياجات وهذه الخطوة ليست سهلة لأنه من الصعب تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، ولهذا البد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو عملية وهما الحد الأدنى والحد الأعلى، ومحاولة الإلتزام بهاذين الحدين

– تحديد شكل التمويل المرغوب: قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض إلى إصدار بعض الأسهم والسندات، وعادة ما يتم تحويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية ذات دفعات موسمية تجدر الإشارة بضرورة عدم الإسراف في إصدار الأسهم والسندات لأن ذلك يترتب عليه التزامات معينة على المؤسسة وهذا حال القروض أيضا ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.

– وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية: بعد أن يتم تحديد الإحتياجات ومقدارها وشكل التمويل فإنه من الأفضل أن يتم وضع خطة أو جدول زمني، وأثناء وضع الجدول الزمني البد من الأخذ بعين الإعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من طرف المؤسسة

– وضع وتطوير الخطة التمويلية: تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستحقق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال الازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة مقدار التدفقات الداخلية والخارجية الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها .

[1] فريد عبة، محاضرات في السوق الأدوات المالية، طلبة سنة أولى ماستر، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015 – 2016

– تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها: إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الإنحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، والشك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لهذا البد العمل على تحديدها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة

7- مخاطر وضمانات التمويل البنكي

تواجه البنوك عند قيامها بالوظيفة التمويلية أنواع عديدة من المخاطر، وبما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءها بصفة نهائية فإن البنوك تسعى دائما إلى زيادة نسبة الإحتياط من هذه المخاطر وذلك بطلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة له، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مخاطر التمويل البنكي وضماناته.

7-1 مخاطر التمويل البنكي:

التوسع في نشاط البنوك زيادة في حجم المخاطر فمنها ما هو مرتبط بعملية الإقراض ومنها ما هو مرتبط بالجانب الإقتصادي، وسيتم شرح هذه المخاطر فيما يلي:

1. **الأخطار المرتبطة بعملية الإقراض:** وتتمثل في:
2. **خطر عدم القدرة على التحصيل:** إن عجز البنك عن تحصيل أمواله أو عدم تسديد المقترض لما عليه من دين سواء بسبب عدم التقدير الجيد للملاءة المالية للمقترضين أو لأسباب أخرى، يعتبر خطرا كبيرا بالنسبة للبنك وتزداد حدة هذا الخطر كلما كانت الأموال المقترضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك، بحيث في هذه الحالة يتحمل البنك تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض وفوائده فضلا عن تحمله نفقات الإيداع المدفوعة (الفوائد)والوفاء بها عند حلول آجالها ،مما قد يتسبب في عسر مالي قد يؤدي إلى أفلاس البنك أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك [1]
3. **خطر السيولة:**ويقصد به مواجهة البنك صعوبات في تدبير الأموال بتكلفة عادية ومعقولة، سواء لعدم توافق آجال استحقاق الودائع مع آجال استحقاق القروض الممنوحة أو لأسباب أخرى. وتنشأ مخاطرالسيولة عن عدم قدرة البنك عن تلبية التزاماته اتجاه الغير، وتزداد خاصة في الحاالت التالية: [2]

– عندما لا يكون في استطاعة البنك التجاري توقع الطلبات الجديدة على القروض
– عندما لا يستطيع البنك التوقع بمسحوبات الودائع
– عندما لا يكون في إمكانه التسييل الفوري لأصوله بتكلفة معقولة.

– خطر سعر الفائدة: يشير خطر معدل الفائدة إلى التغاير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، وهذا يشمل

[1] صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعالقات الإقتصادية الدولية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع 1999 ص135 ،لإسكندرية
[2] –عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999 ص 89، عمان

التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفائدة. ومراقبة مخاطر معدلات يعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم[1]

– الخطر الإداري والمحاسبي: هذا الخطر يرتبط مباشرة بالعنصر البشري الممارس لمهنة الصيرفة ومدى كفاءته، قدرته واستعداده للقيام بهذه المهنة، أو بلأحرى مدى استعداده من حيث الإجراءات الإدارية والمحاسبية وقدرته على تطوير التسيير الإداري، مما يجنبه الوقوع في المتاهات كالتأخر، الأمر الذي قديشوه سمعة البنك أمام متعامليه ومن ثم التأثير على قدرته التنافسية في مجال الصيرفة[2]

2– **المخاطر الإقتصادية:** وتكون مرتبطة بإحدى الأوجه التالية:

1. مخاطر السوق: تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدر هذا النوع من المخاطر وتنقسم إلى مخاطر السوق العامة والتي تنتج عن التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الإقتصاد ككل، ومخاطر السوق الخاصة والتي تنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها[3]

2. . طبيعة النشاط الممول: يكمن في التغيرات في شروط الإستغلال أو الإنتاج بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية أو الداخلية، فهذه المظاهر تشكل أخطارا بالنسبة للبنك مما تجعله يمتنع عن المضاربة بأمواله في مجالات تكون عرضة لعدم قدرته على السداد

3. العملية موضوع التمويل: هذا الخطر مرتبط بطبيعة العملية المطلوب تمويلها، مبلغها ومدتها، فالوضعية هنا تتعلق أساسا بالوضعية المالية للعميل فضلا عن موقعها في السوق الوطني والعالمي على حد السواء [4]

4. وضعية المستوى العام للأسعار: يرتبط هذا الخطر بلرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ومن ثم الزيادة في معدلات التضخم، مما يؤدي إلى فقدان أسعار الفائدة لقيمتها الحقيقية، الأمر الذي يؤثر

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"**، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 ص73

[2] –صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعالقات الإقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999 ص 135، الإسكندرية

[3] –طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية إسلامية:** البنك الإسلامي للتنمية 2003 ص31"، المملكة العربية السعودية

[4] –مرجع سبق ذكره صبحي تادريس ص136

سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول أجلة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة كبيرة خاصة إذاار تفعت معدلات التضخم بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوح[1]

5. . خطر سعر الصرف: ويقصد به الخطر الناجم عن تعامل البنك التجاري بالعملات الأجنبية والذي يكون بسبب حدوث تقلبات في أسعار تلك العملات مما يشكل مخاطر على إيرادات البنك ورأس ماله، حيث أن البنك له حقوق وعليه واجبات محررة بهذه العملات [2]

7-2: ضمانات التمويل البنكي:

يمكن تصنيف ضمانات التمويل البنكي إلى ضمانات شخصية وأخرى عينية بلإضافة إلى ضمانات أخرى سيتم إبرازها فيما يلي:

1 .الضمانات الشخصية: وهي عبارة عن تعهد شخصي طبيعي أو معنوي، أو تعهد مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزام المدين الرئيسي في حالة عجزه أو تجاوزه الأجل المحدد لتاريخ الإستحقاق نحو الدائن (البنك)بين نوعين من الضمانات الشخصية وهي:

1. الكفالة: وهي عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تفي بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين كضمان لتنفيذ المؤسسة للإلتزام ما اتجاه طرف ثالث عادة ما يكون منشأة حكومية. ويزداد الطلب على الكفالة عن انعدام الثقة بين المؤسسة والطرف الآخر، كما يمكن أن يصدرها البنك لصالح مؤسسة من خارج البلاد وهذا يتطلب الحصول على إذن من سلطة التحويل الخارجي لتفادي خروج العملة الصعبة[3]

2. الضمان الإحتياطي: يعتبر هذا النوع من الضمانات صورة من صور الإقتراض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة، ويضمن البنك المؤسسة في حدود مبلغ معين في حالة عدم تنفيذ التزاماتها، فمضمون هذا القرض أن يوقع البنك تضامن احتياطي على ورقة تجارية لصالح المؤسسة ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة[4]

2 – الضمانات العينية:

تقوم هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل في العقارات والمنقولات، حيث توضع هذه القيم تحت تصرف الطرف الدائن (البنك) على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية. وفي حالة عجز الطرف المدين على تسديد دينه فإن البنك يقوم ببيع الشيء محل الرهن ويسترجع بذلك

[1] –مرجع سبق ذكره ص163 ،الإسكندرية

[2] حمد شبعان محمد علي، **إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية** : الدار الجامعية، . 45 ص، 2003، الإسكندرية

[3] –شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 ص127

[4] –شاكر القزويني مرجع سبق ذكره ص128

دينه كما يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع خلال 15 يوم إبتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين . ويمكن التميز بين نوعين من الضمانات الحقيقية .[1]

الرهن الحيازي: وفيه يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن (البنك) ليصبح في حيازته وهذا كتأمين لقرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين وفق ما هو محدد في الإتفاق، وفي هذا النوع تكون الملكية من نصيب فتكون من نصيب المودع إليه (البنك) .وبالتالي فإن البنك يملك حق الإحتفاظ به إلى حين سداد الدين أي تاريخ استحقاق الدين ،وإن تعذر على المودع سداد دينه فيمكن للبنك التصرف فيه وبيعه لإسترجاع أمواله .

الرهن الرسمي: ومعناه أن مصلحة معينة في ملكية يتم نقلها بغرض الضمان لإستردادااقترضت وتشمل هذه الممتلكات القيم المنقولة وغير المنقولة، وهنا الحيازة تبقى لدى المدين وفي حالةعجزه عن سداد دينه تنتقل الملكية بناء على ذلك على عقد ويترتب على ذلك حق الدائن (البنك) في الملكية العقار والتصرف فيه بالبيع دون الحصول على إذن من المحكمة لإسترداد أمواله .

3 ضمانات أخرى:

بالإضافة إلى الضمانات الشخصية والعينية هناك ضمانات أخرى ملائمة ومتنوعة قادرة على حماية الإئتمان المصرفي من الأخطار المحدقة به ويمكن إبرازها في العناصر التالية[2]:

سند المخزن: ويمثل ضمان يؤكد وجود البضاعة ووصولها إلى المخزن ويرفق هذا السند بوصل إيداع السلع، حيث يعتبر هذا الوصل بمثابة تأكيد على وصول البضاعة. ويتميز سند المخزن بقابليته للتحويل عن طريق التظهير وهو يحتوي على كل المعلومات التي تسمح بالتعرف على البضاعة وقيمتها، وعلى هذا الأساس يكتسب صفة الضمان. ومن هذه الناحية يسمح سند المخزن للمودع بالإقتراض على قيمة البضاعة المودعة في المخزن العام، وعلى حامل السند أن يطالب عند الإستحقاق بالتسديد بمقر إقامة المودع وفي حالة عدم التسديد يمكنه الإحتجاج خلال الأيام الثمانية الموالية أو بيع البضاعة المخزونة في المزاد العلني وتحصيل أمواله.

الإيجار التمويلي: وهي تقنية قانونية ومالية من أصل أمريكي تسمح للمؤسسات بإكتساب تجهيزات بعد فترة تأجير وفي ظل شروط متغيرة حسب طبيعة المال عقارات أو منقو لات، وتنتقل الملكية إلى المستأجر بمجرد دفع آخر قسط.

---

[1] –عادل هبال، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة** ، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 / 2012 ص 40

[2] –الجيلالي عجة، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة ص 325.– 328

البطاقة المضمونة بشيك: وتضمن للتجار دفع الصكوك المسحوبة من طرف الحائزين عليها إلى غاية مبلغ معين وسحب أموال من البنوك المنتمية لهذا النظام.

بطاقة التأشيرة الدولية: تسمح لصاحب حساب بالعملة الصعبة مفتوح لدى القرض الشعبي الجزائري وهذا في الجزائر بالقيام بالدفع في الخارج وسحب الأوراق المالية لدى البنوك التابعة لهذا النظام.

المطلب الثالث: تدخلات البنوك في عمليات التجارة الخارجية

قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، حيث سنتطرق إلى توطين العمليات التجارية في الفرع الأول، أما الفرع الثاني والثالث سنتناول التمويل والكفالات والضمانات البنكية .

المؤسسات المصرفية المعتمدة كالبنوك، لها دور كبير في التجارة الخارجية بواسطة الحالات التي تتدخل بها، لذلك نجد كل متعامل اقتصادي يتوجه نحو السوق الدولية ملزم أن يمر على البنك من أجل تسجيل العملية التجارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير لدى البنك، قبل البدء بأية عملية أو نشاط آخر بهدف إما الحصول على السيولة المالية لتمويل العملية التجارية، أو استخدام وسائل الدفع التجارة الخارجية لنقل النقود الناتجة عنها ويتم هذا عبر:

الفرع الأول: توطين العمليات التجارية

يجب في كل عملية استيراد أو تصدير للسلع أو الخدمات القيام بالتوطين الذي يعرف بأنه: إجراء إداري يتمثل بالنسبة للبنوك في تسجيل ومنح مساعدة قانونية لجميع عمليات الاستيراد والتصدير وذلك وفقا لملف التوطين الذي يحتوي على طلب فتح التوطين مصادق عليه، فاتورة شكلية، الالتزام بالتنفيذ، ملخص عن العملية.

1 - تعريف التوطين المصرفي

يقصد بتوطين العمليات التجارية الخارجية قيام المتعامل الاقتصادي بتسجيل عملية التجارة الخاصة بالتصدير أو الاستيراد لدى البنك المعتمد، فيعتبر التوطين المصرفي أول اتصال للبنك لنشاط التجارة الخارجية، فهو بطبيعة الحال التزام يقع على كل عون أو متعامل اقتصادي يتوجه نحو الخارج.[1]

أما المتعامل الاقتصادي المطلوب منه توطين عمليته التجارية هو المسمى "المصدر" أو "المستورد" لكن بشرط أن يقيم في الجزائر، فان نشاط الاستيراد والتصدير مفتوح لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا اقتصاديا بشرط أن يكونمقيمافي الجزائر .

[1] أرزيل الكاهنة، **الدور الجديد للهيئات التقليدية في ضبط النشاط الاقتصادي على المنظومة القانونية الوطنية**، الجزء الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يومي 30نوفمبر-01 ديسمبر 2012 ص24

2 – التوطين المصرفي كإجراء أولي

لكي نتبادل دخول وخروج السلع والخدمات بين أقاليم الدول وأسواقها يجب توطين صادراتها وارداتها مسبقا قبل الإجراءات الأخرى كالجمركية مثال، وهذا ما توضحه المادة 37 من النظام رقم 0701– التي تنص على ما يلي: «تعد البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة وهي الوحيدة المؤهلةكي تنفذ لحساب زبائنها التحويلات والترحيلات المرتبطة بالمعاملات الخاصة بالسلع والخدمات التي تم توطينها مسبقا لدى شبابيكها».[1]

3 – التوطين المصرفي إجراء إلزامي في التجارة الخارجية

– كل عملية تصدير أو استيراد للسمع والخدمات تخضع للتوطين الإلزامي لدى وسيط معتمد و للتوطين البنكي مجموعة من الخصائص، يمكن اختصارها فيما يلي:

يدل التوطين أن البنوك مسؤولة في نظر نظم المبادلات عن التصفية والتسوية لملفات التوطين، على هذا الأساس كل بنك معتمد ووسيط مطالب بفتح ملف التوطين لكل عملية بغرض التأكد من المتابعة المادية والمالية، حيث يجب توفر ثلاث أنواع من الوثائق في ملف التوطين وهي:

3–1– الوثائق التجارية (الفاتورة، وصل الطلبية، العقد التجاري)، الوثائق الجمركية، الوثائق المالية.

3–2–يجب على البنك أن يكون حاملا لموافقة وتصريح من البنك المركزي حتى يقوم بعملية التوطين ويمكن تقسيم التوطين إلى قسمين: توطين الواردات، وتوطين الصادرات.

4 – فتح ملف التوطين

يتضمن عملية ابتدائية في التنفيذ المادي أو المالي بعقد تجاري أو فواتير. إن فتح ملف الاستيراد يتطلب على المستورد أن يقدم رقم التوطين عن طريق بنك التوطين وهذا بكتابة طلب خطي بعد مراجعة سعر الحقوق الجمركية بالترابط مع المنتوج المراد استيراده أو المواد الممنوع استيرادها أو المحظورة أو الخاضعة لشروط يستخرج هذا الرقم من فهرس مرقم وممضي من طرف مسؤول .

الفرع الثاني: التمويل

من أهم الاهتمامات التي تواجه المؤسسات في الميدان الاقتصادي هو ما يعرف بالتمويل، فالكل يحاول أن يجد الاسلوب التمويلي الملائم لظروفه واحتياجاته والكل يبحث عن مصادر التمويل المناسبة وتكييفا حسب الاحتياجات التمويلية وهذه المؤسسات المكلفة بعملية التمويل تتمثل أساسا في البنوك.

[1] نظام رقم 01–07، مؤرخ في 7 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، عدد 31، صادر في 2007/5/13، معدل ومتمم بنظام 11–06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011، العدد 8 الصادر في 2012/02/15.

1 -تعريف التمويل

يعرف التمويل بأنه "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار".[1]

2 -الأسس الواجب مراعاتها عند منح التمويل البنكي:

تستند عملية التمويل البنكي إلى عدد من الأسس والقواعد الثابتة المستقرة، المرنة والمتعارف عليها محليا وعالميا وهذا ترسيخا لمبدأ السلامة في العمل والسرعة في الإنجاز والجودة في التطبيق وتتمثل عموما هذه الأسس فيما يلي:

– توفر الأمان: وذلك بمعنى اطمئنان البنك إلى أن المؤسسة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

– تحقيق عائد: أي حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها والتي تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه .

– السيولة: تتعلق السيولة بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعمقة بودائع العملاء .

– قرارات البنك المركزي: يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض والإقتراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بها وغيرها من القرارات .

– السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية .[2]

3 -أهداف التمويل

يمكن استنتاج أهداف التمويل من خلال الدور الأساسي الذي بلعبه في تسيير الأنشطة الاقتصادية وتتمثل في:

– الحصول على السيولة اللازمة والضرورية للمشاريع الاقتصادية .
– توزيع التدفقات المالية والنقدية عمى القطاعات والأعوان الاقتصادية؛

[1] عبيد على أحمد الحجازي، **مصادر التمويل**، دار النهضة العربية، عمان، 2010، ص 35.

[2] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، ، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**_ حالة مؤسسة SNVI جامعة الشلف_ الملتقى الدولي حول "أساسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية"، أيام 21–22 نوفمبر 2006. ص23

– التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع البنكي والمؤسسات المالية بغر ض توفير منتجات التجارة الخارجية .
– تغطية تكاليف المشاريع الاستثمارية .

4 –أهمية التمويل في التجارة الخارجية

تظهر أهمية التمويل في التجارة الخارجية والتي لها دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق ما يلي:

– تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات(السمعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.
– توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع .
– توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها .
– تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.
– تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة .
– تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.
– تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال المختلفة.
– تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

الفرع الثالث: الكفالات والضمانات البنكية

لقد انتشرت التأمينات الشخصية خصوصا بعد توسع المعاملات بين الناس وقيامها بفاعلية أكثر بإنجاز المعاملات البنكية، وازدياد الثقة في التعاملات التي تقدميا البنوك، وقد ساهم تطور العمل البنكي في انتشار هذا النوع من التأمينات، فعرفت البنوك الكفالة في شكلها التقليدي .

إذ أن البنك يطلب من العميل تقديم كفيل يضمن الدين الذي في ذمته، وقد يكون البنك كفيلا يضمن عميله في حال نشأ في ذمته ديون لدى الغير. ثم تطور نظام الكفالات في المجال البنكي، فأصبحت للكفالات البنكية أبعادا وصيغا جديدة أوجدها النظام والقانون والأعراف البنكية، وأصبحت هذه الصيغ المبتكرة مميزة عن مفهوم الكفالة، اذ نجد من بينها ما يسمى بخطابات الضمان البنكية التي تقوم البنوك بتقديمها لعملائها، تعتبر الكفالات والضمانات البنكية التزامات مكتوبة من طرف البنك. [1]

تعتبر الكفالات والضمانات البنكية التزامات مكتوبة من طرف البنك حيث أن:

[1] _ قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 269.

الكفالة هي: " التزام مرفق بالعقد التجاري، ففي حالة الإخلال بالعقد التجاري يقوم المستفيد (المشتري) بإعطاء الدليل بأن المصدر لم يقم بتنفيذ العقد مثلما هو متفق عليه ".[1]

أي أن الكفالة هي تعهد شخص طبيعي أو معنوي بأن يدفع الدين عن المدين في حالة عدم وفاء هذا الأخير للدين، وباختصار تحمل مسؤولية الوفاء عن إعسار المدين.

ويمكن التمييز بين نوعين من الكفالة:

الكفالة البسيطة: يجوز كفالة المدين بغير علمه، ويجوز رغم معارضته ولا تجوز في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين .

كفالة التضامن: إذا تعدد الكفلاء في دين واحد، وكانوا متضامنين، فكل كفيل مسؤول عن الدين كله، وهو مطالب بتسديده في حالة ما إذا طلب الدائن (البنك) ذلك لأنه يعتبر شريكا في أصل الدين في هذه الحالة، وبالتالي فإن هذا النوع من الكفالة يمنح ضمان أكبر للدائن في حالة عجز المدين والبنك يختار من يبدو أكثر قدرة على التسديد من الكفلاء .

الضمانات البنكية: هي التزام أساسي ومستقل يضبط العلاقةبين أطراف العقد، كما أن الشيء الملاحظ أنه في إطار التجارة الدولية فإن الضمانات تعتبر الأكثر استخداما من الكفالات حيث أن الضمانات تدخل فيها البنوك وبالتالي هي علاقة ثلاثية بين المصدر والمستورد والبنك الضامن حيث أن المصدر هو معطي الأمر أما المستورد فهو المستفيد

ومن بين هذه البنوك الضامنة نذكر:

- البنك المراسل:

وهو بنك خارج الدولة يقوم بإنهاء أعمال تخص أحد عملاء بنك داخل الدولة (محلي)، أي أن العلاقة بين بنكين وأكثر في بلدان مختلفة، وتظهر أهمية البنك المراسل في إنهاء الاعتمادات المستندية كضمان للمصدر في عمليات التصدير حيث يكون أحد عملاء البنك المحلي يرغب في استيراد بضاعة ويقوم البنك المحلي بعمل التحويلات المالية اللازمة .[2]

- البنك المعزز:

قد يطلب البنك فاتح الاعتماد من البنك المراسل إضافة تعزيزه إلى الاعتماد، فإذا قبل البنك المراسل ذلك فإنه يقوم بتبليغ الاعتماد إلى المستفيد ويعلمه بأنه يضيف تعزيزه ويؤكد صحة ما ورد في الاعتماد، وعادة ما يصر المستفيد عمى تسمم اعتماد معزز كأن ذلك من شأنه أن يزيد ضماناته، وجرت

[1] لحلو بوخاري، العايب وليد ، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2013، ص 276–277.

[2] www.bayt.com/ar/specialties/q/87516 consulté le 01/03/2016]

العادة عمى أن يقوم المستفيد بالسحب عمى البنك المعزز كمبيالة مستندية بقيمة الاعتماد باعتباره البنك الملتزم بالدفع.[1]

[1] محمود الكيلاني، **عمليات البنوك**، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 178.

خلاصة

حسب ما تم التطرق إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في كونها مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي لأي دولة في العالم كما ان للتجارة الخارجيةِ العديد من المخاطر التي تتحملها، بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق تقنيات والتي تنقسم إلى تقنيات تمويل قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل .كما تم التطرق إلى التمويل البنكي وتدخلاته في عمليات التجارة الخارجية والتي تلعب دورا هاما في إنعاش التجارة الخارجية .

الفصل الثانـي

دراسة تطبيقية لطرق التمويل البنكي التي يستخدمها

قبل و بعد جائحة كوفيدfransabankبنك

تمهيد:

تحتل المؤسسات المالية وعلى رأسها البنوك مكانه هامة في النظام المصرفي لأي بلد نظرا لأهميتها ودورها في تحريك القطاعات الوطنية خاصة ما تعلق منها بالتجارة الخارجية ، و لكن بعد انتشار جائحة كوفيد covid-19 واجه النظام المالي العالمي صدمة وضعت هتحت ضغط غير مسبوق كمخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و مخاطر الاقتراض و عدم القدرة على السداد مع زيادة كبيرة في ضغوط التمويل،. وفي إطار توطيد التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ارتأينا إجراء دراسة تطبيقية على أحد الهياكل المصرفية الجزائرية والمتمثلة في بنك الجزائر fansabank ،وذلك من أجل محاولة إبراز دور التمويل البنكي في عمليات التجارة الخارجية قبل و بعد جائحة كوفيد .

و بناء عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : عموميات حول بنك fransabank

المبحث الثاني : التمويل البنك لعمليات التجارة الخارجية قبل و بعد كوفيد

المبحث الأول : عموميات حول بنك fransabank

يعد البنك الجزائري "fransabank " من أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أسندت إليه مهمة التكفل بعمليات الجزائر مع الخارج بالإضافة إلى تعدد وكالاته، نتيجة توسع نشاطه في الداخل ومن بينها وكالة برج بوعريريج 34،وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى لمحة تاريخية عن بنك فرنسبنك الجزائر ، تعريفه وأهدافه و وظائفه ، بالإضافة إلى شرح الهيكل التنظيمي للبنك . دون أن ننسى ذكر الموارد و الإستخدامات الخاصة به .

المطلب الأول : نشأة و تقديم بنك Fransabank

سنتناول في هذا المطلب لمحة تاريخية عن نشأة بنك فرنسبنك في الفرع الأول ، يليه التعريف ببنك فرنسبنك و خدماته المصرفية في الفرع الثاني و الثالث على التوالي ، أما الفرع الرابع انجازات بنك فرنسبنك في الساحة الدولية .

الفرع الأول : لمحة تاريخية عن مجموعة فرنسبنك

يمتلك فرنسبنك تراثا مصرفيا وماليا يعود تاريخه إلى أكثر من تسعة عقود من التميز ، وتعود أصوله إلى عام 1921 ، مع افتتاح فرع Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie في بيروت، بعد ما يقرب من قرن من إنشائه ، قام البنك بتحويل نفسه إلى مجموعة عالمية المستوى ، مما حفز التنمية متعددة الأبعاد للاقتصادات والمجتمعات التي يخدمها، بفضل قوتها المالية وديناميكيتها وطابعها المبتكر وإحساسها بالمسؤولية المالية وإبداعها ، نجحت المجموعة في ترسيخ مكانة رائدة داخل المجتمع المصرفي اللبناني وفي البلدان التي رسخت نفسها فيها.

تطورت مجموعة FRANSABANK لدرجة أنها موجودة الآن في لبنان وفرنسا والسودان وبيلاروسيا والإمارات العربية المتحدة والعراق وساحل العاج وكذلك في الجزائر، حتى الآن تمتلك المجموعة حوالي عشرين شركة تابعة للخدمات المصرفية والمالية حول العالم ، وهي متخصصة في الخدمات المصرفية للأفراد ، ودراسات المشاريع وهيكلة التمويل والخدمات المصرفية الاستثمارية والتأجير والتأمين المصرفي والعقارات.

الفرع الثاني : التعريف ببنك FRANSABANK

FRANSABANK EL JAZAÏR SPA هو بنك برأس مال مختلط ، معظمه من اللبنانيين، بدأ نشاطه في الجزائر في الأول من أكتوبر / تشرين الأول 2006 بعد الحصول على موافقة بنك الجزائر الذي قرر الوثوق به رغم تغير السياق المصرفي، معززا بالثقة التي أولتها السلطات النقدية الجزائرية له ، سعى فرنسبنك الجزائر إلى تطوير وإتاحة جميع منتجات وخدمات البنك التجاري ذات الطابع العالمي لعملائه ، مع ضمان

خدمات ذات جودة عالية ، في الواقع يلتزم فرنسبنك الجزائر بتقديم أفضل مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية لعملائه المكونين من الأفراد والمهنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة، مبتكر في منتجاته مطمئن في أخلاقياته وفعال في مرونته، بهدف أن يصبح مؤسسة مالية مرجعية على الساحة المصرفية الجزائرية ، يعتزم فرنسبنك أن يلعب دوره الكامل في التوسط بين مدخرات الأفراد ، التي تستنزفها المنتجات والخدمات ، والاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، على وجه الخصوص الشركات الصناعية والإنتاجية ذات الإمكانات التصديرية العالية ، من أجل المساهمة في إقامة اقتصاد وطني قوي قائم على التنويع والإنتاجية الصناعية.[1]

الفرع الثالث : خدمات بنك فرنسبنك في الجزائر

1 خدمات البنك المصرفية في الجزائر:

يعمل البنك بصورة عامة بكافة فروعه على تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية بهدف ضمان تلبية احتياجات ومتطلبات جميع المتعاملين معه على النحو التالي :

الحسابات : تشمل على كل من حساب الراتب ،والحساب الجاري، وحساب السحب على المكشوف ،وحساب التوفير والودائع لأجل، و غيرها ....

القروض : تتضمن كل من قرض السيارة، قرض السيارة التجارية قروض السكن ،القرض الشخصي ،القرض التعليمي قرض الارض .

التأمين والادخار: تشمل كل من خطة توفير التعليم والتأمين ، مخطط التأمين على الحياة مع تغطية الحوادث ،و خطة ادخار التقاعد،و خطة توفير المنزل والاستثمار والتأمين .

البطاقات : يقدم البنك عدد كبير ومتنوع من أنواع البطاقات المختلفة بما في ذلك بطاقات الوصول ، وبطاقات النخبة ، و مجموعة من البطاقات مثل بطاقة الخصم البلاتينية ، بطاقة الانترنت مسبقة الدفع ، بطاقة اللمس ، البطاقة الذهبية ، بطاقة التيتانيوم ،البطاقة البيومترية الذهبية ، بطاقة اليورو ، بطاقه وورلد ماستر كارد ، وبلاتينيوم ماستر كارد وفيزا كارد و غيرها ...

2 خدمات البنك عبر شبكة الإنترنت :

يسعى البنك بشكل دائم الى البحث عن أفضل وأحدث التقنيات التي يمكن توظيفها في آلية تقديم خدماته بهدف مساعدة كل العملاء للوصول الى الخدمة المصرفية التي يحتاج إليها دون عناء ، ونظرا إلى تزايد أهمية شبكة الإنترنت يوما بعد يوم وارتفاع أعداد المقبلين على استخدامها بوتيرة سريعة ، حرص على تصميم وإطلاق باقة شاملة ومتنوعة من الخدمات الخاصة بشكل الكتروني ،أي بات بإمكان العملاء اجراء مجموعة كبيرة من

[1]–WWW.FRANSABANK.DZ, consulté le:10/03/2022.

العمليات المصرفية الخاصة بهم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التوجه بشكل شخصي الى أحد الفروع التابعة له المتواجدة على أرض الواقع مما يوفر الكثير من الوقت والجهد عليهم ،و يزيل عبء التقيد بالحدود المكانية والزمانية حيث يمكن الوصول الى هذه الخدمة على مدار الساعة طوال ايام الاسبوع وكل ما يتطلبه الأمر هو التسجيل في هذه الخدمة من خلال موقع البنك الالكتروني الرسمي أو زيارة أقرب فرع وعليه سوف يتم الحصول على اسم المستخدم و كلمة المرور الخاصة بالعميل من أجل الدخول الالكتروني وأهم الأمور التي يمكن انجازها بهذه الطريقة مايلي :

- ✓امكانية الوصول العميل إلى الحساب الخاص به خلال أي وقت .
- ✓استعراض الحركات المصرفية التي أجريت على الحساب .
- ✓القدرة على إجراءالتحويلات المالية .
- ✓ادارة البطاقات الائتمانية الخاصة بالعميل .
- ✓تقديم طلب الحصول على دفتر شيكات .
- ✓الاطلاع على المنتجات المصرفية المقدمة من قبل البنك .
- ✓تقديم طلب الحصول على قرض أو بطاقة ائتمانية .
- ✓بإمكان العملاء الدخول في أسواق رأس الماء .
- ✓الحصول على إشعارات تنبيه عن طريق الرسائل القصيرة في حالة ما جرى أي تحركات على الحساب.
- ✓امكانية الاستفادة من عدد كبير من خيارات الخدمة الذاتية .

الفرع الرابع : انجازات بنك فرنسبنك

حازت مجموعة فرنسبنك ، مجموعة مصرفية ومالية رائدة ، على أكثر من 30 جائزة دولية لإنجازاتها الاستثنائية والجديرة بالتقدير: أفضل جودة للخدمات ، وأفضل مجموعة مصرفية في لبنان ، وأفضل الخدمات المصرفية الخاصة ، والمعاملات المصرفية لهذا العام في منطقة الشرق الأوسط ، أفضل ابتكار ، أكبر حملة توعية وطنية ، إلخ. تم تقديم هذه الجوائز المتميزة للمجموعة من قبل العديد من المؤسسات المعروفة والمعترف بها عالميًا ، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ، و JP Morgan Chase NA ، وجوائز Euromoney ، و Finance Review&Global Banking ، ومجلة World Finance ، وغيرها الكثير.

منذ إنشائه في أكتوبر 2006 ، التزم فرنسبنك الجزائر بتزويد عملائه بجميع منتجات وخدمات البنك التجاري بمهمة عالمية ، وتقديم خدمات ذات جودة لا يمكن إنكارها. في الواقع ، يقدم فرنسبنك أفضل عرض للخدمات المصرفية والمالية لعملائه المكونين من المهنيين والشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مجموعات كبيرة من المفوضين الدوليين ، من أجل المساهمة في إنشاء اقتصاد وطني قوي قائم على مختلف الإنتاجية الصناعية.

هكذا بنى البنك بسرعة سمعة راسخة بين اللاعبين الاقتصاديين العاملين في الجزائر ، وهي سمعة استطاع أن ينشئها من خلال شبكة فروعه المنتشرة في مدن الجزائر ووهران وقسنطينة والبليدة وسطيف وبجاية وباتنة وعنابة ، برج بوعريريج وتلمسان وسيدي بلعباس. وهي تطمح اليوم إلى تعزيز حضورها على المستوى الوطني من خلال وضع خطة تنموية لشبكتها في أكبر المدن الجزائرية ، حيث النزاهة والأمانة قيم أخلاقية توجه جميع قرارات وأعمال مجموعة فرنسبنك بشكل يومي و كذا الولاء مع جميع عملائها وشركائها وموظفيها و المسؤولية المالية من خلال الجمع بين الأداء والكفاءة والأخلاق ، إلى لإحداث تأثير إيجابي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، و الشفافية حيث يضمن البنك تداول سلس للمعلومات المتعلقة بعمله وممارساته ، مع احترام قواعد السرية[1].

المطلب الثاني :مهام و أهداف بنك Fransabank

بعد تطرقنا الى نشأة البنك و خدماته و انجازاته ، سنتطرق في المطلب الثاني إلى مهام و أهداف بنك فرنسبنك ، حيث خصصنا الفرع الأول لتعريف وظائف البنك التقليدية و الحديثة ، أما الفرع الثاني تناولنا أهداف البنك ، و قمنا بشرح الهيكل التنظيمي العام للبنك في الفرع الثالث .

الفرع الأول: وظائف و مهام البنك

1 – وظائف البنك التقليدية :

– فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار، لأجل، وخاضعة للإشعار).

– تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة، والربحية والضمان .

– منح القروض والسلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية المدينة .

– تحصيل الأوراق التجارية وخصمها .

– التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملاءها .

– تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية ومنح القروض للموردين أو المستثمرين وغيرها من التقنيات.

– تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء .

–التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء و الشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية .

[1] www.wikipedia.org/wiki/ fransabank ,consulté le : 22/03/2022 .

– تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة و صرف الشيكات المسحوبة عليها .

– المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة .

– تأجير الخزائن لعملائها لحفظ المجوهرات، المستندات و الأشياء الثمينة.

2 – وظائف الوكالة الحديثة تشمل :

– إدارة العمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستثمارات الاقتصادية و المالية و فتح دفاتر الادخار و تحصيل الأوراق التجارية و الشيكات و الفواتير .

– وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف العملاء كخدمات البطاقة الائتمانية و لا سيما التمويلات المالية و الخدمات المصرفية الأساسية و على رأسها دفع الحوالات البرقية و البريدية الواردة و تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن و تحويل الأموال من حساب إلى آخر .

– تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، والجدير بالذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

يضاف إلى هذه الوظائف وظيفة التوزيع حيث يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج عن طريق البنك التجاري و يتم ذلك عن طريق القرض ، و كذا وظيفة الإشراف و المراقبة .

و تبقى أكثر الوظائف التي تقوم بها البنوك أهمية هي منح القروض ، إذ أن هذه الأخيرة تتمثل في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك و الغاية من وجودها، و لا معنى في الواقع لهذه الودائع و الأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد حاجاتهم لهذه الأموال سواء من حيث المبلغ أو من حيث المدة و ذلك تبعا للنشاط الذي يقومون به و حجمه، و دور البنوك هنا يكمن في تلبية هذه الرغبة بمنحها قروضا تتلائم مع خصائص النشاط .

الفرع الثاني : أهداف البنك

- ✓ تحسين الانتاج على مستوى عمليات المعالجة اليومية.
- ✓ البقاء ضمن اكثر البنوك فعالية في البلاد .
- ✓ تحقيق مردودية أكبر .
- ✓ تحديد احتياجات وتوقعات العملاء .
- ✓ انشاء وتطوير العمال باستمرار في محيط العمل .
- ✓الإتصال المباشر مع الزبائن .

- ✓ تنظيم وتعزيز الوكالة كمكان استقبال الزبائن .
- ✓ تحريك وتعبئه الموارد المتاحة نحو الاهداف المحددة .
- ✓ القدرة على المنافسة على المستوى المحلي ولاسيما من حيث استقبال العملاء وسرعة المعاملات البنكية.
- ✓ تحقيق الربح وجمع اكبر قدر من المدخرات .
- ✓ خلق ثروة على مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق عملية الائتمان .
- ✓ دفع عجلة التنمية عن طريق تسريع وتأمين عمليات المبادلات التجارية.
- ✓ المساهمة في جلب العملة الصعبة عن طريق فتح حسابات بنكية بالعملة الصعبة المهاجرين.

ان الهدف الأساسي للبنكي يكمن في تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى، و زيادة على تمويلاتها الخاصة، يتدخل بضماناته و أيضا بإتفاقيات القروض مع الزبائن الأجانب، لزيادة العمليات التجارية مع الخارج[1].

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي العام لبنك فرنسبنك

يعرف الهيكل التنظيمي للبنك على أنه البيئة التي تسمح بتحديد وظائفه، أنواع الأنظمة، المهام الموجودة فيه وكذا العلاقات الموجودة بين كل مصلحة و أخرى، فهو الجسم الهندسي للبنك الذي يعكس نشاطه التجاري، إذ يتضمن عدة مصالح تنقسم بدورها إلى أقسام .والممثلة بالتفصيل في الشكل التالي:

[1]WWW .FRANSABANKGROUP.COM , consulté le : 12/03/2022 .

شكل رقم (03) الهيكل التنظيمي العام لبنك فرنسبنك

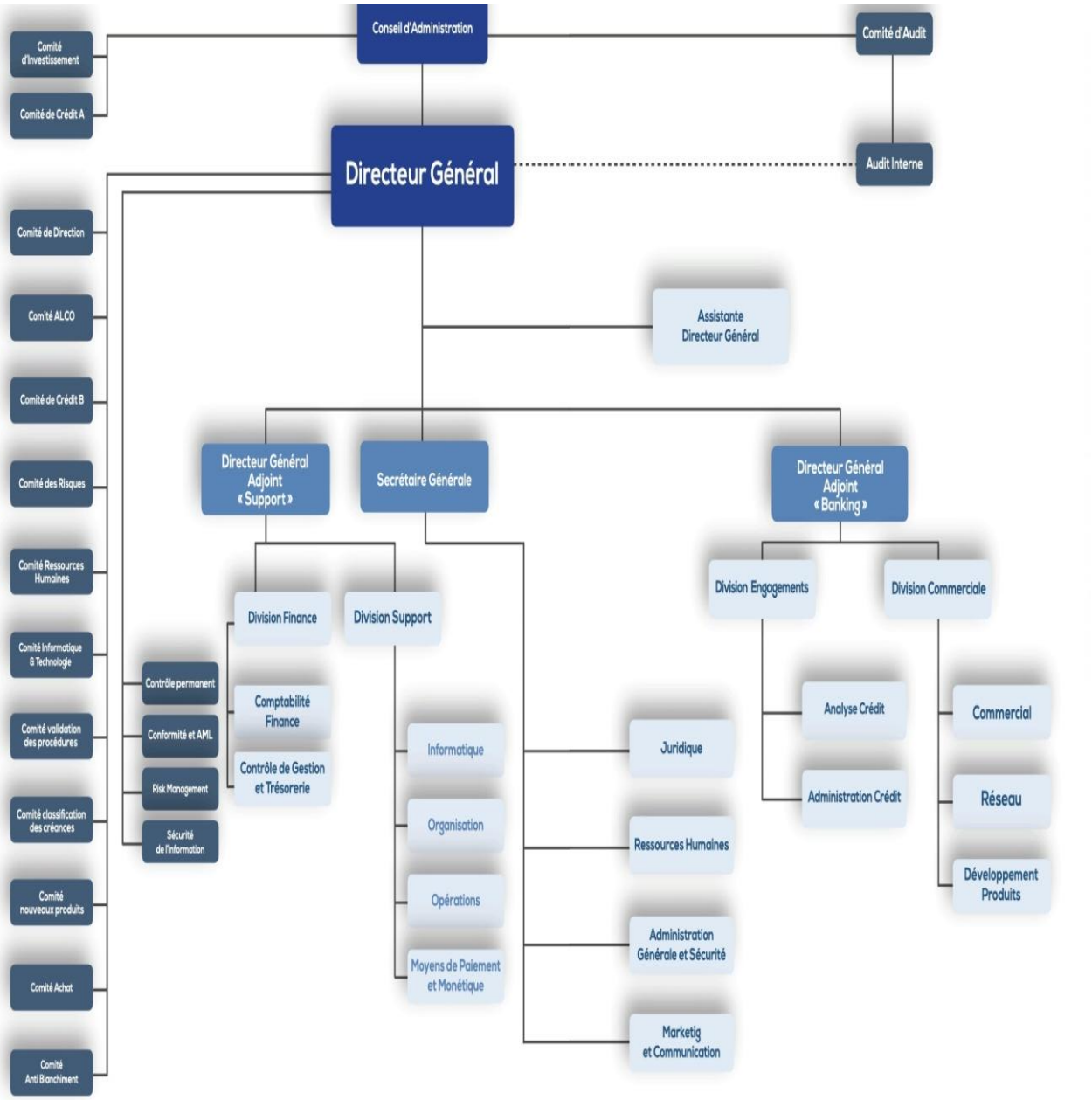

المصدر : وثائق رسمية داخلية من مصلحة الملفات بنك فرنسبك .

شرح**الهيكل التنظيمي** العام لبنك فرنسبنك:

يتكون بنك فرنسبنك من عدة أقسام و مصالح تعمل على توزيع المهام و المسؤوليات من خلال :

1 - **المدير العام** : ونجده في أعلى سلم الهرم الإداري ويعتبر بمثابه المسؤول الأول عن كل العمليات التجارية والأمور الإدارية ، كما يعمل على السير الحسن لكل الفروع من خلال تنظيم مختلف مصالحها والتنظيم والمراقبة وتنفيذ القرارات .

2 -**مساعد المدير**: وهو مكلف بضمان وجود ربط بين الخدمات المكلفة بتنفيذ العمليات التجارية الخارجية و مراقبة دراسات الوكالات والتقارير والاحصائيات الدورية، و مراقبة عمليات الصندوق .

3 -**مصلحة التسيير الاداري** : وظيفتها تسيير الموارد البشرية وضمان التسيير الإداري للبنك، و تضم هذه المصلحة قسم إدارة الوسائل، قسم المعلوماتية و كذا قسم العلاقات مع الزبائن الذي تتمثل مهمتها في تقرير الدخول مع الزبائن وفقا لتوجهات إدارة الوكالة، و كذا تسيير و متابعة استعمال القروض طبقا للمواصفات المتحصل عليها .

4 -**فرع المراقبة** : يهتم هذا الفرع بمراجعة و مراقبة جميع العمليات الحسابية المنجزة من طرف جميع المصالح وتسوية جميع النقائص.

5 -**فرع التعاهدات و المنازعات** : يهتم هذا الفرع بالجوانب القانونية للنشاط البنكي .

6 -**قسم العمليات التجارية** : تختص هذه المصلحة بمختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير وتنقسم إلى فرعين فرع الاستيراد يهتم بالعمليات المتعلقة بالاستيراد وفرع تصدير يهتم بالعمليات الخاصة بالتصدير .هذه المصلحة دور هام في تطوير العلاقات مع الخارج من خلال التكفل بعمليات الزبائـــن في الحساب بالعملة الصعبة و كـذا تقديم الاعتمادات المستنديـة في الاستيراد و التصدير و تتولى هذه المصلحة القيام بعمليات التوطين البنكي، فتح و إدارة ملفات الاعتماد المستندي، منح القروض اللازمة لعمليات الاستيراد و التصدير ،القيام بعمليات التحويل للعملات المختلفة و غيرها .

7 -**مركز المحاسبة** : يهتم هذا القسم بالجانب المحاسبي حيث يقوم بجميع العمليات المحاسبية للبنك وتنظيمها ، كإعداد الميزانيات وحساب قيمه الودائع ونسب الفوائد .

8 -**مصلحه التسيير الاداري** : تقوم هذه المصلحة بالإشراف على كل العمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك واعداد الميزانيات السنوية .

9 -**مصلحه تسيير الوسائل** : يتمثل دورها في إعداد وتسيير مراقبة المعدات الموجودة في البنك كتوفير معدات المكاتب، أوراق وأجهزةالحاسوب وغيرها من المعدات.

بالإضافة الى العديد من المصالح و اللجان التي تسهر على تحقيق السير الحسن للبنك و تنفيذ العمليات و تسيير الحسابات ، كقسم الاعلام الالي ، قسم الموارد البشرية ، مصلحة الزبائن ، مصلحة التسويق و التواصل ،قسم التدقيق ، قسم التمويل و غيرها .[1]

[1] مقابلة مع السيد مدير وكالة فرنسبنك برج بوعريريج ، يوم : 2022/04/22 .

المطلب الثالث : الموارد و الإستخدامات fransabank:

سنعالج في هذا المطلب موارد و إستخدامات بنك fransabank لكن أولا وقبل ذلك سنقوم بتوضيح فيما تتمثل الموارد والإستخدمات المتعلقة بأي بنك تجاري وذلك من أجل إعطاء نظرة شاملة، ومن ثم سيتم التطرق إلى أهم الموارد و الإستخدامات المتعلقة ببنك fransabank .

الفرع الأول : الموارد و الإستخدامات للبنوك التجارية :

أولا: مصادرالأموال في البنوك التجارية (جانب الخصوم)

يمكننا تقسيمها إلى نوعين:

أ- المصادر الداخلية : تشتمل هذه المصادر على الأموال التي يتأسس بها البنك ،بالإضافة إلى ما يستطيع البنك توليده من خلال نشاطاته وتقسم إلى أربعة أقسام:

1 - رأس المال المدفوع:

أي رأس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك ، والذي يدفعونه عند التفكير بزيادة رأس المال و يعتبر هذا الجزء من أموال البنك ذو أهمية بالغة من أجل الحصول على ثقة الجمهور والمودعين، لان هذا الجزء من رأس المال البنك يشكل ضمانا للمودعين وهو ضروري لبداية عمل البنك كم انه يعكس قوة المركز المالي للبنك[1]

2 - الإحتياطيات:

وقد تكون الإحتياطي القانوني أو الاحتياطيات الفائضة ، ويختلف الغرض الذي من أجله تكوين كل من الإحتياطات القانونية والإحتياطات الإضافية، فالأول يهدف إلى مواجهة مخاطر تدافع المودعين في نفس الوقت لسحب ودائعهم ،أما الثانية فتهدف إلى تدعيم المركز المالي للبنك و تقويته في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو قيم الأصول المحتفظ بها ، ويجدر بالذكر أن كل من رأس و الإحتياطات تمثل التزام البنك تجاه صاحبه وبذلك يطلق عليهم معا حقوق المساهمين، وهي خط الدفاع الأول لحماية حقوق المودعين.

3 - الأرباح غير الموزعة (القابلة لتوزيع) :

والتي يبقيها البنك من أجل إعادة استثمارها أو زيادة رأس مال البنك و توسيعه

4 - التزامات أخرى:مثل مخصص الإهتلاك و مخصص ديون مشكوك فيها.....الخ.

ب- المصادر الخارجية: وتشمل الأشكال التالية:

1 - سندات الدين طويلة الأجل:

[1] ميزانية البنك التجاري(**موارد واستخدامات البنوك التجارية**) 2022/04/https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz6

يصدر البنك هذا النوع من السندات ليتم شراؤها من قبل الجمهور أو المؤسسات الأخرى ،ويعتبرها من ضمن أمواله الخاصة.

2 – الودائع:مثل الودائع الجارية والودائع تحت الطلب[1].

3 – قروض من البنك المركزي:

وهو احد المصادر الخارجية الهامة لتمويل البنوك التجارية، لأن البنوك التجارية تقترض من البنك المركزي ،كما أن البنك التجاري يلجأ عادة إلى إعادة حسم الأوراق المالية في البنك المركزي.

4 – التسهيلات الإئتمانية الخارجية:

وهي جملة ما تحصل عليها البنوك التجارية من مراسليها في الخارج ، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية وهو يستفيد عادة من العمولة من أداء هذه الخدمة، وبالطبع توجد مصادر أخرى مختلفة للبنوك التجارية بإختلاف أنشطتها و عملياتها و...الخ

ثانيا : استخدامات الأموال في البنوك التجارية (جانب الأصول)

يوضح جانب الأصول أوجه استخدامات البنك التي اكتسبها سواء من مصادر ذاتية أو غير ذاتية في الحصول عل أرصدة وأصول مالية تدر عائدا للبنك، ويشار إليها على أنها استعمالات أموال البنك ،تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في إطار الموائمة مابين متطلبات السيولة و الإئتمان و تحقيق الربحية المطلوبة ويمكن أن تأخذ الإستخدامات الشكل التالي:

1- أصول سائلة نقدية و شبه نقدية.

2- قروض وتسهيلات ائتمانية .

3-الإستثمارات في الأوراق المالية المختلفة.

4-الإستثمارات في البنوك والمؤسسات الأجنبية.

5- أصول ثابتة.

6- أصول أخرى متنوعة.

يمكننا تقسيم الأصول إلى ثلاث مجموعات تبعا لدرجة سيولتها :

المجموعة الأولى:وهي عبارة عن مجموعة الأصول التي يمكن وصفها بأنها تامة السيولة و تتألف من:

- النقدية في خزينة البنك وتضم أوراق النقد القانونية والنقود المساعدة.
- العملات الأجنبية.

[1] ميزانية البنك التجاري،مرجع سابق،ص2

- أرصدة البنك لدى البنك المركزي.
- شيكات تحت التحصيل.

المجموعة الثانية:

ويطلق عليها الإحتياطات الثانوية وهي تلي المجموعة الأولى من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها وتضم كل من :

1 – أذون الخزانة :وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتطرح للتداول من خلال البنك المركزي،و يتم شرائها من قبل جميع المتعاملين في سوق النقد من خلال الخصمباستخدام مبدأ الخصم.

2 – السندات الحكومية :

وهي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لآجال طويلة وتطرح للتداول أيضا عن طريق الإكتتاب وتعطى فوائد ثابتة طوال عمر السند، وهى تمثل مصدر مهم لتوظيف أموال البنك نظرا لما تدره من عوائد مضمونة وما تتمتع به من سيولة حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة.

3 –الأوراق التجارية:

و هي الكمبيالات والسندات الأذنية حيث يقصد بالكمبيالات، صك يتضمن أمرا من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بأن يدفع مبلغ من المال لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ محدد بمجرد الإطلاع.

المجموعة الثالثة:

وتضم كل من الأصول الأقل سيولة وأعلى مخاطرة وهي:

1 – محفظة الأوراق المالية (الإستثمارات المالية)

يقوم البنك التجاري باستثمار جزء من موارده في شراء أوراق مالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق الأرباح وتعد الأوراق المالية اقل سيولة من الأوراق التجارية المخصومة ، إذ يصعب تحويلها إلى نقود إلى فترة زمنية قصيرة فضلا عن أنها عرضة للتقلبات كبيرة في سعرها لذلك تتحمل مخاطر كبيرة[1] .

2.القروض والسلفيات

[1] ميز انية البنك التجاري(**موارد واستخدامات البنوك التجارية**)،مرجع سابق، **ص7**

تعد القروض والسلفيات أهم بنود ميزانية البنك التجاري وتعكس نشاطه الأساسي وهي مصدر الأرباح الرئيسي للبنكوهي أقل سيولة من بقية الأرصدة والأصول الأخرى لأن البنك لا يستطيع تحويلها إلى نقود قبل حلول تاريخ استحقاقها.

كما أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر تتمثل في عدم قدره المدين على رد القرض و أقساط الفوائد جزئيا أو كليا لهذا السبب يحصل البنك على أعلى عائد على القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء[1]، **و الجدول التالي يلخص ميزانية البنك التجاري :**

جدول رقم (2) : ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
	– رأس المال و الإحتياطيات .
– أرصدة نقدية حاضرة .	– رأس المال.
– نقدية في الخزانة .	– الإحتياطات.
–أرصدة لدى البنك المركزي.	– حسابات البنوك والمراسلين.
– ذهب وعملات أجنبية .	– قروض من البنوك و المراسلين .
– شيكات و حوالات تحت التحصيل .	- شيكات و حوالات مستحقة الدفع .
– أوراق مخصومة .	- الودائع .
– أذون خزانة .	- ودائع توفير.
– أوراق تجارية.	- ودائع الآجال .
– حسابات البنوك والمراسلين.	- حسابات جارية .
– أوراق مالية واستثمارات .	
– سندات حكومية .	
– أوراق مالية .	
– قروض وسلفيات .	
– قروض بدون ضمن .	
– مباني.	

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على ملفات خاصة بميزانيات البنوك التجارية

[1].WWW.FRANSABANKRAPPORTANNUEL.DZ, consulté le:01/03/2022.

الفرع الثاني: موارد و إستخداماتبنكfransabank

يمكننا الانطلاق في توضيح و إستخراج أهم الموارد والإستخدمات لبنك فرنسبنك الموضحة في الملحق رقم (3) كما يلي :

أولا: الأصول(الإستخدمات)سنقوم بترجمتها

1 -صندوق بنك المركزي ،خزينة عمومية ، مركز الفحص البريدي .

2 -أصول مالية محتفظ بها لنهاية المعاملات .

3 -أصول مالية متاحة للبيع.

4 -قروض وحسابات دائنة على المؤسسات المالية .

5 -قروض وحسابات دائنة على الزبائن .

6 -أصول مالية مختلطة بها حتى تاريخ الإستحقاق .

7 -ضرائب جارية .

8 -ضرائب مؤجلة .

9 -أصول أخرى .

10 -حساب التسويات .

11 -حصص الشركات تابعة ،مشاريع مشتركة أو الوحدات المتربطة .

12 -عقار استثماري .

13 -تثبيتات عينية .

14 -تثبيت المعنوية .

15 -فارق الاقتناء/الشراء[1].

ثانيا:

الخصوم (الموارد)الخاصة fransabank: الموضحة في الملحق رقم (4) التالي :

1 بنك مركزي .

2ديون المؤسسات .

3ديون الزبائن .

4ديون معرفة بسندات .

[1]WWW.FRANSABANKRAPPORTANNUEL.DZ ،consulté le:10/07/2022.

5 ديون جارية .

6 ديوم مؤجلة .

7 خصوم أخرى .

8 حسابات سنوية .

9مؤونات للخطر و رسم .

10 إعانات تجهيز إعانات أخرى للإستثمار.

11 أموال لخطر/ مخاطر البنوك العامة.

12 ديون ثانوية .

13 راس المال .

14 علاوة مرتبطة براس مالها .

15 احتياطات .

16 فارق التقييم .

17 فارق اعادة التقييم .

18 ترحيل من جديد .

19 نتيجة الدورة .

ثالثا:توظيفات البنك لموارده

أما حول توظيفات البنك للموارد الخاصة به يمكننا ترجمتها في الشكل التالي:[1]

[1]WWW.FRANSABANKRAPPORTANNUEL.DZ،consulté le:10/22/2022.

شكل رقم (4) :توزيع القروض حسب تعاملات البنك (قبل كوفيد 19)

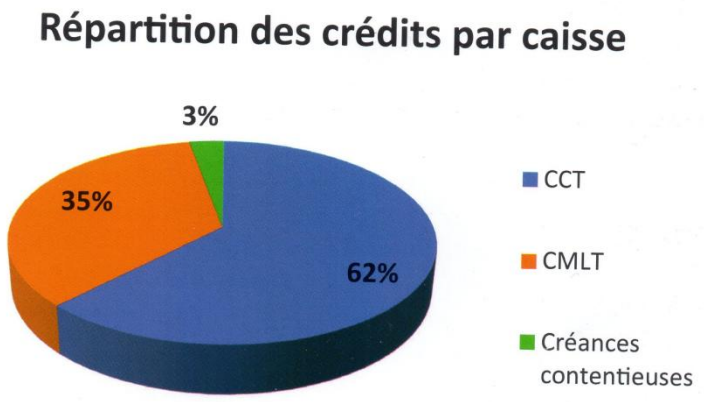

المصدر: التقرير السنوي FRANSABANK 2019

1 – تسهيلات الصندوق تتمثل في 62 %.

هي القروض قصيرة الآجل وهي تشمل النسبة الأكبر من تعاملات البنك .

2 – قروض متوسطة وطويلة الأجل 35%.

هي القروض طويلة الآجل تتحمل الخطر كبير لهذا لايمكن التركيز عليها .

3 – قروض في المنازعات 3 %.

هي القروض التي تكون محل شك في تحصيلها

ما يمكننا ملاحظته أن البنوك الخاصة تعتمد بشكل كبير على تمويل بقروض قصيرة الاجل لتقليل مخاطر الإستثمار لأنه يعتمد على قروض طويلة الآجل .

المبحث الثاني :طرق تمويل البنك لعمليات التجارة الخارجية قبل و بعد كوفيد

التمويل البنكي هو أحد الأنشطة المالية التي تهدف الى تقديم الدعم المالي المباشر للتجارة الخارجية ، حيث تلعب البنوك دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مجموعة من التقنيات وتعتبر البنوك العنصر الأساسي لاقتصاد أي بلاد وذلك من أجل دعمها و تطويرها، و يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وتمويل المؤسسات الاقتصادية ، و لكن مع انتشار جائحة كوفيد 19 covid شكل هذا الوباء صدمة اقتصادية عالمية وواجه النظام المالي تحديات كبيرة والعديد من الإختلالات في حجم تمويل التجارة الخارجية .

المطلب الأول : التمويل البنكي لعمليات التجارة الخارجية قبل جائحة كوفيد"fransabank " :

سنتناول في هذا المطلب عدد العمليات الدولية نحو الخارج التي قام بنك فرنسبنك بتمويلها قبل جائحة كوفيد في الفرع الأول ، يليها في الفرع الثاني حجم التمويل البنكي باستعمال تقنيات التمويل المتعارف عليها كالاعتماد المستندي والتحصيل المستندي و غيرها ، أما في الفرع الثالث الى الخامس تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية قبل جائحة كوفيد يليه تطور مردودية الاستثمار و رأس المال مقارنة بالناتج و في الأخير تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف البنك قبل جائحة كوفيد و سيتم تحليلها حسب التقرير المالي الخاص بالبنك .

الفرع الأول : عدد العمليات الدولية التي قام بها بنك فرنسبنك الى الخارج باستخدام تقنيات التمويل البنكي

لطالما تميزت فرنسبنك Fransabankالجزائرمن خلال جودة الخدمة التي لا يمكن إنكارها من حيث المواعيد النهائية وتقديم المشورة للعملاء ورتبة البنوك المراسلة على رقعة الشطرنج الدولي ، هذا ما يجعل البنك قويا وجذابا للعملاء على الرغم من صعوبات السوق و القيود التنظيمية التي فرضت علها .

في 2018 بلغ عدد العمليات الدولية نحو الخارج حوالي 4000 عملية ، بما في ذلك 71٪ من عمليات استيراد بالتحويلات المستندية على الرغم من انخفاض بنسبة 7٪، وهو انخفاض طفيف مرتبط بالقيود المفروضة على استيراد بعض السلع المنتجة بالفعل في الجزائر، أما العمليات التي تتعلق بالضمانات الدولية شهدت ارتفاعا كبيرا ب + 73٪ أي 146 عملية و الشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (5) : عدد العمليات الدولية نحو الخارج سنة 2017 – 2018 (قبل كوفيد 19)

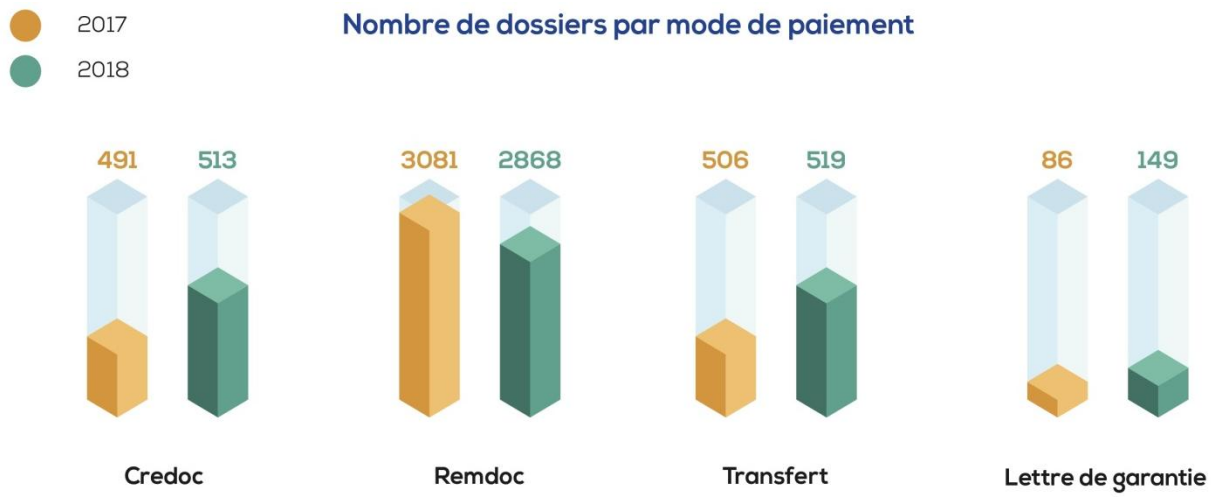

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2018

نلاحظ من خلال الاعمدة البيانية أن عدد العمليات الدولية التي قام بها البنك باستخدام "credoc" أي تقنية تمويل التجارة الدولية عبر الاعتماد المستندي (credit documentaire) قد ارتفعت من 491 عملية دولية في سنة 2017 الى 513 عملية دولية في 2018 أي بزيادة 22 عملية .

أما بالنسبة لتمويل التجارة الدولية عبر تقنية "Redmoc" أي التحصيل المستندي (remise documentaire) فقد بلغ 2868 عملية دولية في 2018 مقارنة ب 3081عملية في 2017 أي انخفضت ب 213 عملية .

أما عدد العمليات الدولية باستخدام التحويل الحر (transfert libre) فقد شهد ارتفاعا ب 13 عملية في 2018 مقارنة ب 2017 .

بالنسبة لعدد العمليات الدولية باستخدام (lettre de garantie) خطاب الضمان فقد ارتفع الى 149 عملية دولية في 2018 مقارنة ب 86 في 2017 أي بزيادة بلغت 63 عملية.

الفرع الثاني : حجم التمويل البنكي لبنك فرنسبنك باستخدام تقنيات التمويل البنكي قبل جائحة كوفيد

بلغ حجم التحويلات الى الخارج التي قام بها البنك (إجمالي قيمة المعاملات الدولية)100 مليار دينار بزيادة + 22٪ مقارنة بعام 2017 حيث بلغ 81.7 مليار دينار ، أما عدد العمليات الدولية فاستقر حول 4000 عملية في 2018 من العمليات الدولية بما في ذلك 71٪ عمليات استيراد بالتحويلات المستندية و الشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (6): حجم التمويل البنكي "التحويلات الى الخارج " سنة 2017- 2018(قبل كوفيد 19)

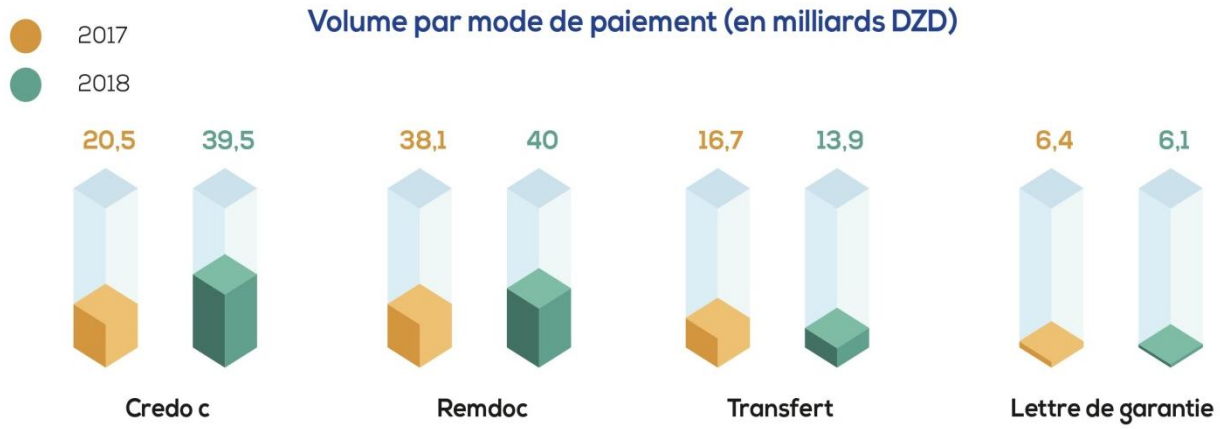

المصدر:ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة2018

نلاحظ من الأعمدة البيانية في الشكل أعلاه أن البنك يعتمد على عدة طرق أو تقنيات لتمويل التجارة الخارجية ، كالاعتماد المستندي credit documentaire ، و التحصيل المستندي remise documentaire، و التحويل الحر transfert libre ، و خطاب الضمان lettre de garantie .

1 – حجم تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي (credit documentaire): بالنسبة لحجم تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي بلغ حجم التحويلات الى الخارج في سنة 2018 ما يقارب 39.5 مليار دينار مقارنة ب 20.5 مليار دينار في سنة 2017 بزيادة بلغت 19.5مليار دينار أي 1950 مليار سنتيم ، و هي زيادة معتبرة جدا.

2- حجم تمويل التجارة الخارجية بالتحصيل المستندي(remise documentaire) : بلغ حجم التحويلات الى الخارج باستعمال تقنية التحصيل المستندي 40 مليار دينارا في سنة 2018 ، أما في سنة 2017 بلغت 38.1 مليار دينار أي ارتفت ب 1.9 مليار دينار ما يقارب 190 مليار سنتيم .

3- حجم تمويل التجارة الخارجية باستخدام التحويل الحر(transfert libre) : شهد حجم التحويلات الى الخارج انخفاضا في سنة 2018 حيث بلغ 13.9 مليار دينار مقارنة ب 16.7 مليار دينار في سنة 2017 أي بتراجع يقدر ب 2.8 مليار دينار أي 280 مليار سنتيم .

4- حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال خطاب الضمان (lettre de garantie) : من الأعمدة البيانية نلاحظ تراجع طفيف في حجم تمويل التجارة الخارجية ،حيث بلغت 6.1 مليار دينار في سنة 2018 مقارنة ب 6.4مليار دينار في سنة 2017 ، أي تراجع ب 0.3 مليار دينار ما يعادل 30 مليار سنتيم ، و الجدول التالي يلخص حجم التمويل البنكي (التحويلات الى الخارج) في سنة 2017 و 2018 .[1]

جدول رقم (3) : مقارنة بين حجم التمويل" التحويلات الى الخارج" 2017 - 2018(قبل كوفيد 19)

طرق التمويل	حجم التمويل في سنة 2017	حجم التمويل في سنة 2018	التغير في حجم التمويل
credit documentaire	20.5	39.5	+ 19
remise documentaire	38.1	40	+ 1.9
transfert libre	16.7	13.9	- 2.8
lettre de garantie	6.4	6.1	- 0.3

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على ملفات ووثائق مقدمة من طرف ادارة بنك فرنسبنك

التقرير السنوي سنة 2017-2018

من خلال ما سبق فان اجمالي حجم تمول التجارة الخارجية في سنة 2018 و سنة 2017 باستعمال تقنيات التمويل السابقة الذكر هو :

مليار دينار 99.5 = 6.1+ 13.9 +40 + 39.5 (أي ما يعادل 10000 مليار سنتيم سنة 2018)

مليار دينار 81.7 = 6.4 +16.7+ 38.1+ 20.5 (أي ما يعادل 8170 مليار سنتيم سنة 2017)

الفرع الثالث : تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية قبل جائحة كوفيد

في الواقع كان العمل الكبير لتعبئة وقيادة الفرق و الديناميكية التجارية غير المسبوقة تجاه جميع شرائح العملاء ، و النشاط المكثف الذي أدى الى توسيع شبكة الفروع ، وتوظيف عملاء جدد في سوق الشركات والتجزئة ، واستمرار النشاط الائتماني ، ليؤدي في النهاية إلى تعزيز روابط الولاء مع عملاء البنوك.

[1] الادارة العامة لبنك فرنسبنك .

الشكل رقم : (7) تطور الميزانية العمومية و النتيجة الصافية(قبل كوفيد 19)

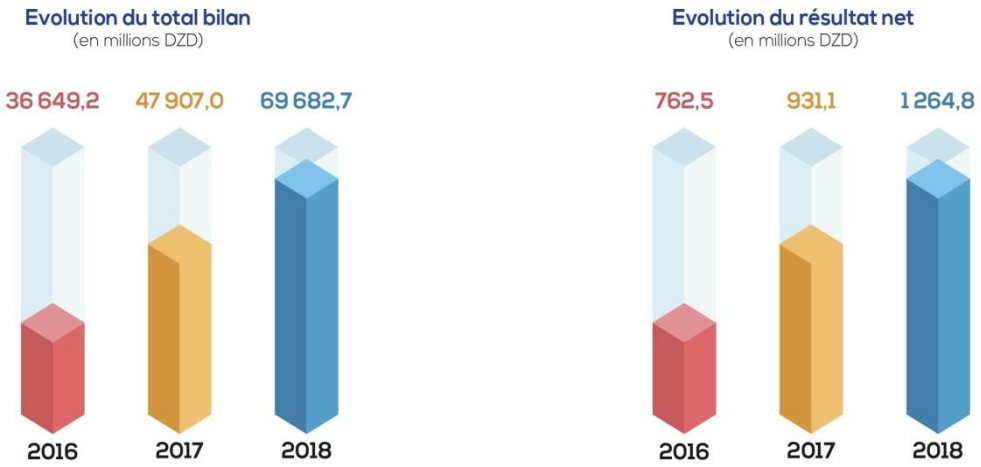

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2018

بشكل عام ، سجل فرنسبنك الجزائر نتيجة مرضية لميزانيته العمومية بإجمالي ارتفع من 47.9 مليار دينار جزائري في عام 2017 إلى 69.7 مليار دينار جزائري في عام 2018 ، بزيادة قدرها 45٪ ، و حقق النشاط التجاري نتيجة صافية بلغت 1.26 مليار دينار جزائري ، بزيادة كبيرة بنسبة 36٪ مقارنة بالعام المالي السابق حيث بلغت 0.93 مليار دينار جزائري .

الفرع الرابع : تطور مردودية الاستثمار و رأس المال مقارنة بالناتج قبل جائحة كوفيد

نلاحظ في سنة 2018 أن معدل عائد البنك أو مردودية البنك من الاستثمار مقارنة بالناتج (ROE) ارتفع بحوالي 8.68٪ ، أي بزيادة تقدر بنسبة 28٪ مقارنة بسنة 2017 ، أما في سنة 2019 فبلغ معدل عائد البنك أو مردودية البنك من الاستثمار مقارنة بالناتج (ROE) ارتفع الى 10.84 ٪ في 2019 ،أما فيما يخص معدل عائد رأس المال مقارنة بالناتج فقد بلغ في 2018 ، 2.29 ٪ و ارتفع الى 2.77 ٪ في سنة 2019 ، و الشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (8) تطور معدل عائد البنك (ROE) و (ROA) من 2017 الى 2019(قبل كوفيد 19)

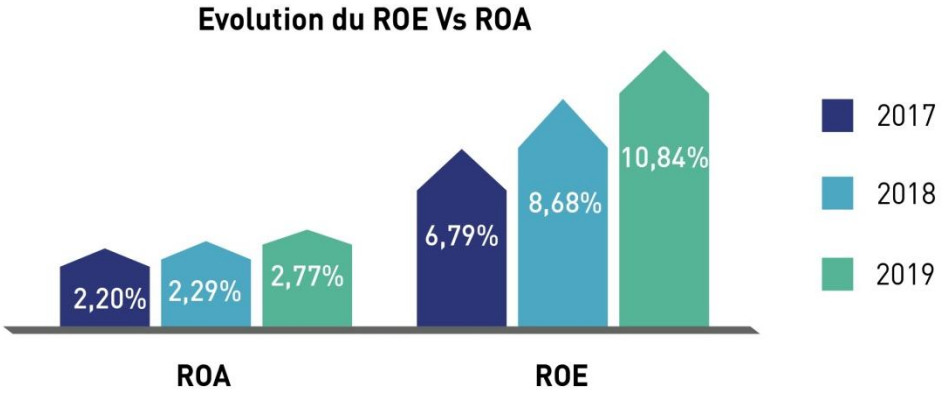

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة2019

أيضا زيادة رأس المال إلى 20 مليار دينار والتي سيتم تشغيلها اعتبارا من عام 2019 وفقًا للائحة رقم 03/18 لبنك الجزائر، سيسمح للبنك بتمديد قدراته التمويلية و دعم العملاء ذوي الفائدة التجارية و الاقتصادية ، مما سيساهم بدون شك في تحسين العائد (ROE) وفقًا لذلك .

و الجدول التالي يلخص ذلك:

جدول رقم (4) : مردودية الاستثمار و رأس المال بالمقارنة مع الناتج للسنوات من 2017 الى 2019 (قبل كوفيد 19)

Libellé	2017	2018	2019
ROA	2,20%	2,29%	2,77%
ROE	6,79%	8,68%	10,84%

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2019

الفرع الخامس : تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف البنك قبل جائحة كوفيد

يمكن تتبع تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك قبل جائحة كوفيد من خلال الشكل التالي .

الشكل رقم (9) : تطوروداائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك(قبل كوفيد 19)

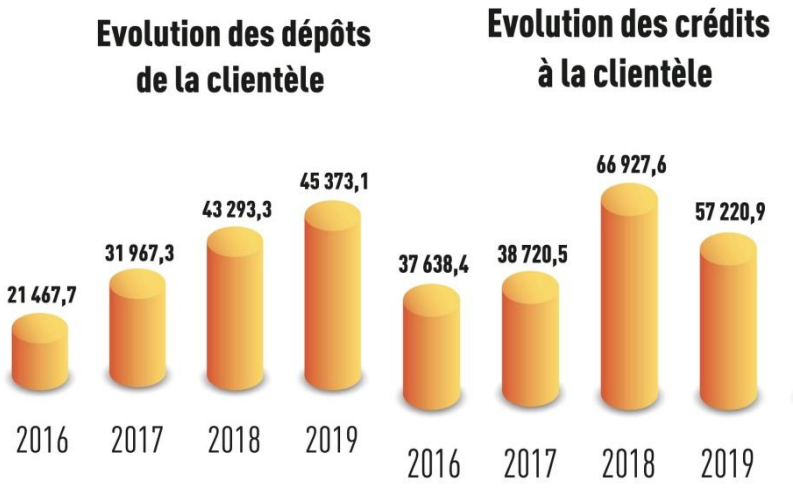

المصدر:ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك للسنوات من 2016 الى 2019

من خلال الأعمدة نلاحظ أن حجم الودائع ارتفع من 31.9 مليار دينارفي سنة 2017 الى 43.3 مليار دينار سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 35.4٪ ، أما في سنة 2019 بلغ حجم الودائع 45.3 مليار دينار.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنك فقد بلغت 38.7 مليار دينار في 2017 مع زيادة معتبرة في سنة 2018 حيث بلغت 66.9 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر ب 72.8 ٪ ، لتنخفض في سنة 2019 الى 57.2 مليار دينار جزائري أي بنسبة 14.4٪ و الملاحظ هنا التذبذب الذي سيطر على تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنك .

والشكل الموالي يوضح كل المعلومات المتعلقة بالبنك من القروض الممنوحة وودائع العملاء وإجمالي الميزانية التي تحدثنا عنها سابقا بالإضافة الى الإنتاج الوطني الخام ،حيث سنقوم بقراءتها من أجل إعطاء نظرة عامة حول المعاملات البنكية لبنك فرنسبنكfransabank وتعاملاته قبل جائحة كورونا .

الشكل رقم (10) : تطور مؤشرات بنك فرنسبنك 2018(قبل كوفيد 19)

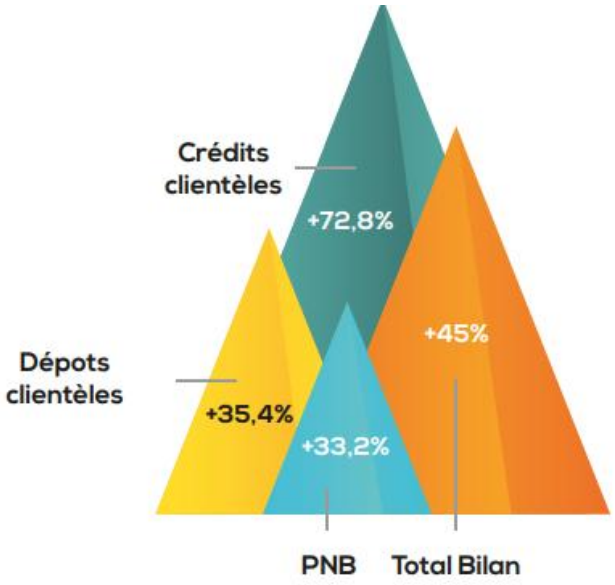

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2018

- القروض الممنوحة من طرف البنك Creditsclienteles: نلاحظ أن القروض شهدت قفزة نوعية أي زيادة كبيرة جدا بسبب نمو رأس مال البنك و عوامل أخرى وقدرت الزيادة 72,8% .
- ودائع العملاء Depotsclienteles : شهدت ارتفاع ملاحظ قدر ب 35.4 % مقارنة بالعام السابق (2017) نظرا لفتح ة فروع و توسع نشاط البنك .
- الناتج الوطني الخام(PNB): إرتفع بشكل ملاحظ عن السنة السابقة(2017) و قدرت نسبة ارتفاعه 33.2 % .
- إجمالي الميزانية العمومية Total Bilan: شهد ارتفاع يمكن القول انه ضعف السنة السابقة وقدر ب 45%.

المطلب الثاني : التمويل البنكي لعمليات التجارة الخارجية بعد جائحة كوفيد

سنتناول في هذا المطلب حجم العمليات الدولية التي قام بنك فرنسبنك بتمويلها بعد انتشار جائحة كوفيد التي شكلت أزمة اقتصادية و مالية و شلت معظم القطاعات الحيوية في الفرع الأول ، أما الفرع الثانيخصصناه لتطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية بعد جائحة كوفيد ، يليه في الأخير تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف البنك بعد جائحة كوفيد.

الفرع الأول : حجم التمويل البنكي لبنك فرنسبنك باستخدام تقنيات التمويل البنكي بعد جائحة كوفيد

يدير فرنسبنك الجزائر العمليات والالتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية كوسيط معتمد ، وذلك لضمان جودة الخدمة التي لا يمكن إنكارها من حيث دقة المواعيد النهائية وتقديم النصائح والمشورة للعملاء، هذه الحالة جعلت البنك قويا على الرغم من الأزمة الصحية والاقتصادية والقيود التنظيمية المفروضة.

في عام 2020 ، انخفض عدد وحجم العمليات الدولية بنسبة 12٪ بسبب الأزمة الصحية لـ Covid-19 واستقر عند حوالي 3600 عملية.

كما سجل البنك انخفاضًا بنسبة 48٪ في PNB المرتبط بعمليات التجارة الخارجية ، بعد التخفيض الذي فرضه بنك الجزائر على عمولة الصرف ، والتي انخفضت من 1٪ إلى 1٪.. ، و تظل المعاملات باليورو والدولار هي الأهم مع 98٪ من اجمالي المعاملات مع الخارج في عام 2020 ، ولا تزال الصين بلد المنشأ المهيمن من حيث القيمة ، و سنوضح ذلك من خلال الشكل التالي .

الشكل رقم (11) حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية التي يستخدمها بنك فرنسبنك التحويلات بالمليار دينار(en milliards de DZD) (بعد جائحة كوفيد)

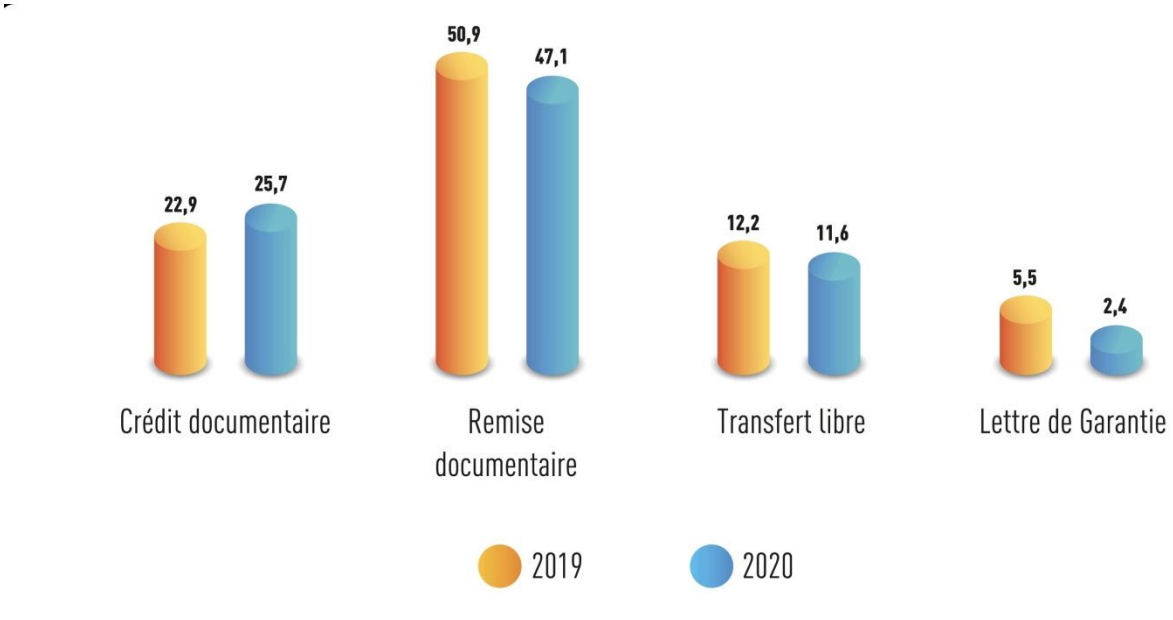

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2020

نلاحظ من الأعمدة البيانية في الشكل أعلاه أن البنك يعتمد على عدة طرق أو تقنيات لتمويل التجارة الخارجية ، كالاعتماد المستندي credit documentaire ، و التحصيل المستندي remise documentaire، و التحويل الحر transfert libre ، و خطاب الاعتماد lettre de garantie .

1 – حجم تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي (credit documentaire): بالنسبة لحجم تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد المستندي بلغ حجم التحويلات الى الخارج في سنة 2020 ما يقارب 25.7 مليار دينار مقارنة ب 22.9 مليار دينار في سنة 2019 بزيادة بلغت 2.8 مليار دينار أي 280 مليار سنتيم ، و هي زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة .

2– حجم تمويل التجارة الخارجية بالتحصيل المستندي(remise documentaire) : بلغ حجم التحويلات الى الخارج باستعمال تقنية التحصيل المستندي 47.1 مليار دينارا في سنة 2020 مقارنة ب سنة 2019 حيث بلغت 50.9 مليار دولار أي تراجعت ب 2.7 مليار دينار ما يقارب 270 مليار سنتيم .

3– حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال التحويل الحر(transfert libre) : شهد حجم التحويلات الى الخارج انخفاضا أيضا في سنة 2020 حيث بلغ 11.6 مليار دينار مقارنة ب 12.2 مليار دينار في سنة 2019 أي بتراجع يقدر ب 0.6 مليار دينار أي 60 مليار سنتيم .

4– حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال خطاب الاعتماد (lettre de garantie) : من الأعمدة البيانية نلاحظ تراجع حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال هذه التقنية ، حيث بلغت 2.4 مليار دينار في سنة 2020 مقارنة ب 5.5 مليار دينار في سنة 2019 ، أي تراجع ب 3.1 مليار دينارما يعادل 310 مليار سنتيم.

من خلال الشكل فان حجم تمول التجارة الخارجية في سنة 2020 باستعمال كل تقنيات التمويل السابقة الذكر هو :

25.7 + 47.1 +11.6 +2.4 = 86.8 نار

(أي ما يعادل 8680 مليار سنتيم)

بالنسبة لسنة 2019 فان حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال التقنيات السابق ذكرها هو :

22.9 + 50.9 + 12.2 + 5.5 = 91.5 مليار دينار

(أي ما يعادل 9150 مليار سنتيم)

جدول رقم (5) مقارنة بين نسب حجم تمويل بنك فرنسبك للتجارة الخارجية (حجم التحويلات الى الخارج) بالمليار دينار (بعد جائحة كوفيد)

طرق التمويل	حجم التمويل في سنة 2019	حجم التمويل في سنة 2020	نسب التغير
credit documentaire	% 25.06	% 29.60	% 4.5 +
remise documentaire	% 55.6	% 54.26	% 1.35 -
transfert libre	% 13.36	% 13.33	% 0.03 -
lettre de garantie	% 6.01	%1.99	% 4.02 -

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق و احصائيات التقرير السنوي لسنة 2020

- من الجدول و النتائج السابقة يظهر لنا تراجع حجم تمويل التجارة الخارجية بالاعتماد على التقنيات السابقة في سنة 2020 ، حيث التقنية الغالب استعمالها هي remise documentaireأو التحصيل المستندي ، و الشكل الموالي يبين تقسيمات العمليات الدولية حسب طرق الدفع السابقة .

الشكل رقم(12)تقسيم العمليات الدولية حسب طرق الدفع لبنك فرنسبنك سنة 2020 (بعد جائحة كوفيد)

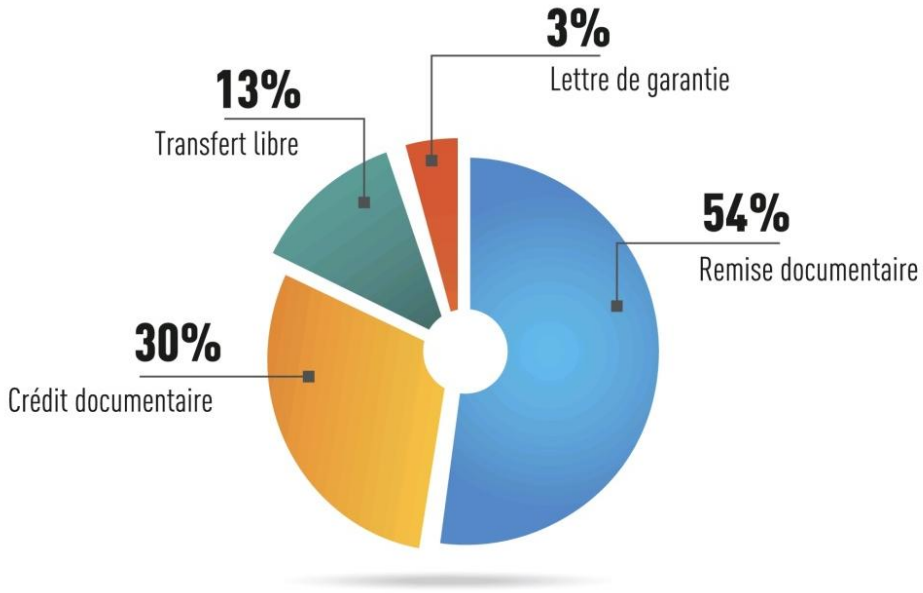

المصدر:ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2020

يعتمد بنك فرنسبنك في تمويل المعاملات الدولية على عدة طرق تمويلية أو تقنيات لتمويل التجارة الخارجية ، حيث يعتمد على تقنية التحصيل المستندي(remise documentaire) بنسبة 54 ٪ و هي تنال حصة الأسد بنصف المعاملات ، تليها تقنية الاعتماد المستندي (credit documentaire)،أما التحويل الحر(transfert libre) بنسبة 30 ٪ ، و أخيرا خطاب الضمان (lettre de garantie) بنسبة 3 ٪ [1].

الفرع الثاني : تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية بعدجائحةكوفيد

على الرغم من البيئة الاقتصادية القاسية التي تميزت بها الساحة الدولية بالاضافة الى تقليل ساعات العمل و تخفيض عدد العمال ، تمكن بنك فرنسبنك من تسجيل نتائج مرضية ، بالرغم من الانخفاض في النتيجة الصافية للبنك ، و الشكل التالي يوضح تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية بعد انتشار جائحة كوفيد .

الشكل رقم : (13) تطور الميزانية العمومية و النتيجة الصافية (بعد جائحة كوفيد)

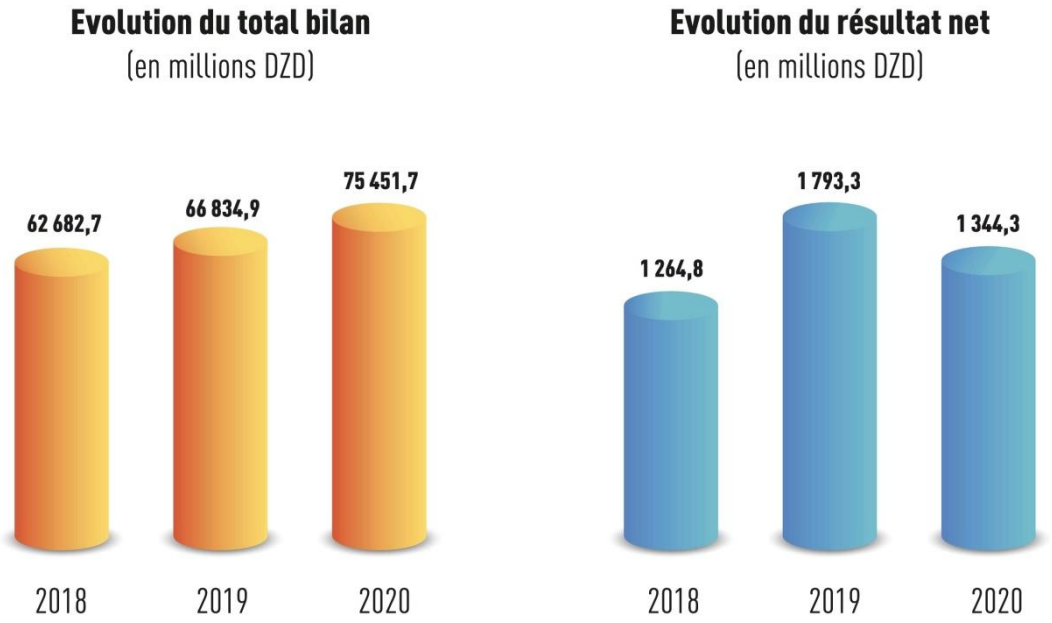

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2020

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أن بنك فرنسبنك الجزائر سجل ارتفاعا في ميزانيته العامة حيث ارتفعت من 66.8 مليار دينار جزائري في سنة 2019 الى 75.4 مليار دينار جزائري في سنة 2020 بزيادة بلغت 8.6 مليار دينار أي 12.87 ٪ .

[1] WWW.FRANSABANKRAPPORTANNUEL.DZ , consulté LE : 15/05/2022 .

أما النشاط التجاري فقد شهد انخفاضا في النتيجة الصافية ب 23.52 ٪ حيث بلغت 1.3 مليار دينار جزائري في 2020 بعدما بلغت 1.7 مليار دينار جزائري في 2019 .

الفرع الثالث : تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف البنك بعد جائحة كوفيد

في عام 2020 ، خضع النشاط التجاري للاختبار في سياق أزمة صحية لم يسلم منها أي قطاع اقتصادي ، بما في ذلك القطاع المصرفي، كما كرس البنك جهودًا كبيرة للحفاظ على مستوى معقول من النشاط ، مما مكنه من تحقيق الأداء المتوقع وكذلك الامتثال لإرشادات السلطات فيما يتعلق بدعم الاقتصادو الشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (14) : تطورودائع العملاء والقروض الممنوحة من طرف بنك فرنسبنك (بعد جائحة كوفيد)

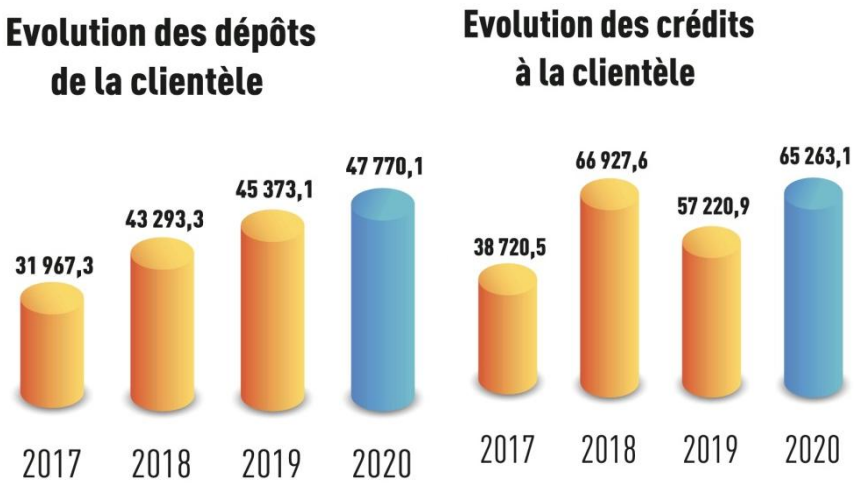

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة2020

على الرغم من الوضع الصحي الاستثنائي ، حقق البنك زيادة بنسبة 14٪ في وظائف العملاء ، مصحوبة بزيادة بنسبة 5٪ في موارده ، فنتائج السنة المالية 2020 تنبع من رؤية تأخذ في الاعتبار نقاط القوة لدى البنك ، والتي لا تعدو أن تكون زبائنه وقدراته ، نظرا لوجود عملاء متنوعين ومختارين ، بالإضافة إلى موظفين ذوي خبرة ، فقد اختار البنك تكريس نفسه لمحفظته الحالية ، من خلال توفير المتابعة والدعم الشخصي ، للتكيف مع الظروف والأزمات المختلفة التي تمر بها البلاد منذ عام 2017 (أزمة سياسية ، اقتصادية).

من خلال الأعمدة نلاحظ أن حجم الودائع ارتفع من 45.3 مليار دينارفي سنة 2019 الى 47.7 مليار دينار سنة 2020 أي بزيادة تقدر ب 5.28٪ فقط و هي نسبة جد قليلة بمقارنة الارتفاع في حجم الودائع الذي شهدته سنة 2018 ، لكن في العموم يوجد استقرار في حجم ودائع العملاء .

أما بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنك فقد بلغت 65.2 مليار دينار في سنة 2020 مع ارتفاع معتبر بلغ 8 مليار دينار جزائري أي بنسبة 14 ٪ بالمقارنة بسنة 2019 التي شهدت انخفاضا بنسبة 14.4 ٪ حيث بلغت 9 مليار دينار جزائري ، و الملاحظ أن تطور حجم القروض الممنوحة شهد تذبذبا واضحا و عدم الاستقرار خلال السنوات الفارطة من 2017 الى سنة 2020 .

والشكل الموالي يلخص المعلومات المتعلقة بالبنك التي تحدثنا عنها سابقا من القروض الممنوحة وودائع العملاء وإجمالي الميزانية بالإضافة الى الإنتاج الوطني الخام لبنك فرنسبنكfransabankبعد جائحة كوفيد.[1]

الشكل رقم (15): القروض الممنوحة وودائع العملاء وإجمالي الميزانية(بعد جائحة كوفيد)

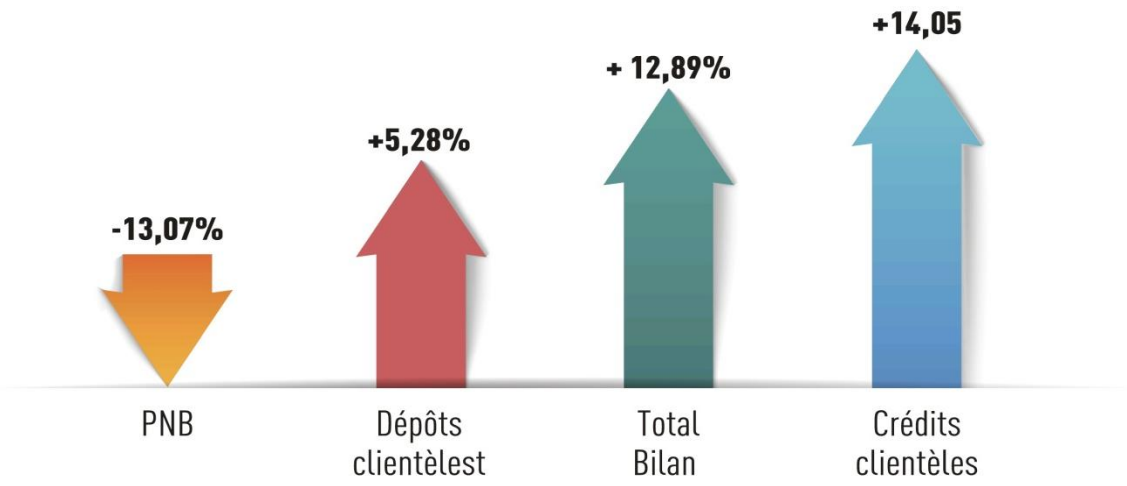

المصدر : ملفات داخلية تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2020

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك فقد ارتفعت ب 14٪ في سنة 2020 ، أما بالنسبة لودائع العملاء فقد ارتفعت بنسبة 5.28 ٪ ، الناتج الوطني الخام PNB للبنك قد انخفض بنسبة 13.07 ٪ في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ، أما اجمالي الميزانية العمومية فقد شهد ارتفاعا بنسبة 12.89 ٪ .

[1] مقابلة مع السيد نائب مدير وكالة فرنسبنك برج بوعريريج ، يوم : 2022/05/26 .

المطلب الثالث : مقارنة لإحصائيات و نسب التمويل خلال الفترتين قبل و بعد جائحة كوفيد لبنك فرنسبنك"fransabank "

كان لوباء COVID-19 تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري حيث شكل أكبر اختبار للنظام المالي و المصرفي و وضع النظام المالي تحت ضغط غير مسبوق ، و بالرغم من الوضع الصحي الحرج تمكن بنك فرنسبنك من ضمان استقرار معين و ذلك يرجع بشكل خاص الى تعبئة الموارد ، و الالتزام الثابت من فرق البنك التي قدمت دعما دائما لعملاءها ، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب حيث سنقارن بين الاحصائيات التي توصلنا اليها قبل و بعد جائحة كوفيد و نقوم بتحليلها عبر دراسة مقارنة لكلا الفترتين.

الفرع الأول : مقارنة بين حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية قبل و بعد جائحة كوفيد لبنك فرنسبنك"fransabank "

في هذا الفرع سنقارن بين أهم الإحصائيات التي أثرت على حجم التمويل البنكي بكل تقنياته ،و المقصود هنا جميع الأساليب المعتمدة المتمثلة في الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي و التحويل الحر و خطاب الضمان في الفترتين قبل و بعد كوفيد مع اعطاء نظرة تحليلية لذلك .

الجدول التالي يوضح المقارنة بين حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية لبنك فرنسبنك قبل و بعد جائحة كوفيد .

جدول رقم (6) : مقارنة لحجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية (قبل و بعد كوفيد)

(en milliards de DZD)

	2017	2018	2019	2020
الإعتماد المستندي Credit documentaire	20.5	39.5	22.9	25.7
التحصيل المستندي Remise documentaire	38.1	40	50.9	47.1
التحويلات الحرة transfert libre	16.7	13.9	12.2	11.6
خطاب الضمان Lettre de garantie	6.4	6.1	5.2	2.4
حجم التمويل البنكي	81.7	99.5	91.2	86.8

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ملفات و تقارير سنوية صادرة من بنك فرنسبنك للسنوات من 2017 إلى 2020

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أنحجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية شهد تذبذبا حتى قبل ظهور أزمة كوفيد ، حيث أن تراجع حجم تمويل التجارة الخارجية باستعمال الاعتماد المستندي يرجع لعدة أسباب أهمها :

أ- التعليمات و القواعد التي سنتها الحكومة المتعلقة بالحد من الاستيراد:

1 – ان انخفاض حجم التمويل بالاعتماد المستندي بنسبة 42 % كان بسبب صدور تعليمة مشتركة بين وزارة التجارة و البنك المركزي والتي تنص على الزام شركات الاستيراد للبيع على حال بضرورة الاعتماد بالدفع

على أجل لمدة 45 يوم بعد الشحن كوسيلة الزامية للدفع و بما أن أغلب الموردين لا يملكون خطوط قروض لهذا النوع من الاعتماد المستندي أصبح اللجوء للتحصيل المستندي هو المخرج الوحيد لممارسة النشاط التجاري .[1]

2 – يرجع أيضا هذا الانخفاض نسبة للقوانين كإلغاء النظام التفضيلي الخاص باستيراد مجموعات "سي كا دي " و "أس كا دي" (SKD/ CKD) لتركيب السيارات من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد وترشيد النفقات ، و كذا تحديد حزمة جديدة من المواد الممنوعة الاستيراد أو المواد التي تحتاج لرخصة لاستيرادها خاصة المواد الكمالية حيث طرحت وزارة المالية قائمة من المواد الممنوعة من التوطين البنكي على البنوك و المؤسسات المالية ، بناء على شكاوى قدمتها مؤسسات محلية بسبب المنافسة مع المنتج الأجنبي و يتعلق الأمر بعدة منتجات غذائية و و بعض أصناف الملابس و المعدات الطبية و مواد البناء خاصة المواد غير الأساسية التي لن يتسبب عدم استيرادها في أي أزمة في السوق.[2]

ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالطماطم المصبرة ، و تجهيزات "سي كا دي" و "أس كا دي" و مواد البناء كالسيراميك و البلاط و الإسمنت و الملابس عبر "الشوالة" و "الشيفون" ، حيث منع التوطين البنكي لبعض المواد يتم وفق تعليمات خاصة و شروط محددة لكل مادة ، و سبق أيضا أن أوقفت البنوك بناء على تعليمة الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية عملية التوطين البنكي لواردات الأحذية لتشجيع المنتج المحلي لوضع حد لنزيف العملة و اعطاء الأولوية للمنتج المحلي .

فالجزائر علىغرار الدول التي لها علاقة كبيرةمع الصين، ستتأثر بفيروس كورونا المستجد في المدى القصير و المتوسط خاصة و ان الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فتوقف النشاط الاقتصادي و المؤسسات الإنتاجية أدى إلى نقص الطلب على المنتجات البترولية و تراجع الصادرات الصينية الجزائرية في ظل توقف الطيران و الشحن و النقل البحري الامر الذي أدى الى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية ، وانخفاض الانفاق العام بنسبة 30% وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة الى النصف ليصل الى 7 مليارات دولار ، و تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية بعد تراجع أسعار النفط العالمية مما أثر بشكل كبير على قدرة البنوك التمويلية .

[1] www.commerce.gov.dz , consulté le : 29/05/2022 .

[2] www.elikhbaria.dz, consulté le : 29/05/2022 .

ب – العجز في قطاع الصناعة :

يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسية على الخارج ، وتعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصادالجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية ، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية ، وإذا نظرنا الى حظيرة السيارات في الجزائر ، خاصة وسائل النقل والشاحنات فإن مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين ، وفي ظل غلق المصانع الصينية ، فإن قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا بشكلملحوظ ، و كذا وقطع غيار الصناعات الكهربائية و الكهرو منزلية ، على غرار الهواتف و لوازم الإعلام الآلي .

قد انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6.7 % في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العامالسابق . و بعد التغيرات الايجابية في الربع الثالث على التوالي، بتراجع نسبته 4.8 % في الربع الأول من عام 2020. و ينطبق الأمرنفسه على الانشطة الأخرى ، و على رأسها مواد البناء، و صناعات النسيج ، التي انخفض انتاجها بنسبة 11.5 % و 14.6 % على التوالي في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي .

وينطبق الأمر نفسه على الانشطة الأخرى وعلى رأسها مواد البناء ، و صناعات النسيج ، التي انخفض انتاجها بنسبه 11.5% و 14.6%على التوالي في الربع الاول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي[1].

ج – الشلل في قطاع التجارة :

سيؤدي تدهور أسعار النفط الى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا الى انخفاض حاد في عائدات التصدير ب 51 % ما سينحم عنه زياده العجز التجاري الى 18.2 % من اجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري الى ذروته عند 18.8% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2020 على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي ، ستخفض الاحتياطيات الى 24.2 مليار دولار في نهاية 2020.

[1] سيدا عمر زهرة ،بلعما أسماء ،**قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر– الاثار و الاجراءات** –،مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال ، الجزائر ، العدد 01 ، 2020 ، ص 144.

من جهة اخرى تكبدت شركات الاستيراد والتصدير والتوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات من الصين ب25% من اجمالي واردات الجزائر أي 8 مليار دولار ، والقطاعات الاكثر تضررا كانت البناء والاشغال العامة[1].

الشكل رقم (16) :حجم التجارة العالمية للبضائع للفترة 2000-2022

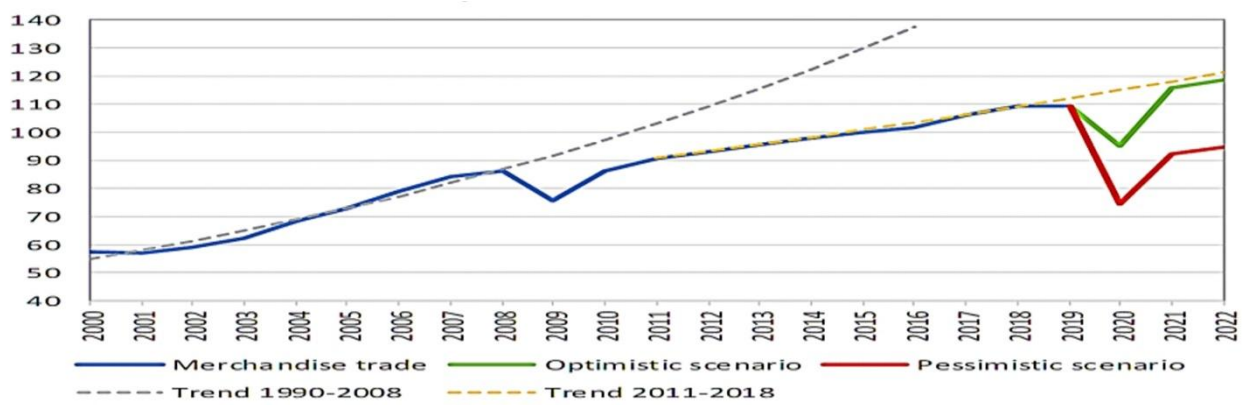

Source: WTO. Press Release 8 April 2020

المصدر: WTO press releases 8 April 2020

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم التجارة العالميةللبضائع سجلت سنة 2019 قبل الفيروس انخفاضا طفيفا يقدر ب 0.1% من حيث الحجم بعد ارتفاعها بنسبة 2.9%في العام السابق، وفي غضون ذلك تراجعت صادرات البضائع العالمية في 2019 بنسبة 3% إلى حدود 18.89 تريليون دولار.

د- السياسة النقدية و المالية :

لطالما كانت السياسات المالية والنقدية هي المرتكز الذي تستند عليه الحكومات في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ، حيث أثبتت هذه السياسات الاقتصادية نجاعتها في مجابهة الأزمات وحالات الانكماش التي مر بها الاقتصاد العالمي ، كما تؤدي هذه السياسات دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرها الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

على الرغم من كون هذه السياسات عنصرا مؤثرا في النشاط الاقتصادي إلا أنها تتأثر بعوامل معينه من شأنها تقويتها أو إضعافها فيدورها الهام في دعم الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه العوامل أسعار البترول حيث أن

[1] نفس مرجع ، ص 145

ارتفاع أسعار البترول سيدعم السياسة المالية والنقدية، وعلى الطرف النقيض فإن تراجع أسعار البترول سيعقد من عمل السياسة الاقتصادية ككل و يضعف من فعاليتها ويقلل من

مردوديتها [1].

الفرع الثاني: مقارنة بين تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية قبل و بعد كوفيد

كان العمل الكبير المقدم من طرف البنك في تنمية الميزانية العامة الخاصة به من خلال إنتشار فروعه في جميع أرجاء الوطن كما يظهر من خلال الإحصائيات التي تم دراستها وهيا سرعة نمو كبيرة في الميزانية العامة لكن في المقابل النتيجة الصافية الخاصة بالبنك شهدت تراجع محسوس في فترة ما بعد الكورونا و الجدول التالي يبين لنا ذلك .

الجدول رقم (7) : مقارنة بين تطور الميزانية العامة و النتيجة الصافية

(en milliards de DZD) (قبل و بعد كوفيد)

	قبل الكوفيد 2019	بعد الكوفيد 2020	الأسباب
الميزانية العامة	66834,9	75451,7	سياسة البنك المعتمدة
النتيجة الصافية	1793,3	1344,3	-تراجع سعر المحروقات -القوانين المعتمدة من طرف الدولة -البيروقراطية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على ملفات و تقارير سنوية لبنك فرنسبنك

[1] د.بولعراس صلاح الدين ،**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية** مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر، العدد 01 ،2020، ص 171 .

الميزانية العامة قدرت زيادتها ب8616.9 مليار دينارجزائري وهيا زيادة تعبر عن سياسة البنك المعتمدة في التوسع فضلا عن إنخفاض عدد الموظفين تمكن من تسجيل نتائج مرضية على الرغم من التراجع في النتيجة الصافية للبنك التي قدرت ب499 مليار دينار .

و يرجع ذلك للأسباب التالية:

1 – سياسة البنك :على الرغم من الوضع الإقتصادي و السياسي الصعب قد نجح فرنسبنك من ضمان استقراره فإن ذلك يرجع و بشكل خاص الإلتزام الثابت و التسيير الجيد التي بدوره انعكس على شكل الدعم للعملاء على جميع المستويات في وضع حرج وفي وضع تراجعت ميزانيات العديد من البنوك الأخرى ،لكن بفضل اختياره الجيد للعملاء والموظفين ذو خبرة تمكن من تسير البنك لتفادي الخسائر عكس البنوك الأخرى

2 – تراجع أسعار المحروقات

يعتمد إقتصاد الجزائر بنسبة كبيرة على المحروقات بشكل مباشر من ناحية الدخل الوطني الإجمالي للبلاد وهذا بدوره يأثر بشكل مباشر على تعاملات البنوك ويحد من تعاملاتها على المستوى الخارجي مما يؤدي الى تراجع النتيجة الصافية للبنك .

انخفضت أسعار النفط بنحو 16% منذ الاعلان عن انتشار الوباء ، نظرا لتراجع الطلب على النفط من أكبر مستورد في العالم لأن العديد من معامل التكرير الكبرى في الصين بدأت بتخفيض مشترياتها من النفط الخام بنحو 15%، مع هبوط حاد لأسهم قطاع التجزئة و النقل[1] .

[1]كرامة مروة ،رحال فاطمة ،خبيزة أنفال،**حدة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العاملي:** تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي ،الجزائر ، العدد 02، 2020، ص 322 .

شكل رقم (17) :الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019 – مارس 2020)

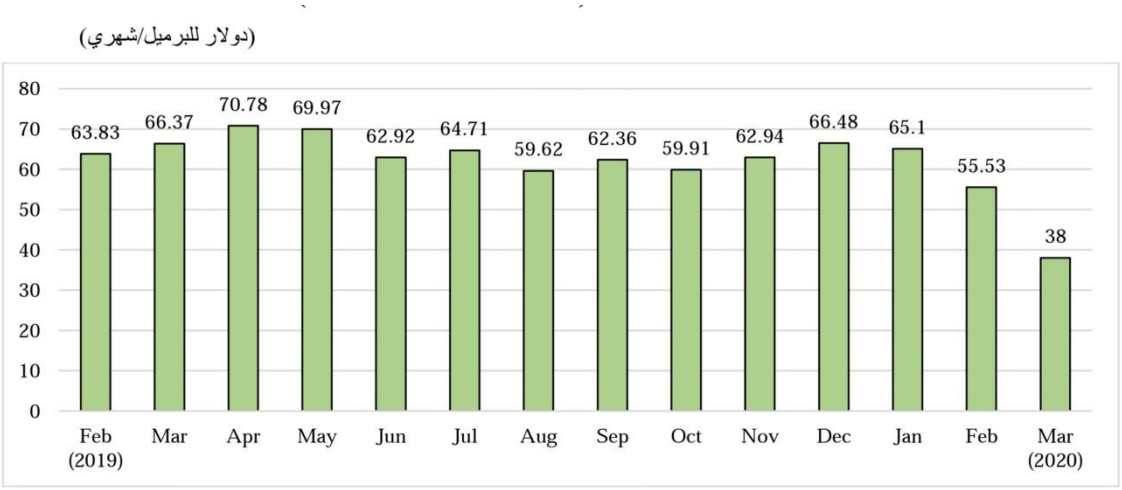

المصدر : منظمة الأقطار المصدرة للنفط (2020)

نلاحظ من الشكل أعلاه انخفاضا مستمرا في سعر برميل النفط ، حيث وصل سعر خام برنت الى مستوى منخفض بلغ 38 دولار للبرميل في مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر من سنة 2020 [1].

3 – القوانين المعتمدة من طرف الدولة :

سنت الدولة الجزائرية العديد من القوانين التعجيزية التي كانت مفروضة ونأخذ مثال على ذلك بسياسة الحماية للمنتوج الوطني و هي فرض ضرائب على المستثمرين الأجانب الذي بدوره ساهم في تراجع النتيجة الصافية .

4 – البيروقراطية:

بدورها لعبت دور كبير في تراجع التجارة الخارجية في الجزائر مما إنعكس سلبا على البنوك الجزائرية في محاولة تمويلها للمستثمرين الأجانب هنا في الجزائر كون التجارة الخارجية تتعامل و بشكل كبير مع عدة مصالح عمومية مثل مصلحة الضرائب ، مصلحة الجمارك مصلحة التأمين ،،،،، الخ

الفرع الثالث: مقارنة تطور ودائع الزبائن و القروض الممنوحة من طرف البنك قبل و بعد كوفيد

في هذا الفرع سنقوم بتوضيح القروض الممنوحة و الودائع الخاصة بالزبائن بين الفترتين و مقدار تطورهم و أهم أسباب التي أثرت عليهم كل هذا سنوضحه في الجدول التالي :

[1] رباح أرزقي، هانغوين، "**التعامل مع صدمة مزدوجة :جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط**"، على الرابط.30: 16 ,h 28-02-2022 ,dat www .albankaldawli.orjk

جدول رقم (6):القروض الممنوحة و الودائع الخاصة بالزبائن (بعد كوفيد 19)

	ودائع الزبائن	القروض الممنوحة
2019	**45373,1**	**57220,9**
2020	**47770,1**	**65263,1**
الأسباب	سياسة البنك المعتمدة	دقة إختيار العملاء

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق و ملفات تحتوي على التقرير السنوي لبنك فرنسبنك سنة 2020/2019

ودائع الزبائن شهدت زيادة قدرت ب2,3 مليار دينار وهي زيادة قليلة مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت زيادات كبيرة ، لكن ما تم ملاحظته انه رغم الوضع الحرج شهدنا استقرارا هذا ما يدل على أن البنك يعتمد سياسة ذكية في تسيره للأوضاع و إختياره الجيد للموظفين الذين يمتلكون الخبرة الكافية .

أما بالنسبة للقروض الممنوحةفقد شهدت ارتفاع يقدر ب 8 مليار دينار وهو يبدو منطقيا كون البنك يحاول كسب عملاء جدد و تنشيط الاستثمار رو تفعيل المبادلات التجارية .

فالقطاع الماليشهد ارتفاعا فيما يخص تكاليف الإقتراض، نظرا لتشكيك البنوك في قدرة المستهلكين و الشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها ،ومن شأن ارتفاع تكاليف الإقتراض أن يكشف مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات من انخفاض سعر الفائدة ، و هي السياسة التي انتهجتها البنوك المركزية في معظم دول العالم ، ويؤدي الي تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تسديد الديون ، ومن شأن إنخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناجم عن صدمات العرض و الطلب ،فعندما تأتي الصدمات متزامنة عبر عدد كبير من البلدان ،قد تزداد الأثار عمقا من خلال الروابط التجارية والمالية الدولية ،مما يضعف النشاط الإقتصادي العالمي ويدفع أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض، وكذلك فان البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي قد تواجه مخاطر من التوقف المفاجئ لهذه التدفقات و اضطراب أوضاع السوق ، الأمر الذي يقضي التدخل في سوق النقد الأجنبي و اتخاذ اجراءات مؤقتة تتعلق بالتدفقات الرأسمالية .[1]

[1] كرامة مروة ،رحال فاطمة ،خبيزة أنفال، **حدة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي ،الجزائر ، العدد 02، 2020، ص 323

خلاصة:

كان لوباء COVID-19 تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري في عام 2020، فبالإضافة إلى عواقبه الصحية السلبية ، أدى الوباء إلى تفاقم عوامل سلبية أخرى ، مثل انخفاض سعر النفط ، الذي أغرق الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، و كذا انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاعتماد الشديد على صادرات البترول والواردات المرتفعة هيكليا، ونتيجة لذلك انخفض مستوى احتياطيات النقد الأجنبي ، مما أثر بشكل سلبي على البنوك التجارية وظهر ذلك بشكل جلي على حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية الخاص ببنك فرنسبنك، الذي شهد تراجعا خلال جائحة كوفيد نسبة للعديد من العوامل ، مما أدى الي تراجع مردودية البنك و النتيجة الصافية الخاصة به و عوائد الاستثمار و أحدث عجزا و تراجعا في عدد و حجم العمليات الدولية.

خاتمة

الخاتمة

يعتبر ميدان التجارة الخارجية من أكثر الميادين دراسة و تحليلا و ذلك نتيجة للتطورات و التغيرات المستمرة و المتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي.

شهدت الجزائر كغيرها من دولالعالم بداية من 2020 تعثرا اقتصاديا مع انتشار جائحة covid19حيث شلت معظم القطاعات الحيوية و توقفت جميع التنقلات البحرية و البرية و الجوية ، و تعلقت معظم الأنشطة بسبب التدابير الوقائية و الاحترازية الا الضرورية منها ، و لم تسلم البنوك التجارية من الأزمة فكان عليها التدخل لدفع عجلة النمو الاقتصادي ، و حرصت البنوك و المؤسسات المالية على المحافظة على عملائها و مراعاة أصحاب المصالح .

و قد حاولنا من خلال دراستنا ابراز دور البنوك التجارية في عمليات التجارة الخارجية قبل جائحة كوفيد و بعدها ، باعتبارأن التمويل البنكي هو الوسيلة الوحيدة لدفع التجارة الخارجية و تفعيلها و تنشيطها ذلك لأن العلاقات الدولية تضم التزامات مالية بين المصدرين و المستوردين ،و تحتاج ضمانات من البنوك لتجنب مخاطر التجارة الخارجية و ضمان الحقوق خارج الحدود الجغرافية .

وتكمن مساهمة البنوك في تمويل التجارة الخارجية من خلال توجيه العملاء لاختيار أحسن الطرق و التقنيات التمويلية سواء قبل أو بعد جائحة كوفيد حسب الفترة ونوع النشاط ،حيث تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في تمويل التجارة الخارجية من خلال توفير الدعم المالي للنشاطات التجارية الخارجية ،و تقديم الضمانات اللازمة لأطراف التعاقد لمنحهم درجة عالية من الثقة و الأمان .

و بعد دراستنالهذه العناصر تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولا الدراسة النظرية : بالنسبة للجانب النظري تم التوصل الى النتائج التالية :

1 – تلعب التجارة الخارجية دور رئيسي وفعال في تغطية رغبات الزبائن وذلك من خلال تلبية طلباتهم المتجددة.

2 – إن الإجراء الهام والحتمي الذي يصادفه المتعاملون الاقتصاديون ، عند قيامهم بعمليات التجارة الخارجية ، المرور الإلزامي بالهيئات المصرفية من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كحلقة لتمرير مختلف الأموال ذات الصلة بنشاط والتصدير والاستيراد .

3 – تتدخل البنوك التجارية كوسيط للمعاملات التجارية لإيجاد الأموال و السيولة اللازمة لإقامة المشاريع التنموية و ترقية التجارة على المستوى الخارجي أين تستعمل عدة طرق وتقنيات لتمويل العمليات الخاصة بالتجارة منها القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل .

ثانيا الدراسة التطبيقية : بالنسبة للجانب التطبيقي تم التوصل الى النتائج التالية :

1 –تسببت جائحة كوفيد–19 في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصادالجزائري و أحدثت أزمة منقطعة النظير، أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت من تداعيات هذه الجائحة مما أدى إلى تكبيد القطاع البنكي خسائر كبيرة .

2 – كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثارالاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية للمساعدة فيتقليل آثار الأزمة والرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة.

3 – بالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث انخفضت مداخيل قطاع المحروقات و تضررت معظم القطاعات الحيوية و شلت حركة التجارة الخارجية نتيجة لتداعيات الوضع العالمي ونتيجة للتدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة.

4 – انخفض حجم التمويل البنكي للتجارة الخارجية للبنك ب 4.7 مليار دينار جزائري وتراجعت عدد العمليات الدولية بنسبة 12 %، أما النشاط التجاري فشهد انخفاضا بنسبة 23.52 % ، و كذا تراجعت أرباح البنوك

التجارية بصفة عامة و أرباح البنك عينة الدراسة بصفة خاصة ، و صافي دخل العمليات ، و مردودية الاستثمار، اثر جائحة كوفيد مقارنة بالسنوات السابقة .

5 – بالنسبة لحجم الودائع فقد ارتفعت بنسبة 5.28 ٪ ، أما نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك فقد ارتفعت ب 14٪ في سنة 2020 ، و هو ما يبرر سياسة البنك في تنشيط حركة التجارة الخارجية .

ثالثا: اختبار الفرضيات

بعد التعرض لموضوع المذكرة ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه يمكننا اختبار صحة الفرضيات المطروحة :

– ان دراستنا لهذا الموضوع تثبت صحة الفرضية الأولى كون ان التجارة الخارجية أحد أهم الفروع في علم الاقتصاد ،و تلعب البنوك دورا مهما في مختلف المبادلات التجارية الدولية، باعتبارها وسيطا ماليا يضمن حقوق كل من المصدر والمستورد، ولابد لها من المرور عليها بشكل إلزامي، ويكون هذا تحت إجراءات و شروط محددة .

– بالنسبة للفرضية الثانية ومن خلال ما تم التطرق اليه حول التحصيل المستندي و الاعتماد المستندي نجد بان فرنسبنك يقدم العديد من الخدمات التي تقوم بتسهيل المعاملات التجارية والدولية بين المتعاملين الاقتصادين لتقديم التمويل اللازم ،حيث يعتبر التحصيل المستندي و الاعتماد المستندي من أهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية عند معظم البنوك العامة والخاصة، وهذاما يؤكد الفرضية الثانية للدراسة .

– الفرضية الثالثة تم إثبات صحتها في الجزء التطبيقي وذلك عبر احصائيات التقرير السنوي لبنك فرنسبنك حيث توضح أن حجم التمويل البنكي و ايرادات البنوك التجارية تراجعت بسبب أزمة كوفيد للعديد من الأسباب و هذا ما أثبتناه من خلال الإحصائيات المأخوذة من التقارير السنوية المالية الخاصة ببنك فرنسبنك (جدول رقم 06–07) ايضا (شكل رقم 10) الذي يوضح مؤشرات البنك قبل كوفيد مقارنة مع (الشكل رقم

10-17) الذي يوضح مختلف المؤشرات لدى البنك بعد جائحة كوفيد، بالإضافة إلى للعديد من الأسباب المتعلقة بمختلف المجالات التي يستثمر فيها البنك على اعتبار انه شركة ذات أسهم لمستثمرين في مختلف المجالات والتي بدورها كان لها اثر كبير على الأداء العام للبنك في مختلف فروعه بما فيها الجزائر والذي كان محل الدراسة.

المقترحات :

- ترقية التجارة الخارجية من خلال جملة من الاعتبارات و الامتيازات التي تمنحها كل دولة في هذا المجال لتشجيع التجارة الخارجية ، مع تدعيم المنظومة البنكية و جعلها أكثر مواكبة للتغيرات لزيادة المنافسة و الأرباح.

- يجب أن تتوافر البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على المعايير العالمية لمواجهة الأخطارو الأزمات التي من المحتمل أن تصيب مجال التجارة الدولية، لأن أي خطأ في سير هذه الأنظمة قد يكلفها مبالغ طائلة لتغطية خسائرها .

- ضرورة إصلاح النظام المصرفي الجزائري ومواكبته للتطورات العالمية يعتبر ضرورة ومطلب أساسي في ظل اقتصاد السوق ، مع وجوب نشر الثقافة البنكية لدى المتعاملين الاقتصاديين للإلمام بجميع الأليات و العمل بها .

قائمة المراجع

✓ المراجع باللغة العربية:

➢ أولا الكتب:

- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010.
- جمال يوسف عبد النبي ، **الإعتمادات المستندية** ، مركز الكاتب الأكاديمي للنشر و التوزيع، عمان.
- حسن‌عطا غنيم، **دراسات في التمويل**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005.
- حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- حسين جميل البديري، **البنوك: مدخل إداري ومحاسبي** ، الرواق للنشر والتوزيع، عمان 2002.
- حمد شبعان محمد علي، **إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998.
- حمزة محمود الزبيري، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الأوائل للطباعة والنشر 2001.
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة** ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2000.
- سعيد عبد العزيز عثمان، **الإعتمادات المستندية**، الدار الجامعية، مصر.
- السيد محمد أحمد السبرتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر ، مصر، 2009.
- صادق مدحت **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة 2001.
- صالح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد** ، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998.
- صبحي تادريس قريصة، **النقود والبنوك والعالقات الإقتصادية الدولية** ، الإسكندرية الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999.
- ضيف الله خيرت، **محاسبة البنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات** ، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة** "، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، الطبعة الأولى** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- طلعت أسعد عبد الحميد، **الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة** ، مكتبة الشقيري، 1998.
- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد **جودة، إدارة الإئتمان،** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.
- عبيد على أحمد الحجازي، **مصادر التمويل**، دار النهضة العربية، عمان، 2010.
- عمر سعد الله، **قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة**، دار هومة، الجزائر، 2007.
- فريد ويستون، يوجين برجام، ترجمة عبد الرحمان دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، **التمويل الإداري**، السعودية .دار المريخ للنشر، 1923.
- قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- لحلو بوخاري، العايب وليد، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية** ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 2013.
- مازن عبد العزيز فاعور، **الاعتماد المستندي والتجارة الإكترونية في ظل الأعراف الدولية والتشريع الداخلي**، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2006.
- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، وآخرون، **الإدارة المالية** ، الدارالجامعية، مصر، 2004.
- محمد عبد العزيز عجيبة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- محمود الكيلاني، **عمليات البنوك** ، الموسوعة التجارية والمصرفية، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- محي الدين إسماعيل علم الدين، **الإعتمادات المستندية** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، 1996.

- مروان محمد أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية** ، دار نسيم للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- منير إبراهيمهندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1997.
- موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2008.
- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة** ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- ناصر دادي عون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دارالمحمية العليا، الجزائر 1999.
- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية** ، ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل الدولي**، دارالصفاء للنشروالتوزيع، عمان، 1998.
- هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دارالفكرللطباعة والنشر، عمان 2000.
- وسيم محمد حداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية** ، دار المسيرة للنشر والتنويع والطباعة ، عمان، 2012.

➢ المذكرات

- أرزيل الكاهنة، **الدور الجديد للهيئات التقليدية في ضبط النشاط الاقتصادي على المنظومة القانونية الوطنية**، مذكرة تخرج كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، يومي 30 نوفمبر–01 ديسمبر 2012.
- بوقندورة عواطف، **مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير**، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014.
- الجيلالي عجة، **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة.
- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية إسلامية"**، المملكة العربية السعودية: البنك الإسلامي للتنمية 2003.
- عادل هبال، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 / 2012.

- نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 /2012.
- محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة جامعة القاهرة، 2005.

➢ المجلات الإقتصادية

- د.بولعراس صلاح الدين ،**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر، العدد ،2020، ص 171 .
- سيدا عمر زهرة، بلعما أسماء ،قراءة في **التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر– الاثار و الاجراءات** –،مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال ، الجزائر ، العدد 02 ، 2020 ، ص 144
- بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث عدد 07، جامعة الشلف، 2009.
- كرامة مروة ،رحال فاطمة ،خبيزة أنفال،**حدة تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد** العاملي: تأثير فيروس كورونا كوفيد–19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي ،الجزائر ، العدد 02، 2020، ص 322

➢ الملتقيات

- كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، **دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**_ حالة مؤسسة SNVI جامعة الشلف_ الملتقى الدولي حول "**أساسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية**"، أيام 21–22 نوفمبر 2006.
- بوشوشة محمد،**سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والإقتصاديات النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21و 22 نوفمبر، الجزائر.

➢ المقابلات و التقارير و المداخلات

- مقابلة مع مدير وكالة فرنسبنك برج بوعريريج ، يوم : 2022/04/22 .

التقارير السنوية الخاصة بفرنسبنك (2017 _2020)

- عاشور كتوش، قورين حاج قويدر، **دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي.

➢ المحاضرات

- شاكر القزويني، محاضرات **في اقتصاد البنوك، الجزائر** : ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- فريد عبة، محاضرات في **السوق الأدوات المالية**، طلبة سنة أولى ماستر، تخصص
- صالح مفتاح، **محاضرات في مقياس المالية الدولية**، مطبوعة منشورة لطلبة سنة رابعة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة 2005-2006.

➢ المراجع باللغة الأجنبية

- *G. Legran, H. Martini,* ***Gestion des opérations Imports- Exports****, Paris, France, édition DONOD, 2008.*
- *GUY GAUDAMINE ET MONTIER J, «* ***Banque et marché financier»****, édition, ECONOMICA, PARIS 1999.*
- *Madeleine NGUYEN-THE, «* ***Importer*** *», Edition d'organisation, France, 2010.*

المواقع الإلكترونية

- *البنك التجاري(ميزانية موارد واستخدامات البنوك التجارية)*
https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz
www.bayt.com/ar/specialties/q/87516 consulté le 01/03/2016]
- *WWW.FRANSABANK.DZ, consulté le:10/03/2022*
- *www.commerce.gov.dz , consulté le : 29/05/2022 .*
- *www.elikhbaria.dz, consulté le : 29/05/2022 .*

- رباح أرزقي، هانغوين، "التعامل مع صدمة مزدوجة :جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط"، على الرابط www .albankaldawli.orjk,dat 28-02-2022,h 16

الملاحق

الملحق رقم (1) :تعليمة الرابطة المهنية للبنوك و المؤسسات المالية لترشيد الواردات

Association Professionnelle des Banques
et des Etablissements Financiers

Le Délégué Général
N° 645/DG/2019

Alger, le 26 DEC 2019

Messieurs les Présidents et Directeurs
des Banques et Etablissements Financiers

Objet : A/S conditions d'application des mesures relatives aux importations en FOB.

Messieurs les Présidents et Directeurs Généraux,

Additivement à notre envoi du 25/12/2019, référencé 643/DG/2019, relatif aux conditions d'application des mesures liées aux importations en FOB, nous avons l'honneur de vous préciser, que dans le cas où la facture est présentée à la domiciliation en C.F, celle-ci doit être détaillée et décomposée comme suit :

- Montant de la marchandise ;
- Montant du fret.

Aussi et en ce qui concerne l'assurance y afférente, qui est payable en dinars algériens, l'opérateur est tenu de procéder à sa souscription, auprès d'un organisme assureur algérien et ce, conformément aux dispositions législatives relatives aux assurances.

Veuillez, agréer, Messieurs les Présidents et Directeurs Généraux, l'expression de nos sincères salutations.

Le Délégué Général P/I
B.IBROUCHENE

A.B.E.F

ABEF : Association Professionnelle des Banques et Etablissements Financiers
03, Chemin Ruisseau – Val d'Hydra – EL BIAR – ALGER BP 62 Bis Bou Akkoun
Tél : (213) 021915577- 021915581- 021915581 – Fax : 021915608- 021915560

الملحق رقم (2) :تعليمة الرابطة المهنية للبنوك و المؤسسات المالية حول شروط الاستيراد عبر FOB

Association Professionnelle des Banques
et des Etablissements Financiers

Le Délégué Général
N° 118 /DG/2018

Alger, le 21 FEV. 2018

Messieurs les Présidents et Directeurs Généraux
des Banques et Etablissements Financiers.

Objet : Rationalisation des importations.
Réf : Envoi MC/SPM n°63 /2018 du 21/02/2018

Messieurs les Présidents et Directeurs Généraux,

J'ai l'honneur de vous informer que l'ABEF a été rendue destinataire d'une correspondance n° 63/MC/SPM/2018 du 21 février 2018, émanant de Monsieur le Ministre du Commerce ayant trait à des précisions sur son envoi n° 342/MC/SPM/2017 du 25/12/2017 relative à la rationalisation des importations, objet de notre courrier n° 947/2017 du 26/12/2017.

A cet effet, il nous est précisé ce qui suit :

1. Toutes les opérations d'importation ayant fait l'objet de pré-domiciliation bancaire jusqu'au 31 décembre 2017, ne sont pas concernées, au même titre que la domiciliation bancaire proprement dite, par les mesures de suspension à l'importation prévues par les dispositions du décret n°18-02 du 07 janvier 2018, portant liste des produits soumis à restriction à l'importation.

2. Les opérations d'importation, particulièrement celles dont le paiement est effectué par voie de remise documentaire et qui ont fait l'objet de pré-domiciliation bancaire, dûment accordée avant la fin de l'année écoulée, constituent de fait des opérations enclenchées avant l'entrée du nouveau mécanisme d'encadrement des importations et qu'à ce titre, elles demeurent couvertes par les dispositions transitoires prévues par la notification n° 342/MC/2017 du 25/12/2017.

3. Ces mesures ne remettent pas en cause l'application rigoureuse du règlement n° 05-2017 du 25/10/2017 de la Banque d'Algérie, disposant que les domiciliations bancaires relatives à l'importation des marchandises destinées à la revente en l'état et ne constituant pas un intrant industriel, doivent être accomplies dans un délai minimum d'un (01) mois avant la date d'expédition de ces marchandises avec une couverture financière de 120 % du montant de l'opération.

Veuillez agréer, Messieurs les Présidents et Directeurs Généraux, à l'expression de mes sincères salutations.

Rachid BELAID
Délégué Général

ABEF : Association Professionnelle des Banques et Etablissements Financiers
03, Chemin Romain – Val d'hydra – EL BIAR – ALGER BP 62 Bis Ben Aknoun
Tél : (213) 021915577- 021915581- 021915581 – Fax : 0219156.08- 021915560

Tsp - Tout Sur l'Algérie

لملحق رقم (3) : حساب النتائج لبنك فرنسبنك بعد جائحة كوفيد بالمليار دينار جزائري .

D. COMPTES DE RESULTATS

Comptes de résultat en milliers de DA

	Compte de résultats	Note	Exercice 2020	Exercice 2019
1	+ INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	4.1	3 461 965	3 835 578
2	- INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	4.2	(640 446)	(760 543)
3	+ COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	1 042 779	1192 583
4	- COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	(528)	(849)
5	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
6	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	-	-
7	+ PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4.5	107 405	305 421
8	- CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	4.6	(693)	(4 639)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	-	3 970 482	4 567 551
10	- CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	4.7	(1 698 258)	(1 661 521)
11	- DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.8	(266 319)	(193 157)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	-	2 005 905	2 712 873
13	- DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	4.9	(244 549)	(298 272)
14	+ REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	4.10	77 237	86 150
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	-	1 838 593	2 500 751
16	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	-	-	-
17	+ ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.11	-	-
18	- ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.12	(7 049)	(10 248)
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	-	1 831 544	2 490 503
20	- IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-	(487 280)	(697 234)
21	RÉSULTAT DE L'EXERCICE	4.13	**1 344 264**	**1 793 269**

الملحق رقم (4) :حساب النتائج لبنك فرنسبنكقبل جائحة كوفيد بالمليار دينار جزائري

4- Compte de résultats

Compte de résultats en milliers de DA

	Compte de résultats	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
1	+ INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	4.1	3 835 578	2 956 518
2	- INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	4.2	-760 543	-631 312
3	+ COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	1 192 583	969 433
4	- COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	-849	-623
5	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	0	0
6	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-	0	0
7	+ PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4.5	305 421	277 623
8	- CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	4.6	-4 639	-3 353
9	PRODUIT NET BANCAIRE	-	4 567 551	3 568 286
10	- CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	4.7	-1 661 521	-1 366 110
11	- DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.8	-193 157	-135 894
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	-	2 712 873	2 066 282
13	- DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	4.9	-298 272	-270 334
14	+ REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	4.10	86 150	13 845
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	-	2 500 751	1 809 793
16	+/- GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	-	0	0
17	+ ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.11	0	0
18	- ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.12	-10 248	-3 559
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	-	2 490 503	1 806 234
20	- IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-	-697 234	-541 457
21	RESULTAT DE L'EXERCICE	4.13	1 793 269	1 264 777

الملحق رقم (5) : جدول يوضح العمليات على رأس المال لبنك فرنسبنك بالمليار دينار جزائري .

F. Tableau de variation des capitaux propres

Tableau de variation des capitaux propres en milliers de DA

	Note	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31/12/2018	**6**	**10 000 000**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**4 383 715**
Impact des Changements de méthodes comptables						
Impact des Corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**10 000 000**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**4 383 715**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés	6					(283 500)
Opérations en capital		**5 000 000**				(3 766 493)
Résultat net de l'exercice 2019	6					1 793 269
Solde au 31/12/2019	**6**	**15 000 000**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**2 126 991**
Impact des Changements de méthodes comptables						
Impact des Corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31/12/2019 corrigé	**6**	**15 000 000**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**2 126 991**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés						
Opérations en capital						
Résultat Net de l'exercice 2020	6					1 344 264
Solde au 31/12/2020		**15 000 000**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**3 471 255**